رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد16ديسمبر2015

ISSN : 2392-5418

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د.فرنسوا بونو فرنسا

أ.د. جون بيار ديتري فرنسا

أ.د.وليام أنطوني الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د.فليب جيمس الولايات المتحدة الأمريكية

أ.د.أوكيل محمد السعيد جامعة الملك فهد السعودية

أ.د.عبد الحميد مانع الصيح جامعة صنعاء اليمن

أ.د.محمود الوادي جامعة الزرقاء الأردن

أ.د.عبد الرزاق الشحادة جامعة الزيتونة الأردن

أ.د.عبد السلام أبو قحف جامعة الإسكندرية مصر

أ.د.سماح سيد محمد المرسي جامعة القاهرة مصر

أ.د .رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د.حيدر عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د.ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر

أ.د.فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ,د.كمال رزيق جامعة البليدة الجزائر

أ.د رامز الطنبور جامعة الجنان لبنان

أ.د.درمان سليمان جامعة الموصل العراق

أ.د.إبراهيم توهامي جامعة الشارقة الإمارات

أ.د. أحمد زكريا صيام الأردن

أ.د. عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا الإمارات

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة .ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة4.5 سم ،وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغةالعربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج(Microsoft Word)
-يرقم التهميش والاحالات و يعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
-تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
-على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة أجنبية ثانية إنجليزية ، فرنسية ،ألمانية، إيطالية، روسية إن كان البحث محرر بالعربية, على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
-المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها.
-يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع **ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:**

khalidk_51@hotmail.com **أو** remah@remahtraining.com

أو إلى العنوان البريدي: شارع الغاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو00962795156512

الموقع الإلكتروني: www.remahtraining.com

موقع المجلة بأكبر قواعد البيانات والمعطيات العربية والعالمية:

قاعدة EcoLink الموقع http www.mandumah.com

قاعدة البيانات Scopus سكوبيس العالمية http://www.scopus.com

فهرس المحتويات

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003م.....5

م.مضياء حسين سعود م.مثائر سعدون محمد جامعة ديالي العراق

واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي الليبية دراسة ميدانية على اعضاء هياة التدريس بجامعة عمر المختار فرع درنة.....29

د. عبدالمطلوب محمد مختار د. فؤاد عاشور بوخطوة جامعة عمر المختار ليبيا

التطور الزمني للكفاءة المعلوماتية مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية.....58

الاكتورمنصور الفضلى الاكتورتركي الشمري جامعة الكويت الكويت

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري (حالة دراسة : مصانع أسمنت ولاية نهر النيل – السودان).....**79**

الدكتور السيد بخت أحمد جامعة دنقلا السودان

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....90

الاكتورة شافية شاوي جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

الرفاه الاقتصادي ودوره في حدوث الإعاقات الناتجة عن حوادث المرور في المملكة العربية..... 108

السعودية **الدكتور عماد حسنين الصعيدي جامعة الطائف السعودية**

السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي **125**

الدكتور:رفيق بشوندة أ.محمد الحبيب مرحوم جامعة سيدي بلعباس. الجزائر

التسويق السياسي و إشكالية الابتكار في تسويق النظام الانتخابي في الجزائر حالة الانتخابات التشريعية في الجزائر.....144

الدكتورصحراوي بن شيحة جامعة سيدي بلعباس الجزائر

أساليب القيادة الادارية لمديري المصارف التجارية وفقاً لنظرية Rensis Likert دراسة ميدانية على عينة من مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي ".....164

الاكتور محمد أحمد اليمني جامعة عمر المختار ليبيا

الشموع اليابانية والسوق المالي القطري.....195

الأستاذة لمياء أوضايفية جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

التحكم في المتغيرات البيئية كمدخل لتدويل المؤسسات 210

الأستاذ بن حمو عبدالله الأستاذ بن زيدان ياسين جامعة مستغانم الجزائر

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003م

م.مثائر سعدون محمد م.مضياء حسين سعود

جامعة ديالي

العراق

ملخص :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المهمة في تطوير البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومؤشرا في ذات الوقت على الانفتاح الاقتصادي للبلدان في ظل المتغيرات العالمية كالاتجاه نحو آلية السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية وزيادة حركة التدفقات المالية بين البلدان ، والعراق اليوم بأمس الحاجة إلى بناء البنية التحتية وإعادةأعمار ما دمرته الحروب في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماريوإزالة العديد من القيود والحوافز أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية , حيث تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وحل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل اقتصادية واجتماعية في قطاعاته المختلفة .

Abstract :

Foreign direct investment is an important factor in the development of both developed and developing countries alike and an indication at the same time to the economic opening of the countries in the light of the global variables as the direction toward the market mechanism, the
adoption of economic reform, the integration into the global economy, the growing role of multinational companies and increasing the financial flows movement among countries. Iraq today is in need for constructing the infrastructure and reconstructing what were destroyed because of wars in various productive and service enterprises through establishing new systems and mechanisms to encourage the investment activity and remove many of the restrictions and incentives to foreign capital movement, the importance of foreign direct investment centers on being one of the most important sources of external funding of the development process and raising the economic growth rates and resolving the economic and social problems that Iraqi economy suffers from in its various sectors

مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد العوامل المؤثرة في تطوير البلدان ونموها واحد مؤشرات انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سياسة الخصخصة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات ودورها في الاقتصاد العالمي كونها الموجه الأساس للنشاطات الاقتصادية الدولية ، وانفتاح الأسواق وزيادة

حجم التدفقات المالية بين مختلف البلدان ، كما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال انعكاساته في تطوير قدرات الأفراد وتعزيز الموجودات المالية في البلد المضيف لمساهمته في زيادة عوامل الإنتاج ونقل التقنيات ورفع كفاءة ومهارات قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل ، كذلك يعمل على زيادة الخبرات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات وإدخال برامج إنتاجية قد لا تتوافر في الاستثمارات المحلية ، فضلاً عن إيجاد حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية ، وتهتم البلدان العربية في جذب الاستثمارات بوصفها احد مصادر سد الفجوة بين الموارد الأجنبية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية .

والعراق اليوم بحاجة ماسة إلى بناء البنى التحتية وإعادةأعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة بناء وتحديث ، فضلاً عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والأعمار وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد إضافيةولم يكن أمام العراق خيار آخر اذا ما أراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثماراتالأجنبية لتامين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لا عادة بناء مؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة .

وانطلاقاً من ذلك يسعى العراق إلى تشجيع دخول الاستثمارالأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة إنتاجيته من خلال إنشاء نظم وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود والحواجز أمام حركة رؤوس الأموال لأجنبية ، حيث تكمن أهمية الاستثمارالأجنبي المباشر كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادةالأعمار البنى التحتية وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ، يرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركاتالأجنبيةبإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخالالتقنية الحديثة في الإدارة والعمل في ضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية أدارياً وفنياً

مشكلة البحث:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يطرح إشكالية كبيرة بسبب التباين بالرؤيا و الايدلوجيا و الإرث السياسي المتراكم لسنين طويلة لذلك فالبلد يواجه مشكلة في التعامل مع هذه القضية

بعقل مفتوح في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، لذلك أن أهم ما ينبغي الإشارةإليه في هذه المرحلة هو ضعف الإدارة غير الكفء في الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل الداخلي (المحلي) في تطوير الاقتصاد العراقي ونهوض قطاعاته المختلفة ، مما تطلب البحث عن مصادر أخرى يأتي الاستثمارالأجنبي المباشر في مقدمتها .

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العراق يعاني العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد ، والتي يمكن معالجتها إذا ما استطاعت الحكومة العراقية توفير مناخ استثماري ملائم قادر على جذب الاستثماراتالأجنبية المباشرة من شانها أن تساعد على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى جملة من الأمور التالية:

1-التعرف على كل ما يحيط بمفهوم واهميه الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI)

2-التعرف على أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI)

3-دور الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) في تطوير قطاع النفط العراقي .

4-تسليط الضوء على اهم مضامين قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 في العراق

5-تشخيص أهم المحددات او المعوقات غير الجاذبة للاستثمارالأجنبي المباشر في العراق .

أسلوب البحث:

من أجل أثبات فرضية البحث وبغية تحقيق الأهدافالمرجوة ، فأن البحث يستند إلى الأسلوب الوصفي التحليلي للاستثمارالأجنبي المباشر وأهميته في تطوير الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث:

ولكي تحقق الدراسة أهدافها قسم البحث كالآتي :

أولا: مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) .

ثانيا: أهمية الاستثمارالأجنبيالمباشر(FDI) .

ثالثا: أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) .

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003 .

خامسا: محددات ومعوقات غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

أولا: مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر(FDI)

الاستثمار في اللغة :- من ثمر والثمر هو الزيادة والنماء ، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد ، والنماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات .

الأجنبي :- وفقاً لمفهوم قوانين الجنسية هو من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه ، أي أنه شخص سواء كان طبيعي أو معنوي ويقيم أو له محل إقامة بدولة لا يتمتع بجنسيتها وغالباً ما يسمى وافد (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،1997: 177).

المفهوم الاقتصادي :- يعرف الاستثمار بانه تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل (المصانع، الآلات، الطرق، المنازل) أو أضافة إلى المخزون مثل (الموارد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية) خلال مدة زمنية معينة (صقر، 1983: 228) وبالمفهوم الماركسي فأن الاستثمار هو ذلك الجزء المتراكم من الدخل القومي الذي يتيح لكنه لا يستهلك خلال السنة المعنية(فيلتشنيسكي،1973: 71) .

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات رأس المال من قبل المستثمرين المباشرين (رأس المال المستثمر) Equity Capital والعوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings إضافة للاقتراض الصافي للمشروع Intra Company Loans ، كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر على جانبين رئيسين ، جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال و انتقالها من بلد لآخر ، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية والتقنية إلى البلد المضيف (sbongh ,1985,p31) .

وللاستثمار الأجنبي تعريفات متعددة وذلك لتعدد مصادره وأشكاله وآثاره في الأقطار المضيفة له ولكن للاختصار نكتفي بطرح تعريفات لمؤسسات ومنظمات متخصصة ذات علاقة بموضوع الاستثمار، يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign direct in vestment) ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقل مع إدارة ذلك الأصل وهذا يعني رأس المال للتصدير والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض أو ما يسمى بـ (الاستثمار في حوفظ الأوراق المالية ، (غير مباشر)Foreign Portfolio investment حيث يشير إلى قيام مستثمر مستقل في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقل دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الأصول التي امتلك أسهمها فيها (عبد الحسين، 1998: 8) .

وتعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:- الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات طويلة الآجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة و اتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس المال المشروع الاستثماري (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997: 9).

أما منظمة التجارة العالمية (W T O) :- ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مستقر مقيم في البلد (البلد الأم) أصلا إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد أدارته(عبد الغفار، 2002: 14)

وعرف صندوق النقد الدولي(IMF) :- الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية (UNCTAD,1998,p2).

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) :- يعرف الاستثمارالأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمرالأجنبي ،أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها ، ويشمل الاستثمارالأجنبي وفقا (للاونكتاد) ملكية أسهم – رأسمال – الأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف ، وهي الاستثمارات التي تفضي إلى سيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج (UNCTAD, 1997, p108).

ثانيا : **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**

تلعب التدفقات الرأسمالية ولاسيما تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct investment دوراً مهماً في التأثير على الاستثمار المحلي Domestic investment للبلدان المتلقية لها host countries إذ يعول عليها في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلاً من الاستدانة ، لذلك فأنها أخذت في مطلع القرن الحالي مساحة واسعة من البحث والمنافسة في الأدبيات الاقتصادية (razin,2001,p1) فقد أثبتت الدراسات القياسية بأن تدفق دولار واحد من التدفقات الرأسمالية كالسندات والقروض بالإضافة إلى الاستثمارالأجنبي المباشر يترتب عليه زيادة الاستثمار المحلي بـ (50%) سنت (hecht , 2002, p4).

الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري ويعوض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار ، ويساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته ، أيضاً قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير ، مثال على ذلك مساهمته في

صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص (السامرائي، 2006: 76-77) . كذلك يلعب دوراً مهما في رفع الكفاءة Efficiency وزيادة الإنتاجيةProductivity لعوامل الإنتاج ، فضلاً عن دوره في تنمية أنشطة البحوث والتصدير في الدول المضيفة والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة Engine of Technological Development ويعمل على رفع المهارات Skills وزيادة القابلية على الابتكار Innovative Capacity واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة ، كذلك يلعب الاستثمارالأجنبي المباشر دوراً مهماً في رفع حصيلة الدولة من الضرائب بالإضافة إلى مساهمته في الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيزه من المنافسة في الأسواق المحلية ، لذا فليس من الغرابة أن تتسابق بلدان العالم المختلفة في السعي للحصول على المزيد من الاستثماراتالأجنبية ، فقد غيرت الكثير من الدول النامية دساتيرها وقوانينها لغرض جذب المزيد من الاستثمارات لها . فعلى سبيل المثال فأن الصين غيرت العديد من فقرات دستورها ولاسيما في عام 2004 كذلك الحال مع مصر فقد سنت العديد من القوانين التي تدعم هذه العملية مثل قانون رقم (43) لسنة 1974 والذي عدل بالقانون (32) لعام 1977 الذي يشجع الاستثمار في المناطق الحرة وقانون (54) لسنة 1979 الذي تضمن بعض الإعفاءات الضريبية والسماح للمستثمرين الأجانب باستيراد احتياجاتهم المختلفة (صبري،2002 : 19) كذلك عملت بعض الدول إلى إعطاء مساعدات مالية لغرض تشجيع إقامة وتوطين أنواع معينة من الصناعات ذات الطبيعة التكنولوجية الحديثة على اشتراط تحديد مدة زمنية معينة لدرجة الحداثة (Ghose , 2004, p1) وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر من (26%) عام 1980 إلى (37%) في عام 1997 أما البلدان المتقدمة فقد بلغت حصتها من التدفقات الرأسمالية (203،7) مليار دولار عام 1995 مشكلاً (61،5%) من أجمالي الاستثمارات ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (79،1%) عام 2000 وكما مبين في الجدول (1) أما البلدان العربية فأننا نلاحظ أنها لم تتلقى سوى (14،3) مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل (0،4%) من أجمالي الاستثمارالأجنبي ، مما يدل على ابتعاد الدول العربية بصورة عامة عن تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر ، كما شهدت التدفقات العالمية هي الأخرى تدهورا حادا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إذ أخفضت من (1270) مليار دولار في عام 2000 إلى (735) مليار دولار عام 2001 توزعت بواقع (503) مليار دولار للبلدان المتقدمة مشكلاً أكثر من (68%) من حجم الاستثمارالأجنبي المباشر ، بينما كانت حصة البلدان النامية (232) مليار دولار مشكلاً حوالي (32%) من

حجم الاستثمارالأجنبي المباشر ، ثم ارتفعت في عام 2006 إلى (1305،9) مليار دولار كما موضح في الجدول (1) (Jayaratnam, 2003, p1).

جدول (1) يبن تدفق الاستثماراتالأجنبية إلى بلدان العالم المختلفة

البلدان / السنة	1995	1999	2000	2001	2006
العالم	331,3	1075	1270	735	1305,9
البلدان المتقدمة	203,7	830	1005	503	857,5
البلدان النامية بضمنها البلدان العربية	127,6	245	265	232	441,5
البلدان النامية عدا البلدان العربية	113,3	222	240	210,5	3791,5
البلدان العربية	14,3	23	25	21,5	62,4

المصدر: الوزاني ، عادل عيسى كاظم ، الاستثمارالأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2005 ، ص30

ثالثا: أشكال الاستثمارالأجنبي المباشر(FDI)

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عدة أهمها :-

1-مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمرالأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب .

2-مشروعات تمتلكها الشركاتالأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصرالأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار ، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها ، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمرالأجنبي.

3-الشركات المتعدية الجنسية[*] :- وهي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها ويمكن القول بأن الاستثمارالأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية شيآن متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة (الكفري، 2010) .

رابعا: الاستثمارالأجنبي المباشر في العراق

سنحاول أن نتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من خلال استعراض الجوانب التالية:

1- نبذة تاريخية عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة بـ (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق ، فيرى أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق والتي سوف نتطرق لها لاحقاً .

وبالرغم من أن العراق في الواقع لم تقم فيه استثمارات بالمعنى الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن المؤسسات التي تمثل الاقتصاد العراقي قد تعاملت مع بعض الشركات على وجه الخصوص في مجال القطاع النفطي في الخمسينات من القرن الماضي وتمثلت بمجموعة من الشركات الأوربية فضلاً عن الشركات البريطانية والتي قامت بالاستثمار في القطاع النفطي (الاستخراج والتكرير) ، بدأت الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد اكتشاف النفط عام 1927 إذ رغبت الحكومة العراقية بتعزيز المشاريع التنموية وتطويرها من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية وذلك لضعف الإمكانات المحلية في الداخل ونقص الخبرات الفنية والإدارية في هذا المجال ، ثم بدأت مرحلة التطور الفعلي لهذا الاتجاه الاستثماري بعد إنشاء مجلس الأعمار عام 1950 ففي فترة ما بين 1920 إلى 1958 كان الاستثمار بشكل عام ضعيفاً على مستوى الميادين المختلفة في

---

[*] الشركات المتعدية الجنسية هي عبارة عن مشروع يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل عدة اقتصاديات قومية وتوزع نشاطاتها الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع ، للمزيد ينظر في ذلك : عوني فهد العزي ، التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية والعولمة ، بيت الحكمة بغداد ، 2002 , ص6

الاقتصاد العراقي بسبب سيطرة الاحتلال البريطاني ، أما الفترة الممتدة ما بين 1959-1979 فهي فترة قلقة جداً من الناحية السياسية لاحتوائها على الانقلابات المتتالية فلم يجنِ العراق من هذه الفترة سوى تأخر عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما أن الشركات الاستثمارية تحجم عن الاستثمار في بيئة سياسية غير مستقرة وبالتالي فلم يكن الاستثمار حقيقياً باستثناء بعض العقود التي تم تنفيذها ،أما الفترة الممتدة ما بين عامي 1980-2003 كانت فترة سيئة جداً من الفترات التي سبقتها حيث مر العراق بعدة حروب منها الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثمانية سنوات وكذلك غزو العراق للكويت من بداية عقد التسعينات وفترة الحصار الاقتصادي الذي دام ثلاثة عشر سنة ،أضافة إلى لجان التفتيش التي كانت تصول وتجول وتمنع وتسمح كما تريد والذي وصل بها الحال إلى منع الاستيراد بدعوى أن ذلك يدخل في التصنيع العسكري فكيف يكون هناك مواقع للاستثمار الأجنبي (العبودي، 2009: 141-144) .

وبعد عام 2003 انتهت حقبة نظام سياسي جديد وبدأت مرحلة نظام آخر بعد اجتياح القوات المحتلة للعراق بحجة أسلحة الدمار الشامل التي زعمتها قوات التحالف المحتلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد الأسوأ في تاريخ العراق ، إذ فقد العراق سيادته الوطنيةوأخذ الاحتلال شخصية المستثمر فهو الشركة وهو البلد المضيف في وقت واحد فلا حسيب ولا رقيب تماماً كما كان في مرحلة الاحتلال البريطاني آنفة الذكر فالتاريخ يعيد نفسهُ وقد جعل هذا النهب الاستعماري قانونياً بإصدار الحاكم المدني لسلطة الأتلاف المؤقتة (بول بريمر) القانون بالمر المرقم 39 لسنة 2003 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مباحاً للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون أن يضع ضوابط تعدد بالنفع إلى البلد(ابو بكر،2009: 2) .

ولازال الاستثمار الأجنبي المباشر متضعضعاً وغير مستقر في العراق حتى بعد 2003إلى وقتنا الحاضر لا سباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي والفساد المالي والإداري وعدم صلاحية البنى التحتية حيث أن التحديات الأمنية تقف عقبة أمام عملية إعادةالأعمار ، وتبدو المسألة واضحة عندما نجد أن جزء كبيراً من التخصيصات الاستثمارية لكل من مجالس المحافظات والدوائر الحكومية والتي أصلها من عائدات النفط لم يتم الاستفادةمنها رغم الحاجة الملحة لها في توفير الخدمات العامة الضرورية وبناء البنية التحتية المهدمة وتوفير فرص العمل لآلاف العاطلين مما يدل مدلولاً كاملاً على النفط العراقي الذي كنا نعده نعمة تحول إلى نقمة حيث استنزفت فترات الحروب إمكانياته وخاصة في هذه الفترة والتي تمثلت بعد عام 2003 ودخول القوات الأمريكية المحتلة وتغير النظام السياسي في البلد ، والجذير بالذكر فأن هناك مزايا يتميز بها النفط العراقي

قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم وهي تعزى إلى عوامل طبيعية واقتصادية جعلت العراق يمثل مركزا مرموقا في عالم النفط وهي كالآتي :

أ-المزايا الطبيعية أو الجيولوجية(هادي،2012: 51) :

- خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية
- غزارة الآبار العراقية وقلة عمقها
- نوعية النفط العراقي
- الموقع الجغرافي للعراق

ب-المزايا الاقتصادية :

- الاحتياطيات الضخمة : يحتوي العراق على (112) مليار برميل من الاحتياطي النفط المؤكد وهو ما يمثل (11%) من الاحتياطي العالمي المقدر بـ (1087) مليار برميل، وقد قدرت أدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى (400) مليار برميل ، كما يشير الخبراء إن لدى العراق أكثر من (526)بئر نفطي لم يكتشف (الشبيبي،2001: 16) .
- العائدات الممتازة : تلعب الإيرادات المقدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات المستثمرة ، ويمكن توضيح العائدات الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس (22) دولار كمتوسط للأسعار ، فلو افترضنا أن الإنتاج النفطي العراقي وعن طريق الشركات الاستثمارية قد وصل إلى (3,5) ملون برميل يومياً فأن الإيراد النفطي اليومي يصل إلى (77) مليون برميل ، وعلى افتراض ان كلفة استخراج البرميل الواحد هي (1,5) دولار يصبح الإيراد الصافي (71,75) مليون دولار يوميا ، وبافتراض تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركات المستثمرة يصبح الإيراد الأخير (35,875) مليون دولا يوميا ، وهي إيرادات ليست بقليلة يمكن توظيفها لخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق (أبو بكر2009: 3) .
- ارتفاع العمر الإنتاجيللاحتياطي النفطي : يعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية ، فمن جهة أنها مصدر النقد الأجنبي لأصول فترة ومن جهة أخرى توفر الأمان والاستقرار السياسي في ظل الإمكانيات المتاحة لاحتياط النفط العالمي ، إذ بلغ متوسط العمر الافتراضيلاحتياطيات العراق عام 2009 إلى (164) سنة وهي أطول أعمار دول أوبك الخليجية (هادي والاعرجي2012 : 53) .

2- الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق :

أ-القوانين الخاصة بوزارة النقط العراقية وتنظيم عملها وهي كالآتي :

- قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2009 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61) حيث يتضمن القانون قيام النشاط الخاص باستيراد المشتقات النفطية حسب المواصفات العالمية التي تحددها الوزارات المختصة وخزنها ونقله وبيعها للاستهلاك المحلي مباشرة أو من خلال مخولين .
- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام المرقم (64) لسنة 2007 الصادر من مجلس النواب طبقا للمادة (61) ، يهدف القانون إلى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والإسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام.
- قانون تهريب مكافحة النفط والمشتقات النفطية رقم (41) لسنة 2008 والذي يهدف إلى الحد من ظاهرة تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية إلى البلدان المجاورة (الوقائع العراقية، 2007: 10)

ب-قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 :

يعكس قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 السياسةالاستثمارية في العراق أجمالاً والسياسية الاستثمارية المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد بوجه خاص ، يهدف هذا القانون إلى تشجيع وتنظيم رؤوس الأموال العربية والأجنبية في إطار السياسة العامة في الدولة بما ينسجم مع أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2004-2007 ولعل أبرز ما تضمنه قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 هي كالآتي:

أ-المادة (10) منه تضمنت المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهي كالآتي:-

-يتمتع المستثمر الأجنبي بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والضمانات لأغراض مشاريع الإسكان .

-استئجار الأراضي اللازمة للمشروع الاستثماري على أن لا تزيد عن (50) سنة قابلة للتجديد

-يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات .

-فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية لدى المصارف الخارجية أو الداخلية .

- يحق للمستثمر توظيف واستخدام العاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يمتلك المؤهلات اللازمة للعمل في المشروع وفق ضوابط تصدرها هيئة الاستثمار .

-يحق للعاملين الفنيين والإداريين من غير العراقيين العاملين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج .

-يتمتع المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من غير العراقيين حق الإقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم بسهولة (الوقائع العراقية، 2007: 11) .

ب-المادة (15) منه تنص على العديد من الإعفاءات وهي كالآتي :

-يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من قبل هيئة الاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10)سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري .

- لمجلس الوزراء حق اقتراح مشاريع القوانينوتحديد أو منح إعفاءات إلى ما ورد أعلاه .
- للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة المستثمر العراقي من المشروع لتصل إلى (15) خمسة عشر سنة أذ كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (50%) .

ت-المادة (16) تنص في حال انتقال المشروع خلال مدة الإعفاء الممنوحة من منطقة تنموية إلى منطقة تنموية أخرى فيتعامل معاملة مشاريع المنطقة التنموية الجديدة من حيث الإعفاءات

ث-المادة (17) منه تنص على ما يأتي:

- إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال ثلاثة سنوات من تاريخ منح إجازة الاستثمار
- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره من الرسوم على أن يتم إدخالها خلال (3) سنوات من تاريخ أشعار الهيئة بالتوسيع أو التطوير .
- تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على (20%) من قيمة شراء الموجودات .
- تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم الاستيراد والأثاث والمفروشات لأغراض التحديث والتجديد مرة كل (4) سنوات على ان يتم إدخالها إلى العراق خلال (3) سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة(هادي والاعرجي2012: 56) .

3-العقود المبرمة فعلا مع الشركات الأجنبية في العراق :

سنوضح من خلال هذه الفقرة اهم العقود التي تم توقيعها بين كل من وزارة النفط العراقية وشركات النفط العالمية في مجال الاستخراج والتطوير حيث لم يشهد العراق توقيع عقود لتطوير حقوله النفطية المنتجة حالياً أو الحقول المكتشفة ولم تتطور بعد لا في عقد الثمانينات بسبب

الحرب العراقية الإيرانية ، ولا في التسعينات بسبب حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل الأمم المتحدة وانقطاع العالم الخارجي عن العراق ما عدا بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات لتطوير بعض الحقول ، وحتى ما بعد 2003 فتدهور الظروف الأمنية و الأوضاع المضطربة غير المستقرة دفع الشركات النفطية ذات الخبرة والقدرة المالية والمالكة للتكنولوجيا المتطورة للعزوف عن القدوم والاستثمار في القطاع النفطي العراقي ولغاية سنة (2007-2008) وبعد انتظام الأوضاع بشكل نسبي يبعث على الطمأنينة وإعلان وزارة النفط عن وجود فرص استثمارية مما دفع الشركات الأجنبية وبشكل ملفت للنظر للمنافسة بالفوز على هذه الفرص الاستثمارية في القطاع النفطي العراقي حيث تم إعلان هذه الفرص في جولتين سنوضحهما كالآتي:

أ-جولة التراخيص الأولى :

تم الإعلان عنها في 30 حزيران 2008 في الحقول [الرميلة الشمالي , الجنوبي ، غرب القرنة , الزبير حقول ميسان (بزركان , فكة , أبو غريب) وحقول كركوك (باي حسن)]، وقد أثمرت الجولة عن توقيع عقد حقل الرميلة مع ائتلاف شركتي BP البريطانية و CNBC الصينية ، بالإضافة إلى توقيع عقد مع ائتلاف شركتي EXXON MOBIL الأمريكية وشل الهولندية البريطانية لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الاتفاق مع أتلاف شركات ENI البريطانية ، OCCIDENTAL الأمريكية ، COGAS الكورية الجنوبية لتطوير حقل الزبير ، جميع هذه العقود تهدف إلى رفع إنتاج العراق من النفط الخام إلى (7ملايين برميل يوميا) خلال مدة ستة سنوات .

ب- جولة التراخيص الثانية :

والتي تم الإعلان عنها في 2008/12/13 (هادي والاعرجي، 2009: 57)،ويمكن توضيح جولة التراخيص الثانية من خلال الجدول (2) وكالآتي:

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1,800 الف
2	حقل حلفاية	ائتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$ 1,140	535 الف
3	حقل غرب القرنة	ائتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$ 1,15	1800الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$ 1,49	230الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120 الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

وبعد إكمال فعاليات جولتي التراخيص الثانية التي تمخض عن إحالة (7) حقول نفطية مكتشفة غير متطورة إلى أتلاف شركات عالمية بعقود خدمة ، الموضح تفاصيلها في جدول (3) وكالآتي :

ت	اسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الاستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر من كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل / يوم
1	حقل مجنون	ائتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1,800 مليون
2	حقل حلفاية	ائتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$ 1,40	535 الف
3	حقل غرب القرنة	ائتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات النرويجية	$ 1,15	1800 الف
4	حقل الغراف	ائتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$ 1,49	230 الف
5	حقل بدرة	ائتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية TPAO التركية	$ 5,50	170 الف
6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$ 5	120الف
7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$ 6	110 الف

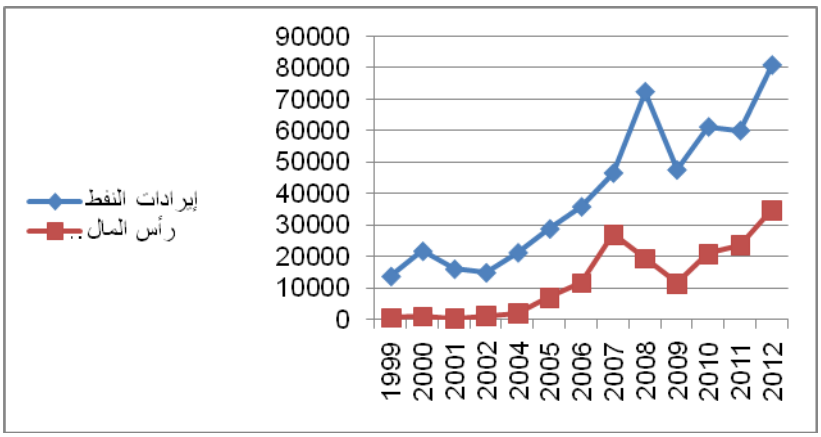
وبذلك تكون كميات الإنتاج المضافة إلى إنتاج الوزارة من تطوير هذه الحقول السبعة (4،654) مليون برميل (وزارة التخطيط ،2012: 18-19) .كذلك وقع العراق عام 2010/ 2011 عقود مع شركات عالمية لتطوير حقوله النفطية ولرفع سقف الإنتاج إلى (11) مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة ، وتشير بيانات وزارة النفط العراقية إلى أن النفط الخام قد أرتفع إلى (968,0) مليون برميل عام 2011 بعد أن كان (743,0) و (862,0)

مليون برميل للأعوام 2007/ 2010 على التوالي، كما بلغ معدل الإنتاج للنفط الخام (2,7) مليون ب/ي في عام 2011 بعد أن كان معدل الإنتاج (2,0) و (2,4) مليون ب/ي للأعوام 2010/2007 على التوالي ، أما كمية النفط الخام المصدر هي الأخرىارتفعت لتبلغ (790,5) مليون برميل عام 2011 بعد أن كان (599,6) و(690,0) مليون برميل للأعوام 2010/2007 على التوالي، ونتيجة هذا الارتفاع في الإنتاج والتصدير للمدة 2011/2007 مما أنعكس إيجابيا على ارتفاع حصيلةالإيرادات النفطية فقد ارتفعت إلى (80959,4) مليون دولار عام 2012 بعد أن كانت (46580,9) و(60094,4) مليون دولار للأعوام 2011/2007 على التوالي (التميمي،2006: 211)،ويمكن الاستعانة بالجدول (4) لتوضيح مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في تكوين رأس المال الإجمالي في العراق وبالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 ومدعما ذلك بالشكل البياني (1) :جدول (4) مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في العراق للمدة2012/1999(مليون دينار)

السنة	إيرادات النفط (1)	رأس المال الثابت الإجمال (2)	نسبة رأس المال إلى إيرادات النفط 1:2 (%)
1999	13654,5	382,60	2.8
2000	21676,1	759,19	3,5
2001	15966,4	131,30	8,2
2002	14829,5	1123,69	7.6
2004	21203,4	1966,83	9,2
2005	28790,6	6917,36	24
2006	35831,7	11465,18	32
2007	46580,9	27012,72	59
2008	72457,5	19318,8	27
2009	47572,9	11396,99	34
2010	61270,9	20885,7	36
2011	60094,4	23607,8	39
2012	80959,4	34902,7	42

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ، سنوات متفرقة – (*) بيانات سنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب

شكل (1)مساهمة إيراد النفط في تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة 2012/1999



الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

تلعب إيرادات النفط دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن هذه الإيرادات تمول القسم الأكبر من عملية التراكم الرأسمالي وبالتالي رفد موازنة الدولة بالموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية وخطط التنمية الوطنية ، نلاحظ من خلال بيانات جدول (4) أن نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 ارتفاعا ملحوظاً في نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بدأ من عام 1999 بنسبة (2.8%) نتيجة تطبيق مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة عام 1997 التي سمح بموجبها زيادة صادرات العراق النفطية مقابل الحاجات الإنسانية ليصل إلى أعلى مستوى له عام 2007 بنسبة (59%) وذلك للارتفاع إيرادات النفط من (13654,5) مليون دولار عام 1999إلى (46580.9) عام 2007 مما أدى إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى نحو (27012,728) مليون دولار ، ألا أن هذه النسبة أخذت بالتذبذب بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة التي مر بها العراق لاسيما بعد عام 2003 مما أدى إلى انخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى نحو

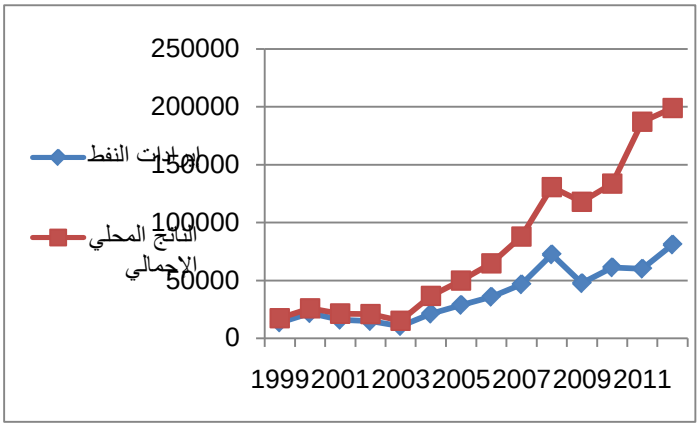
(42%) عام 2012 نتيجة ارتفاع إيرادات النفط إلى (80959.4) مليون دولار ، ومن خلال الجدول (5) يظهر لنا مدى مساهمة إيرادات النفط الخام في الناتج المحلي الجمالي .

جدول(5) مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2012/1999 (مليون دولار)

النسبة	إيرادات النفط (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	النسبة % (2:1)
1999	13654,5	17476,6	78,1
2000	21676,1	26017,4	83,3
2001	15966,4	21417,6	74,5
2002	14829,5	20962,1	70,7
2003	10511,2	15281,9	68,7
2004	21203,4	36638,2	57,8
2005	28790,6	49954,8	57,6
2006	35831,7	64805,3	55,2
2007	46580,9	87968,2	52,9
2008	72457,5	130528,7	55,5
2009	47572,9	117876,6	40,3
2010	61270,9	133660,6	45,8
2011	60094,4	187020,9	32
2012	80959,4	198853,6	40

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 ص2 .

شكل (2)مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2012/1999



الشكل البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى تطوره ، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً المعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي ،إذ أن تطور الناتج المحلي الإجمالي ينعكس على تطور الدخل القومي وهذا يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد ومن خلال بيانات الجدول (5) نلاحظ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو (83,3%) في عام 2000 وهي أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (68,7%) في عام 2003 بسبب ظروف احتلال العراق وتوقف إنتاج وتصدير النفط ، أما بعد عام 2003 انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بشدة بمقدار(40,3%) عام 2009 بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي عموما وفي قطاع النفط الخام وعدم تحسن مستوى الإنتاج بالشكل عما كان عليه قبل عام 2003 ، في حين بلغت أقل نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إذ بلغت نحو (32%) سبب الانخفاض هو استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي ، كذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وصعوبة تصدير النفط الخام وفق الطاقة التصديرية الممكنة ، ثم بعد ذلك عاد إلى الارتفاع فقد بلغ نحو (40%) في عام 2012 بسبب ارتفاع أنتاج القطاع النفطي وبالتالي الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية ، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل عام ولاسيما أسعار النفط العراقية مما أ نعكس على الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية

خامسا :المحددات أو المعوقات غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي إشكالية تتمثل في أن هناك عدد من العوامل التي تشكل في مجملها عوامل غير جاذبة لرجال الأعمال الأجانب بصورة عامة في توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العراقي ، وهنا فأن الضرورة المنطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك العوائق من أجل تفعيل عملية الاستثمار في العراقي ،وبشكل عام تقسم المعوقات الطاردة للاستثمار إلى قسمين :

1- المحددات أو المعوقات الاقتصادية :هناك عدد من المحددات أو المعوقات الاقتصادية التي تواجه دخول الشركات متعددة الجنسية في العراق وهي :

أ-ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي :

أن العراق يمتاز عموما ، بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة ، وهذه تشكل احد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات إلى السوق العالمية ، إذ أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية ، وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين والعمال الماهرين فضلا عن البنى التحتية) وفي علاقة طردية نقول أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب متزايد للعوامل المساندة ، وان شحة أو قلة تلك العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها ، وبالتالي زيادة كلفة المشاريع والتي تعني هبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم التوقف عن التنفيذ ، هذا يعني أن البلد لن يتمكن من استيعاب المشروع .

ب-معدلات التضخم العالية في الاقتصاد العراقي :

التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، إذ بلغت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك نحو (6943) عام 2003 مقارنة بعام 1993 ويعني ذلك أن السلع والخدمات التي كانت تكلف (100) دينار عام 1993 يحصل عليها المستهلك بقيمة (6843) دينار في عام 2003 ، أي بمعدل تراكم سنوي قدره (53%) ، إذ أن التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبة للسلع والخدمات ، كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار ، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة ، وعليه فأن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع طويلة الأجل (العقيدي،2005: 5).

ت–عدم وجود أسواق مالية متطورة :

أن السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات قطاع الأعمال ، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ أليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية ، وأن الافتقار إلى الأسواق المالية أو ضعفها أو عدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي .

ث–انعدام الشفافية :

البنية الاقتصادية العراقية تفتقر إلى الشفافية Transparency التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسية وأصحاب رأس المال ، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية التي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار .

2–المحددات أو المعوقات السياسية :المناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري ، وبصورة عامة يمكن أن نحدد أهم تلك المحددات وكالآتي:

أ– افتقار العراق إلى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق

أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن أن تكون عاملا مساعدا في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة ، وهذه المؤسسات تشكل عامل من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا فان افتقارالعراق إلى تلك المؤسسات يتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية إلى العراق .

ب–ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق :

أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في العراق (العامري، 2006 : 2).

الاستنتاجات :

1– للاستثمار الأجنبي المباشر دور تاريخي خاصةً في قطاع النفط العراقي منذ اكتشاف النفط عام 1927وهذا ما يدل على معرفة المستثمر الأجنبي بالبيئة العراقية منذ وقت طويل .

2– للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في استغلالوالاستفادة من الموارد المالية والبشرية المتاحة والمتوفرةفي العراق , ودوره في ردم الفجوة ما بين المدخرات المحلية والاستثمار.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤديإلى رفع الطاقة الإنتاجيةوإيصالهاإلى مستويات تجعل العراق يأخذ مكانه الصحيح في الساحة العالمية كأبرز المصدرين للنفط ، كذلك يساهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة لاستخدامها في تطوير حقول النفط وخلق أسواق جديدة للتصدير.

4- البيئة العراقية على الرغم من المحددات والمعوقات الكثيرة التي تعاني منها سياسياً واقتصادياً ، ولكنها كانت جاذبة للمستثمر الأجنبي حيث نجد المستثمرين يتهافتوا على وزارة النفط من الشركات العالمية في مجال النفط لتقديم عروضها لأجل المشاركة في المنافسة على عمليات تطوير الآبار حيث ظهر ذلك واضحاً من خلال جولات التراخيص الأولى والثانية .

5- العراق يمتلك قاعدة رصينة من المورد النفطي تجعله يمثل المرتبة الثانية في العالم من الاحتياطات المؤكدة بعد المملكة العربية السعودية ، مما يتيح له المجال ليكون من البلدان المهمة في تصدير النفط .

6- بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تسمح وتشجع على الاستثمار الأجنبي لاسيما قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 إلا أن البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة تماماً عن توفير المناخ الاستثماري الملائم بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي .

7- حالة الفساد المالي والإداري أصبحت من أهم المشكلات التي تعاني منها السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 مما له الأثر الكبير على تبذير الأموال المحصل عليها من تصدير النفط الخام العراقي .

التوصيات :

1- إقامة سوق مالية متطورة لتوفير السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية وخاصة المشتركة منها بين المستثمرين المحلين والجانب.

2- فسح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص لتطوير الصناعة النفطية العراقية التي تشكل العمود الفقري للدخل القومي للبلاد من خلال العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

3- العمل على وقف النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على المناصب والمحاصصة الطائفية والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يبعث روح الأمل والطمأنينة في نفوس المستثمرين والحفاظ على ممتلكاتهم لمواصلة الاستثمارات الخاصة داخل البلد .

4- محاربة أوجه الفساد المالي والإداري كافة عن طريق هيئات النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام من اجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي بما يضمن عدم استنزاف وتبذير الأموال العامة ولسد العجز في الموازنة العامة .

5- تفعيل دور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المتضمن تشجيع القطاع الخاص(المحلي والأجنبي) إذ أن ثمار هذا القانون كانت غائبة عن التطبيق .

6- العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاستثمارية المختلفة وعدم تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى .

7- العمل على إقامة البرامج والمؤتمرات والندوات العلمية التثقيفية في سبيل توعية المواطن على أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير الاقتصاد العراقي ، ونشر الوعي وضرورةالاطلاع على تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاستثمارات الأجنبية ، بما يحقق من مكاسب وعوائد وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع .

هوامش البحث :

لمصادر العربية

1 - العبودي, احمد رحيم . الاستثمار النفطي في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع استثماره للعراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد, كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2009 .

2 - الشبيبي ، احمد صدام عبد الوهاب ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق ..رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مكتب بريد العشار، ص.ب (2690) ، 2001.

3 - صقر, احمد صقر . النظرية الاقتصادية الكلية . الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات ، 27 شارع فهد السالم الكويت: 1983 .

4 - التقريرالاقتصاديالسنويلعام 2012 . وزارةالتخطيطالعراقية , الجهازالمركزيللإحصاء .

5 - حمادة ,خليل . الطاقةفيالخليج – تحدياتوتهديدات مكتبةالحرمينللأعلامالإسلاميعلىالموقعالإلكترونيالآتي: http://www.alhara main .co.uk/text /kotob/kotoba.htm.

6 - السامرائي, دريد محمود ، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان , 2006 .

7 - التميمي, سامي عبيد ، الاستثمار في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار لعام 2006 .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة , بدون سنة .

8 - عبد الحسين, صلاح . الاستثمارات الأجنبيةالمسوغات والأخطار . بغداد: بيت الحكمة ، 1998 .

9 - الوزاني ، عادل عيسى كاظم ، الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع إشارة إلى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2005

10 - العامري, عباس علي ،العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، عمان ، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق 2006/7/21.

11 - العزي ، عوني فهد،التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسية والعولمة،بيت الحكمة،بغداد2002

12 - فيل تشنيسكي ، علم الاقتصاد الاشتراكي. ترجمة محمد صقر ،دمشق: دار التقدم العربي 1973 .
13 - العقيدي, محمد عبد الكريم . آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق . العراق- بغداد: جريدة الزمان،العدد (2223), 2005 .
14 - الكفري, مصطفى العبد الله . الندوة الثالثة والعشرين حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ،. دمشق من 2010/1/5- 2010/5/25 .
15 - صبري,محمود ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية . القاهرة: دار النهضة,2002 .
16 - هادي, ميثم ربيع،الأعرجي, علي كريم . الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي .العراق: بحث منشور في مجلةكلية الإدارة و الاقتصاد – جامعةكربلاء , العدد (21) 2012 .
17 - أبو بكر, الملا محمد. مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار . العراق: مقال منشور في جريدة الاتحاد , الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني, العدد (35) , 2009.
18 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. المنعقدةفيتونس، 25 مارس 1997 .
19 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . معوقات الاستثمار في الدول العربية . بيروت: سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم (7) , السنةا لأولى .
20 - عبد الغفار, هناء . الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) بغداد، بيت الحكمة , 2002
21 - الوقائع العراقية- الجريدة الرسمية لجمهورية العراق . قانون الاستثمار رقم 13لسنة 2006 . العراق: العدد (4031) (28) ذو الحجة 1427هـ , 17 كانون الثاني 2007.

المصادرالإنكليزية:

1-Ghose ,Ajit K .Capital inflows and investment in developing countries , Employment Strategy Department , 2004 .
2- Jayaratnam ,Ashwini. How D0es The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct investment , Stanford University , may , 2003 .
3-Razin ,Assaf andSadka,Efraim , Labor Capital and Finance : international Flows , Cambridge University Press , England , 2001 .
4-sbongh , David glod, foreign direct investment in developing countries, finance and development , march 1985 .
5-UNCTAD , World investment Report . 1997.
6-UNCTAD ,Foreign Direct investment and Development , UNCTD,Series on Issues in International Investment Agreements , IIA - paper- Series , Geneva, Dec. 1998 .
7-Hecht,Yoel and other , interactions Between Capital inflows and Domestic investment : international panel Data , April , 2002.

واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي الليبية
دراسة ميدانية على اعضاء هياة التدريس بجامعة عمر المختار فرع درنة

الدكتور عبدالمطلوب محمد مختار **الدكتور فؤاد عاشور بوخطوة**

رئيس قسم إدارة الأعمال **عميد كلية الاقتصاد**

جامعة عمر المختار درنة ليبيا

ملخص:

تهدف هدة الدراسة الىالتعرف على واقع ادارة الازمات بجامعة عمر المختار فرع درنة من خلال الأبعاد الاتية : المرحلة ، نوع الازمة ، آثارها ؛ فقد قام الباحثان بتطوير إستبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، حيث تمالتأكدمنمصداقيتهاومعاملثباتها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في اعضاء هيأة التدريس بجامعة عمر المختار فرع درنة والذي بلغ قوامه بـ (60) عضواً، وبعد توزيع الاستبانة تم استرجاع (50) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) ، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي : كشفت الدراسة أن ثقافة إدارة الأزمة لدى متخذي القرار في المؤسسة قيد الدراسة حظيت بمستوى مرتفع؛ أوضحت الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة تمربمرحلة نضج الأزمة؛خلصت الدراسة إلى تأثر مؤسسات التعليم العالي بالأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، والذي ظهر جلياً من خلال تأثر المؤسسة محل الدراسة بعدم القدرة على ضبط مواعيد الدراسة والامتحانات،وتوقف وتعليق الدراسة بشكل مستمر؛ وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يؤمل اتباعها لتعزيز وتدعيم ادارة الازمات بالجامعة قيد الدراسة .

Abstract :

This study aims to identify the reality of crisis management at Omar Mukhtar University,Dernabranch, through thefollowing factors: (stage, crisis type, effects).The researchers developed a questionnaire based on some previous studies, which they were sure of their validity and reliability.The studypopulation; (60) members, are a group of academic staffat Omar Mukhtar University,Derna branch. After the distribution of the questionnaire, (50) form were retrieved and valid for statistical analysis. The analysis of the study data was done by the use of computerized and statistical program of service software contained in the (SPSS), and they reached many results which can be summarized as follows : The study revealed that the crisis management culture among decision-makers in the university under study was high. The study then showed that the university under consideration is undergoingthe process of crisis maturation. To conclude, the study showed that institutions of higher education were directlyinfluenced by the political crisis afflicting the whole country, which is clearly evident as the institution under study isunable to adjust the dates of study and examinations, and the pending and suspension of the study on an ongoing basis. Finally, the study made a series of recommendations which will hopefully be followed to enhance and strengthen the crisis management at the university under study.

مقدمة:

يعيش التعليم العالي في معظم دول العالم العربي أزمة حقيقية، وإن اختلفت أبعادها وتنوعت أشكالها، وتفاوتت درجاتها من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى غيرها، ورغم هذا التنوع والاختلاف، فإنه لابد من التسليم بأن طبيعة العملية التعليمية ذاتها يمكن أن تضيف أبعادًا جديدة إلى هذه الأزمة، وأن التطور الذي يحدث في عالم اليوم تتسارع خطاه وتتزايد يومًا بعد يوم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه الأزمة وزيادتها،أن كل ما يمكن أن نفعله هو الاستعداد لمواجهة هذه الأزمات والكوارث والتخفيف من حدتها ، ولعل المنظمات المعاصرة عاماً وبالتحديد في هذه الدول تواجه بشكل عام تغييرات بيئية متعددة سريعة ومفاجئة لأسباب مختلفة قد يسبب حدوث أنواع متعددة من الأزمات التي تختلف في أسباب ومستويات حدوثها ,كذلك في شدة تأثيرها ودرجة تكرارها، فإنه يمكن استخدام مداخل إدارة الأزمة على اعتبار أن الأزمات أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، وأن وقوع الأزمات قد أصبحت من حقائق الحياة اليومية، وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها التربوية والتعليمية لتحقيق التنمية التعليمية والاجتماعية، يجب أن تُبدي اهتماماً لادارة الازمات وذلك من خلال إبراز أهميتها ، وتنميتها ، والتي أصبحت محور اهتمام المنظمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعّال خاصةً بالجامعات الليبية ،والتي تعتبر حلقة هامة في سلسلة المراحل التعليمية لكن رغم الأهمية البالغة لهذه الجامعات إلاّ أنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين على حد علم الباحثان، وهذا مما حذا بالباحثين اجراء هذه الدراسة لمعرفة واقع ادارة الازمات بجامعة عمر المختار فرع درنة،وفي هذا البحث سيقوم الباحثان بدراسة واقع إدارة الأزمة، ومراحل وأنواع وآثار الأزمة.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من تباين الازمات التي تواجه مختلف التنظيميات الإدارية بما في ذلك المؤسسات التعليمية ، الا انه يمكن مواجهة تلك الازمات وادارتها من خلال ايجاد استراتيجيات محددة لإدارة الازمات والتخطيط لإدارتها بطرق علمية ، والاعداد الجيد لتجنب وقوعها ، والتقليل من مستوى الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسات (الجندي ، 2003 : 17) ؛ تأسيساً على ما تقدم تكم مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية :

1- أي مراحل الأزمة تعيشها جامعة عمر المختار فرع درنة ؟

2- ما نوع الأزمة التي تمر بها جامعة عمر المختار فرع درنة ؟

3- ما آثار الأزمة على جامعة عمر المختار فرع درنة ؟

أهمية البحث :

- يكمن اهمية البحث من اهمية موضوع ادارة الازمات والذي يُعد من الموضوعات الهامة في مجال الإدارة والتي جذبت اهتمام الكثير من الباحثين ، وبخاصة في الدول المتقدمة.
- يستمد هذاالبحث أهميته أيضاً باعتباره – على حد علم الباحثين – الدراسة الأولى في البيئة الليبية والتي تحاول التعرف على واقع ادارة الازمات بجامعة عمر المختار فرع درنة .
- تبرز أهمية هذاالبحث من خلال إثرائه للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومجال العلوم الإدارية بصفة خاصة.
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما سيوفره هذاالبحث من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع إدارة الأزمة بجامعة عمر المختار فرع درنة من خلال مراحلها وأنواعها وأثارها.

الدراسات السابقة : دكتور وائل

- دراسة (2002) Spillan&Crandall: هدفت الى التعرف على واقع عمل التخطيط للازمات و إدارتها في منظمات الأعمال غير الربحية التي لا تهدف إلى الربح في عملها بل هدفها تقديم خدمات اجتماعية أو صحية للجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية. تكونت عينة الدراسة من (980) منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمدت النتائج تحليل (190) استبيانه تم جمعها من تلك المنظمات وكانت أهم النتائج : بلغت نسبة المنظمات التي تتوافر فيها فريق لإدارة الأزمات (29 %) من مجمل المنظمات التي شاركت في الدراسة، دلت النتائج على الدور الكبير الذي تلعبه خبرة المنظمة من تعرضها للأزمات في الماضي على زيادة اهتمام الإدارة العليا بالتخطيط للازمات المستقبلية.
- دراسة (2003) Mcnicoll: أشارت الى تحديد طبيعة الأزمة التي يعاني منها مؤسسات التعليم العالي في أمريكا ومدى تطبيقها لاستراتيجيات لإدارة الأزمة، وأجريت الدراسة على جامعة ماساتشوستي بالولاياتالمتحدة الأمريكيةوأظهرت نتائج الدراسة أن سبب الأزمات في جامعة ماساتشوستي هو تجاهل إدارة الجامعة لتناول الطلاب للمشروبات الكحولية داخل حرم الجامعة مما أدى إلى موت طالب بالجامعة لذا استنتجت الدراسة أن الجامعة لم تكن فعّالة في مجال الاتصال بالجمهور الذي هو عبارة عن الطلاب والموظفين والأهالي حيث لم تقم بتوعية الطلاب

بآثار السيئة للكحول مما أدى إلي تفاقم الوضع ووفاة أحد الطلاب وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ إجراءات وقائية قبل انفجار الأزمة حيث كان من المفروض أن تقوم الجامعة بنشر معلومات حساسة عن الحالة الصحية للطالب المتوفي وأسباب الوفاة التي هي الإفراط بشرب الكحول وان توظف العلاقات العامة التابعة للجامعة لكي تنشر معلومات عن مخاطر تناول الكحول

- دراسة الالفي2003 م : بعنوان" إدارة أزمات التعليم في مصر" وقد توصلت إلى عدة نتائج منها، أن جهود التعامل مع هذه الازمات كان بأسلوب رد الفعل وليس بأسلوب المبادرة ،وأن وزارة التربية والتعليم اتجهت مؤخرا لاستخدام فكر واسلوب إدارة الازمات من خلال تشكيل لجان ووضع خطط وسيناريوهات للتعامل مع الازمات .
- دراسة دقامسة والاعرجي 2006 م : كانت بعنوان "إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمّان الكبرى" ، وتلخصت نتائج الدراسة أنه توجد اتجاهات إيجابية لدى أفراد عينة الدراسة نحو استخدام اسلوب إدارة الازمات في الوظائف الإشرافية في مراحل الازمة المختلفة .
- دراسة السريحي والقبلان 2006 م : جاءت بعنوان : "أمن المكتبات السعودية : دراسة مسحية " وقد أكدت النتائج الميدانية أنه تتوفر متطلبات إدارة الازمات في المكتبات السعودية بصورة متوسطة وإن كانت أقل من مرحلة قبل حدوث الازمة، بسبب الافتقار إلى القدرة على الاستجابة لمؤشرات وقوع الازمات .
- قدم **درياس** (**2012**) دراسة هدفتإلى التعرف على مدى تمكن مديرو المدارس من مهارة ادارة الازمات في مدينة جدة ، وتوصلت الدراسة الى ان المديرون يمارسون مهارة ادارة الازمات وفق رؤى شخصية تتحكم فيها آلية رد الفعل في الغالب الاعم، كما كشفت الدراسة ان المديرون يمارسون مهارة ادارة الازمات دون وجود منهجية علمية واضحة معلنة ، كما اظهرت الدراسة عدم وجود فريق لإدارة الازمات مدربة للتعامل مع الأزمات والطوارئ في المدارس التي ينتمون اليها.
- **وأخير قدما جبريل وزايد** (**2013**) دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى ادارة الازمات بالمعاهد العُليا التقنية في ليبيا من خلال الابعاد الاتية : (التخطيط لإدارة الازمات،عملية اتخاذ القرارات في الأزمات ،عملية الاتصال في الأزمات ،الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإدارة الأزمات ،دور القيادة في إدارة الأزمات ،مدى تقييم النتائج ما بعد الأزمة والاستفادة من

التجربة) من وجهة نظر الكادر الاكاديمي و الاداري بالمعهد العالي للمهن الشاملة درنة،حيث كشفت الدراسة أن المستوى العام لإدارة الازمات و ابعادها كان مرتفعاً.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة – والتي أجريت في بيئات مختلفة – تبين أنها تتفق مع بعضها البعض على اهمية ادارة الازمات في تحسين وتطوير أداء المنظمات ، كما تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الأبعاد والمتغيرات التي تم التركيز عليها من جانب كل دراسة، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية، والإسهام في إثراء الجانب المعرفي أو التطبيقي في موضوع ادارة الازمات ، كما أن ذلك التنوع أو الاختلاف يثري المعرفة في جوانب ادارة الازمات المختلفة، مما أتاح الفرصة للباحثين في اختيار أكثر المتغيرات مناسبة للمشكلة قيد الدراسة، أيضاً لوحظ ندرة الدراسات التي تناولت ادارة الازمات بمؤسسات التعليم العالي الليبية وتحديداً جامعة عمر المختار.

المبحث الاول : مدخل نظري حول أدارة الازمة ؛انواعها_مراحلها _ آثارها

أولا – مفهوم الأزمة:

لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيس في واقع الحياة البشرية والمؤسسية، وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها، والاستفادة إن أمكن من نتائجها الإيجابية.وحيث أن بعض الباحثين قد عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث أشار(عليوة، 2002، ص 13) إلى ذلك بقوله: يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".

أما الأزمة من الناحية السياسية: " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصاديا، أو ثقافياً" (عليوة،2002،ص13).

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني (هلال، 2004،ص51)انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي، ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide)(جبر،1998،ص66). أما الأزمة اصطلاحا: فهي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"(الشعلان،2002،ص18) ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم

التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير (Random ,1969, P.491).

كما يعرفها فليبس بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة (Phelps,1986 , P. 6.)

مما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة في أدبيات الإدارة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في:

1- وجود خلل وتوتر في العلاقات.

2- الحاجة إلى اتخاذ قرار.

3- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة.

4- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.

5- الوقت يمثل قيمة حاسمة.

ويتطلب وجود الأزمة توافر شرطين أساسيين هما:

1 . أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلي الحد الذي تختل معه وحدته.

2أن تصبح الافتراضات والمسلّمات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة موضع اللتحدي لدرجة أن يظهر لهم بطلان هذه الافتراضات. بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاءكيان المنظمة واستمرارها.وقدتحدث أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستوى القومي تعرف كل منها طبقا لمجالات العمل المخصص.

ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها على سبيل المثال:

أ_ مفهوم الكارثة: Disaster

الكارثة من كرث ... بمعنى الغم، تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد(علوف،1951،ص725).

أما قاموس أكسفورد فقد عرف الكارثة Disaster بأنها: حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً، وهو سوء حظ عظيم .

أما عبد الوهاب محمد كامل فقد عرف الكارثة بأنها: "حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات(كامل،1424هـ،ص21).

وبناء على ما تقدم نستطيع أن نجمل أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي:

1- الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

2- للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

3- في الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها(الشعلان،2002،ص36-37) .

ب- مفهوم الصراع والنزاع: Conflict And Dispute

يركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وينشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة(هلال،2004،ص12).

أما سعود عابد فقد عرف الصراع بأنه:" تضارب المصالح والمبادئ والأفكار"، كما وقسمه إلى ثلاثة أقسام(عابد،1425هـ، ص39)

1- الصراع الخفيف الحدة.2- الصراع متوسط الحدة.3- الصراع شديد الحدة.

ج- مفهوم المشكلة: Problem

تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة(عليوة،2002،ص13).

د- مفهوم الحادث:Accident

وقد عرفه كل من السيد عليوة وحواش بأنه:" شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وإنما تكون فقط أحد نتائجه"(حواش 2005،ص17).

هـ الخلاف:Disputeمفهوم يعبر عن المعارضة , والتضاد ,وعدم التطابق في الشكل, أو في الظروف والمضمون وهو قد يكون احد مظاهر الأزمة ,ولكن لايعبر عنها تماما.

أنواع الأزمات:

أنواع الأزمة يمكن أن تصنف إلى عدة أشكال وهي:

1.أزمة شخصية أو جماعية ذات طابع معنوي تمس الجانب الإنساني أو الاجتماعي مثل الطلاق،المرض الشديد،الطرد من العمل،وفاة أحد الوالدين،إلى غير ذلك من المشكلات والأزمات الشخصية.

2. أزمة اجتماعية تهز المجتمع بأسره مثل الزلازل،الفيضانات، البراكين، الحرب.

3.أزمة اقتصادية يغلب عليها الطابع المادي المؤثر في اقتصاد الأشخاص أو المجتمع أو الدولة كضر بالعملة وتدهورها،الإفلاس،تكدس المنتجات وعدم القدرة على تصريفها. (اعليوة ,السيد,2008)

4. أزمة دولية وتمس المجتمع الدولي مثل التلوث البيئي الحروبِ الكبيرةُ بين ألأكثر من دولة والتسرب الإشعاعي.

5.أزمة إدارية وهي التي تتعلق بالمنظمة كاحتراق ملفات المنظمة أو إضراب الموظفين عن العمل،نقص المواد الخام، العجز المالي،الخلافات الحادة بين الإدارة العليا.

ثانيا – خصائص الأزمة:

وحتى يمكن التعامل مع الموقف الخطير الذي يواجه الكيان الإداري على أنه يشكل أزمة فلابد أن يتوافر فيه مجموعة من الخصائص، يشير البعض من أن الأزمة تساعد على ظهور أعراض سلوكية مرضية مثل" القلق، فقدان العلاقات الاجتماعية، شيوع اللامبالاة، وعدم الانتماء(الصباغ،1998،ص5).

ويرى البعض أن أهم خصائص الأزمات ما يلي:

1- نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

2- تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.يصعب فيها التحكم في الأحداث.

3- تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعملون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية.

4- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.

5- التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو سمعة وكرامة متخذ القرار.

6- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها، ومع ذلك قد تحدث بدونها.(عليوة،2003،ص81-82).

ثانياً: إدارة الأزمة Crisis Management

يعد التعامل مع الأزمات أحد محاور الاهتمام في الإدارة، حيث أنه يقتضي وجود نوع خاص من المديرين الذين يتسمون بالعديد من المهارات منها الشجاعة والثبات والاتزان الانفعالي والقدرة على التفكير الإبداعي والقدرة على الاتصال والحوار وصياغة ورسم التكتيكات اللازمة للتعامل مع الأزمة (أحمد،2002،ص35)

1 – مفهوم إدارة الأزمة:

مفهوم إدارة الأزمة يشير إلى كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سلبياتها ما أمكن، وتعظيم الإيجابيات.

ويرجع أحد الباحثين أصول" إدارة الأزمة " إلى الإدارة العامة (وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل، والفيضانات، الأوبئة، والحرائق، والغارات الجوية، والحروب الشاملة).(عليوة،1997،ص251)

فإدارة الأزمات هي " نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة".(أحمد،2002،ص32) ويرى بعض الباحثين أن إدارة الأزمة:" عملية إدارية متميزة لأنها تتعرض لحدث مفاجئ، ولأنها تحتاج لتصرفات حاسمة سريعة تتفق مع تطورات الأزمة، وبالتالي يكون لإدارة الأزمة زمام المبادأة في قيادة الأحداث والتأثير عليها وتوجيهها وفقاً لمقتضيات أمور".(عشماوي،1996،ص199)،كما تعني إدارة الأزمة " التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية".(الاعرجي ودقامسة،2000،ص777)

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لاينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب خلاف،والعمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة،لا تتضمن التضحية بمصلحة وقيمة جوهرية.(Fink, 1986)
أما عبد الرحمن توفيق فقد عرف إدارة الأزمات بأنها:" فن القضاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسمح لك بتحقيق تحكم أكبر في مصيرك ومقدراتك "وقال أيضا بأنها:" التخطيط لما قد لا يحدث".(توفيق،2004،ص18)

ومن خلال المفاهيم السابقة لإدارة الأزمة يمكن تحديد عناصرها فيما يلي:

- عملية إدارية خاصة تتمثل في مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية.
- استجابات إستراتيجية لمواقف الأزمات.
- تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفؤة والمدربة تدريباً خاصاً في مواجهة الأزمات.
- تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.
- تستخدم الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار.(عبدالحمن،1994،ص5)

2- مقومات إدارة الأزمة:

إن التعامل مع الموقف الأزموي وإدارة الأزمة يتطلب استخدام عدة أساليب إدارية متقدمة تعمل على تحقيق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمة، وفي الوقت ذاته تتيح لفريق التعامل مع الأزمات حرية الحركة بالكامل (الخضيري،2002،ص243).

ومن هنا تحتاج إدارة الأزمات إلى احتياجات إدارية خاصة وأيضاً إلى مهارات إدارية خاصة، ومن هنا يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة بالاستثناء Management By Exception حيث تخرج الأوامر الإدارية عن مسار الأوامر العادية، وعن الهيكل التنظيمي القائم وتصبح السلطات منزوعة ومسندة إلى فريق عمل Task Force لديه كافة الصلاحيات والمسؤوليات للتعامل مع الأزمة.

ويمكن أن نحدد أبرز مقومات الإدارة الفعالة للأزمات من خلال أدبيات الدراسة التي تطرقت لتلك المقومات فيما يلي:

أ – تبسيط الإجراءات وتسهيلها:

لا يجوز إخضاع الأزمة للتعامل بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضاً لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته .

ب – إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية:

لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح، وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة ،لايمكناحتمال ضغطها، ويقوم والمنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي(الخضيري،2002،ص234): التخطيط.– التنظيم – التوجيه – المتابعة .

ج – تقدير الموقف الأزموي: لابد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلاً كاملاً لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسئولة عن إدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها.(أبوشامة،1995،ص301)

د – تحديد الأولويات:

بناءً على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمنة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة(أبوشامة،1995،ص301).

هـ– تفويض السلطة:

يعد تفويض السلطة " قلب" العملية الإدارية النابض، وشريان الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم ينظر إلى تفويض السلطة محور العملية الإدارية سواءً في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية، ويتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدود، وفي الوقت ذاته على الفرد أن يعرف المهام والأنشطة التي يتوقع منه إنجازها.(الخضيري،2002،ص247)

و– فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها مع الطرف الآخر:

تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الأخر يساعد على تحقيق هذا الهدف(الخضيري،2002،ص250)

ز– الوفرة الاحتياطية الكافية:

الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة.(الشعلان،2002،ص167)

ح– التواجد المستمر في مواقع الأحداث:

لا يمكن معالجة أزمة وهناك تغييب للمعلومات الخاصة بها لدى متخذ القرار، لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد أسلوبين أساسيين هما: التواجد السري في موقع الأحداث، وتأمين تدفق كم مناسب من البيانات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات.

ط– إنشاء فرق مهمات خاصة: وهذه تفيد أكثر في الجوانب الأمنية، حيث أنه ونظراً لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها فإن من الضرورة إنشاء فرق المهمات الخاصة وذلك للتدخل السريع عند الحاجة إليها، على أن تخضع هذه الفرق لتدريب خاص وعالٍ حسب نوع وحجم المهمة، كما يجب الاستفادة من الدول الأخرى وذات السبق في هذا المجال.

ي– توعية المواطنين:

في الحقيقة لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، حيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يؤدي إلى المساعدة في مواجهة الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة والمساعدة التي ينتظر المواطنين تقديمها.

ك– الخطة الاعلامية

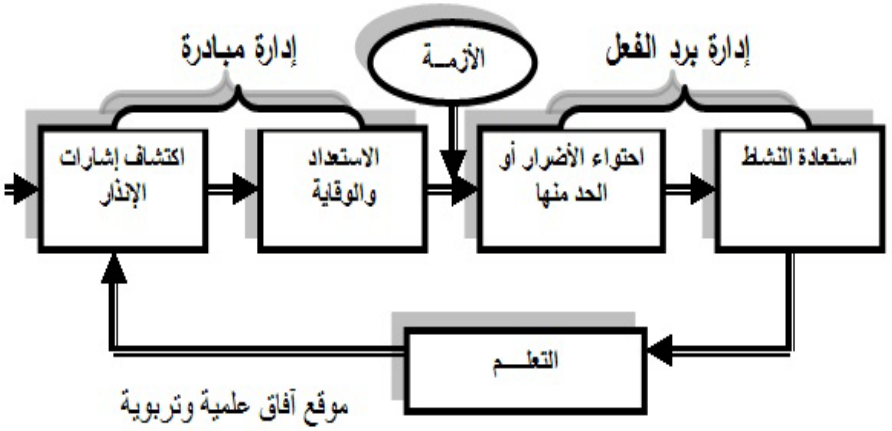
تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة، ونظراً لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما

يهمش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذ يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة. (الشعلان،2002،ص167).

ثالثا – مراحل تطور الأزمة:

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة ، مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها من جانب متخذ القرار الإداري.

فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو بتكون عواملها كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها، وذلك للحد من آثارها وما ينتج عنها من انعكاسات سلبية.وتتطور الأزمة وفقا لخمس مراحل رئيسية (الخضيري، 2003،ص76ص77)والموضحة بالشكل التالي وهي:



مراحل إدارة الأزمة

أ– مرحلة الميلاد:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل (إحساس) مبهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه.

ب – مرحلة النمو والاتساع:

وتنشأ نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى– الميلاد– في الوقت المناسب، حيث تأخذ الأزمة في النمو والاتساع من خلال نوعين من المحفزات هما : مغذيات ومحفزات ذاتية و مغذيات ومحفزات خارجية ،وفي هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة

والمقوية لها؛ إما بتحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواءً باستقطابها، أو خلق تعارض مصالح بينها وبين استفحال الأزمة، أوبتجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها، وذلك عن طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.

ج – مرحلة النضج: تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، وتحدث عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتخلف والاستبداد برأيه ، وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها، أو أن يكون متخذ القرار قد استطاع بدهاء تحويل اتجاه الأزمة إلى كبش فداء، وهمي، تتفتت الأزمة عنده، وتنتهي باستقطاب عناصر القوة فيها والسيطرة عليهم بشكل أو بآخر.

د – مرحلة الانحسار والتقلص:

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه والذي يفقدها جزءاً هاماً من قوتها، على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى، عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه وتصبح الأزمات في هذه الحالة كأمواج البحر، موجة تندفع وراء موجة.

هـ– مرحلة الاختفاء:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الاستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلا من سلبيات.

والحقيقة أن الانحسار للأزمة يكون دافعاً للكيان الذي حدثت فيه لإعادة البناء وليس لإعادة التكيف.

أنواع الأزمات:

يمكن تقسيم الأزمات طبقا لمسببات الأزمة ،و الآثار الناتجة عنها كالآتي :

أ- أزمات اقتصادية: و تعني النقص في الموارد و القصور في تحويل الميزانية و تتمثل في :

-الطاقات العاطلة-.تزايد معدلات البطالة. -تزايد عملة الدولة. - أزمات الديون - الانهيار الصناعي.

ب– أزمات عسكرية:

يمكن أن تكون داخلية مثل محاولة القيام داخل الدولة بتغيير لنظام الحكم,أو تعديله ,وقد تكون الأزمة العسكرية خارجية مثل:الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين,الأمر الذي ينتج عنه

تصاعد حدة التوتر بينهما,وقد يؤدي إلى الحرب مثل:الحشود العسكرية التي تمت في سيناء عام 1967 , وقد تكون الأزمة العسكرية مثل: ظهور العدو في مكان غير متوقع للجانب الآخر,كما حدث في حرب أكتوبر عام 1973 التي أطلق عليها اسم "الثغرة" واستغرق حلها عدة أشهر.وتتمثل الأزمة الداخلية في:

- التمرد الداخلي
- الحشد والتهديد.
- أزمات أثناء اندلا ع الحرب.

ج- الأزمات السياسية:

هي الأزمات التي تنشأ بسبب تخلف وقصور النظام السياسي بمفهومه الواسع(إدارية, دستورية, سياسية, اجتماعية, ثقافية)وتحدث الأزمة نتيجة سلسلة من المتغيرات في النمط السياسي, نتيجة تعارض المصالح بين دولتين أو أكثر ذات سيادة على هيئة نزاع, قد يتطور إلى صراع مع احتمال اندلا ع الحروب, وتتميز الأزمات السياسية بالحدة، ويمكن تعريف الحدة بأنها درجة العنف المتضمنة في الأزمة,أو بمدى حرج الاختيارات التي تفرضها الأزمة على الدولة والمؤسسة وبنظامها الذي يعتمد على عدم أهمية أطراف الأزمة, ويمكن أن تكون الأزمة بسيطة, حيث يوجد طرفان فقط أو أزمة مركبة بحيث يوجد أكثر من طرف .وهناك أزمات أخرى يمكن تأطيرها في محور الأزمات الداخلية، كأزمات الكوارث, وهي حدث يسبب التدمير والخسائر في الأرواح,وانهيار في الخدمات الصحية إلى المستوى الذي يدعو إلى ردود أفعال غير عادية , مع احتمال طلب المعونة من خارج الإقليم المعرض للكارثة .

د- الأزمات الاجتماعية:

هذه الأزمات تخلقها فئة معينة من جماعات الضغط داخل المجتمع,قد يكون لها مطالب معينة,وتنسأ هذه الأزمات نتيجة عدم توفر الحريات الضرورية للشعب, ويمكن أن تأخذ هذه الأزمات صورة إضرابات عامة,مظاهرات سياسية,وإضراب عن العمل,التمرد في حالة عدم السيطرة، فقد تتحول هذه المظاهرات إلى صور أعنف مثل الثورة الشعبية, أو الحرب الأهلية, انتشار الجريمة المنظمة, انتشار المخدرات.

هـ– أزمات الإرهاب الدولي:

يمثل الحدث الإرهابي صورة مثالية للأزمة, فالعملية الإرهابية ينطبق عليها تعريف الأزمة انطباقا تاما, من حيث المفاجأة والتهديد وضيق الوقت . كما أصبح الإرهاب الدولي أحد أساليب الصراع بين الدول تمارسه الجماعات السياسية والحكومات بهدف التأثير على خصومها.

و– الأزمات الثقافية:

هي أزمة الفكر ,حيث تنشأ فكرتين مختلفتين بين جماعتين , يعتقد كل منهما مبادئ معينة أو يفسر وقائع معينة بطريقة مختلفة عن الآخر,وغالبا ما يكون هذا النوع من الأزمات مهددا للأمن الداخلي .هناك أزمات أخرى تحدث على مستوى مجال التنفيذ :أزمات برية,أزمات بحرية,أزمات جوية .

منهجية التعامل مع الأزمات: تستطيع المنظمات تطبيق إدارة الأزمات * والتعامل معها بصورة جيدة باستخدام المنهجية العلمية ، وتعتمد قدرة التنظيم الفعّال في تطبيق إدارة الأزمات على إمكانية تعامل التنظيم مع الأزمات من حيث الأبعاد التالية:

أولاً. دور القيادة في ادارة الازمات :لقد بات من المؤكد أن القيادات التعليمية تواجه العديد من الأزمات التي تحتاج إلى مهارة ووعي لتفاديها وتحتاج إلى قيادة فعّالة تستطيع السيطرة على تلك الأزمات مثل مايسمى بالقيادة التحويلية ذلك النمط القيادي الذي يمكن من خلاله مواجهة التغيير و إدارة الأزمات وإحداث القدرة على التغيير الثقافي المطلوب للمؤسسة والدفع بالوضع الراهن نحو الأفضل من خلال الاهتمام بتنمية العاملين ورفع مستوى مهاراتهم وقدراتهم،وتفعيل المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التربوية (Bass and Avolio (1993 ،كما اكدت كثير من الدراسات (Moriarty et al ، 1993) على ان سر النجاح في التعامل مع الازمات يكمن في قيادة المدير للازمة ومدى كفاءة وفعّاليته في التعامل مع المواقف الطارئة ، وهو المسئول عن توفير الحماية عن المؤسسة التعليمية (الموسى ، 2006 :4) .

---

* قد يخلط البعض بين مفهومي إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة حيث الفرق كبير بينهما فيُقصد بمفهوم إدارة الأزمة " هو البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن إدارة المنظمة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمات المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة" ، أنظر في ذلك إلى :حملاوي ، محمد (1995)، **إدارة الأزمات**، القاهرة : مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، ص: 62-65.؛ في حين أن الإدارة بالأزمة " تقوم على افتعال الأزمات ، وإيجادها من عدم ، كوسيلة للتغطية والتموية على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان الإداري " أنظر في ذلك إلى : الخضيري ، محسن أحمد (2003)، **إدارة الأزمات** ، القاهرة : مجموعة النيل العربية، ص: 34.

ثانياً – عملية التخطيط لادارة الازمات: يقول ماكنزي وريتشارد : إن الأزمات تحدث لمختلف الأسباب، لكنها عموماً تظهر نتيجة لعدم وجود تخطيط ولعدم القدرة على التوقع، ولكن مهما كان السبب فالنتيجة واحدة– وهى خسارة في الوقت والطاقة معاً (ماكنزي ، ريتشارد ، 1999 : 180) بالنسبة للتخطيط للأزمة ،فإنه بالتأكيد يختلف عن التخطيط الاعتيادي ،فالتخطيط للأزمة يندرج تحت إطار التخطيط العلاجي،أما التخطيط الاعتيادي فإنه يندرج تحت إطارالتخطيط البنائي،" فالتخطيط الإداري الاعتيادي يختلف عن التخطيط لإدارة الأزمات، الذي يحتاج إلى تكاثف أكثر من جهة،كي يتمكن فريق ادارة الازمة في المؤسسة من الإلمام بكل محتويات الأزمة وأبعادها (Dennis et al ,1998 :181) وكما أشار ماكنزى Mackenzie :" أنّ كل دقيقة تنفق في التخطيط توفر ثلاث أو أربع دقائق عند التنفيذ، وأن قضاء سبع ساعات من التخطيط بأفكار وأهداف واضحة لهُ أحسن وأفضل من قضاء سبعة أيام عمل بدون أهداف"
(Mackenzie,1972) يُسهل التخطيط الفعّال التركيز على المشكلة الرئيسية مما يساعد في توفير الوقت اللازم للتعرف على أبعاد الأزمة بصورة كاملة والبحث عن الأدوات والمهارات التي تساعد على التخفيف من حدة الأزمة، فالخطة هي عملية افتراض وتصور للأوضاع والظروف الصعبة والمشكلات غير الموجودة، وهذا يتوجب أن تتضمن عملية التخطيط الخطوات التالية (اللوزي، 1999):

- إجراء دراسة تحليلية شاملة بهدف التعرف على أوضاع المنظمة بصورة كاملة.
- محاولة التنبؤ بالمشكلات المستقبلية، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
- دراسة العمليات التنظيمية كاملة باستخدام منهجية البحث العلمي لتحديد مواطن الأزمات.
- الاستفادة من خبرات التنظيم السابقة في كيفية التصدي للازمات المتوقعة.

ثالثاً. عملية اتخاذ القرارات في الازمات: إن اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير، إن مقدار النجاح الذي تحققه أية منظمة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب اتخاذها، وبما لديهم من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفعاليتها، وتدرك أهمية وضوحها ووقتها، وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها، ولقد أشار Herbert Simon إلى أن عملية اتخاذ القرار تمثل العمود الفقري للجهاز الإداري (الاعرجي، 1995 : 34) وأصبح النجاح الذي يتحقق لأية منظمة و يحقق الأهداف المأمولة يتوقف لدرجة كبيرة على قدرة القيادات الإدارية في اتخاذ القرار الصحيح والمناسب حيث أن عملية اتخاذ القرارات تشمل من الناحية العملية كافة جوانب التنظيم الإداري،ولذا فإن أي تفكير

في العملية الإدارية ينبغي أن يرتكز على أُسس وأساليب اتخاذ القرارات بالإضافة إلى التركيز على أسس وإجراءات تنفيذ هذه القرارات (النوشان ، 2003).

وعملية اتخاذ القرارات في الازمات هي القدرة على ممارسة اتخاذ القرارات الناجحة بأسلوب علمي للتعامل مع الأزمة يعمل على امتصاص الأزمة والتوتر واحتواء النتائج المتوقعة، فعملية التشخيص والتحليل والتعرف على أسباب الأزمة ومكوناتها تسهل عملية التنفيذ وتساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة؛ تعتبر عملية اتخاذ القرارات أحد أهم الأعمال التي يمارسها القادة يومياً في إدارة مؤسساتهم. وتُعد تلك العملية في غاية الصعوبة وتحيط بها الكثير من المحددات والمعوقات التي تجعل من اتخاذ قراراً رشيداً أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصة إذا رافق ذلك وجود أزمة أو ظروف استثنائية غير مناسبة، حيث يعتقد البعض بأن القائد يتميز بأن لديه دائماً قدرة سحرية لحل جميع المشكلات التي تواجههم ويملك إجابة عن كل شئ، وفي الحقيقة فإن ذلك ليس صحيحاً، فإن القادة لا يعرفون كل شيء، لكنهم يحاولون العثور على الإجابات والحلول للمشكلات والأزمات التي تواجههم ثم مواصلة التقدم. إن حتمية فعالية القرار وجودته في موقف الأزمة هي حاصل جمع ثلاثة عناصر رئيسة وهي مايلي (هلال ، 1996):

العنصرالأول: وهو الفعّالية التي يقصد بها ملائمة القرار للجوانب الفنية و الموضوعية للأداء .

العنصر الثاني :وهو الترشيد ويقصد به أن تكون تكاليفه وخسارته أقل قدر ممكن ومن ثم يكون عائده أقصى حد ممكن بحيث تكون القرارات إبداعية.

العنصرالثالث :وهو القبول و يقصدبه تجاوب أعضاء فريق الأزمات والمتأثرين بهذا القرار.

رابعاً– أهمية المعلومات في ادارة الازمات : المعلومات الناقصة غير الدقيقة أو المتأخرة تؤدى إلى الاعتماد على الحدس والتخمين والعشوائية الارتجالية، والتخبط ، وتعارض القرارات، وعدم توافقها مع ماهو مطلوب إنجازه، ومع ما يتعين تحقيقه، بل وعدم سلامتها وصحتها تُكبد أخطاء باهظة النتائج. لذا يجب تنظيم تحديد الاحتياجات من المعلومات بطريقة مرتبة ومحددة تضمن وجود المعلومات المطلوبة وقت الحاجة إليها، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال نظاماً إدارياً للمعلومات ، والذي هو عبارة " أسلوب منظم لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر ومعلومات عن الازمة وتساعد في التنبؤ بالمستقبل والخاصة بعمليات المنظمة الداخلية والبيئة الخارجية لأجل مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والعمليات الأخرى حول الازمة" (الطائي ، 2005 : 42).كما إن نجاح نظام المعلومات وحسن توظيفها في إدارة الأزمة بفعّالية يعتمد على بعض الاعتبارات التي يتعين على المديرين مراعاتها تتمثل في (القحطاني ، 2002):

ربط نهائيات نظام المعلومات بمراكز اتخاذ القرارات في موقف الأزمة،والتي غالباً ما تكون ميدانية وقريبة من مجريات أحداث الأزمة لضمان تغذيتها بالمعلومات أول بأول.

تجاوز القنوات الرسمية الروتينية في نقل المعلومات إذا دعت الحاجة لذلك،وإفساح المجال لمبادرات وقنوات الاتصال غير الرسمية لضمان إيصال الكم والنوع المطلوبين من المعلومات في الوقت المناسب لمراكز اتخاذ القرارات.

-التأكيد على التحديث المستمر للمعلومات، لأن المعلومات قد تتقادم بسرعة في موقف الأزمة سريعة الأحداث.

-تبويب المعلومات وتصنيفها طبقاً للاحتياجات، لكي يسهُل استخدامها وتوظيفها بفعالية في موقف الأزمة.

خامساً – عملية الاتصال في الازمات : تُشكل الاتصالات المفتاح الرئيسي لإدارة الأزمة بنجاح، وأفضل وسيلة لكي تكون فعالة هي الاستعداد قبل حدوثها، فعند وقوع الحالة الطارئة، لن يتوفر متسع من الوقت للتفكير، ولا للتخطيط، وفي غياب خطة كُليّة لإدارة الأزمات وإجراء الاتصالات التي يساهم في وضعها جميع كبار مدراء المؤسسة، سوف تتفاقم الحالة الطارئة وتصبح ساحقة؛ وسرعان ما يفقد الناس الثقة، وهذا ما اكدته إحدى الدراسات والتي بينت أنه أجاب 74%من الإداريين (في عينة الدراسة) بشركات أمريكية وبريطانية ويابانية، بأن أعظم الحواجز التي تقف أمام النجاح والتميز لهذه الشركات كانت وجود انهيار في نُظم الاتصالات (ميشرا واميرا ، 1991 : 23-33) وتعرف الاتصالات في الازمات هو كافة الانشطة والادوار الاتصالية التي تُمارس اثناء مراحل الازمة المختلفة (شعبان ، 2005 : 234) ، إن مشكلة الاتصال الأساسية، تتمثل في سوء الفهم أو عدمه، فالمتحدث مشغول بما يقول والمستقبل مشغول، بما سيقول والمتحدث يعتقد أن الرسالة قد وصلت والمستقبل لا يسمع من الرسالة إلا ما يريده، ولا يُفهم منها إلا ما عوّدته عليه ثقافته وخلفيته، ثم بعد ذلك نسأل لما لم يكن الاتصال فعّالاً ؟ .

وتحتاج عملية الاتصال أثناء إدارة الأزمات إلى كم مناسب من المعلومات الملاءمة والفورية لتداعيات أحداث الأزمة،لذلك يتعين توفير نظام اتصال يتميز باستخدام سياسة الباب المفتوح لأنها أفضل الأساليب الوقائية ضد حدوث الأزمة مع استخدام وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية ويجب أن يكون نظام الاتصال في المؤسسة انسيابي أو دقيقاً وسريعاً،ويسمح بتدفق المعلومات بين المستويات المختلفة باستخدام التقنية الحديثة كالحاسب الآلي والانترنت (العودة ، 2008).

سادساً – الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإدارة الازمات : تتطلب خطة إدارة الأزمات إمكانيات مادية وفنية و عناصر بشرية (فريق إدارة الأزمات)،فمن المفترض أن تُجهز المؤسسة بالحد الأدنى من هذه الإمكانيات لتحقيق أهداف الخطة في التعامل مع الأزمات المختلفة التي سبق تحديدها،ويعتبر تحديد فريق إدارة الأزمات أمراً جدُ هام في خطة إدارة الأزمات، لأن فيه تقسيمٌ للعمل، وهو المسؤول الأساسي عن مواجهة الأزمة،فعلى أساسه يتوّقف نجاح أو فشل إدارة الأزمات (الشلبي ، 2009) كما يتضمن هذا الجانب تصحيح الهيكل التنظيمي لإدارة الأزمات، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق الهدف المتمثل في حل الأزمة من خلال السعي لإيجاد هيكل تنظيمي لإدارة الأزمة يكون على درجة عالية من الكفاءة والفعّالية ، بحيث يكون لمدير الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد التنظيم وفقاً لتخصصاتهم، وعند الانتهاء من إدارة الأزمة يعود هؤلاء الأفراد إلى وظائفهم السابقة (الشافعي ، 1999 : 58).وتُعتبر طريقة فرق العمل كما أوضح (الوكيل 2006) من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً للتعامل معا لأزمات،وتتطلب وجود أكثر من خبير و مختص وفني في مجالات مختلفة،وحساب كل عامل بدّقة وتحديد التصرف المطلوب بسرعة وتناسق و عدم ترك الأمور للصدفة. ويرى(ماهر 2006) أن فريق إدارة الأزمات يجب أن يضم كلاً من : رئيس للفريق (من الإدارة العليا) عضو من كل إدارة،ممثل للعلاقات العامة، ممّثل للموارد البشرية ،ممّثل للشئون المالية، ممّثل من أمن المنظمة،ممّثل للشئون القانونية .

سابعاً – تقييم النتائج ما بعد الازمة والاستفادة من التجربة : وهنا لابد من متابعة جميع الخطوات السابقة ومحاولة إدخال التعديلات المناسبة ومراقبة الخطة وتصميم الاتصال والأساليب المتبعة، ومتابعة القرارات التي سبق اتخاذها، أيضاً تتمثل في العناصر التي تعكس مدى قيام الادارة على القيام بوضع ضوابط لعدم تكرار الازمات في المستقبل ، واستخلاص الدورس والعِبر من الازمات التي واجهتها سابقاً للاستفادة منها في التطوير والتحسين (الاعرجي ودقامسة ، 2000 : 779) .

إجراءات الدراسة :

منهج الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، فالمنهج الوصفي التحليلي يهتم بتوضيح واقع الظاهرة من خلال اشتقاق أصوله من الخطوات العلمية الدقيقة التي تبذل فيها المحاولات للإجابة على الفروق بين

أفراد العينة وفقاً لبعض المتغيرات والتعبير عنها كمياً وصولاً لفهم الظاهرة وما تتطلبه من إجراءات للتعامل معها (ذوقان واخرون ، 1994).

واعتمدت الدراسة المسح الميداني، وجمع البيانات، من خلال الاستبانة التي أعدها الباحثان ، وتضمنت (17) سؤال، أعدت على مقياس ليكرت ذي الخمسة أوزان ، تتعلق بموضوع الدراسة ، وتتعامل مع متغيراتها الأساسية (المستقلة والتابعة) لقياس آراء أفراد العينة،كما قام الباحثان بإجراء المقابلة الشخصية غير المبرمجة مع بعض المسؤولين في فرع الجامعة بهدف التأكد من دقة الاجابة المتعلقة بعبارات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة .

بعد التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة وصلاحيتها لأغراض البحث العلمي ، قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على أفراد العينة ، عمداء الكليات ، ورؤساء الاقسام العلمية ، ضمت(50) عضو، مستندا إلى ما تم جمعه من بيانات ومعلومات من الكتب، والدراسات، والبحوث المنشورة على الانترنت في هذا المجال، والاستفادة منها في بناء الجانب النظري وتدعيم الجانب العملي من الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة :

بالنظر إلى محدودية الإمكانيات والوقت ، سعى الباحثانالى اختيار عينة الدراسة، بفرع جامعة عمر المختار درنة، من بين فروع جامعة عمر المختار الاربعة، الموزعة على المدن، درنة وطبرق والقبة والبيضاء، وتعد جامعة عمر المختار من أكبر الجامعات في شرق ليبيا ، بعد جامعة بنغازي، والتي تواجه هي الاخرى نفس التهديدات.

المعالجة الاحصائية

للقيام بالتحليل والمعالجة الإحصائية للبيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة الحالية ، وبهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ، فقد تم الاعتماد على مجموعة من مقاييس الإحصاء الوصفي المتعارف عليها بما يلاءم اهداف الدراسة .

ثبات أداة جمع البيانات وصدقها :

1. الثبات Reliability : لتأكد من ثبات الاستبانة فقد تم إجراء اختبار معامل الثبات الداخلي عن طريق Alpha Cronbach وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس الدراسة (0.724) ، وتعتبر هذه القيمة مرتفعة ما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي مما يجعلها يمكن الاعتماد عليها وان الاستبانة واضحة لدى القارئ لها.

2. الصدق Validity : لتأكد من صدق الاستبانة ، تم استخدم طريقة الصدق الذاتي أو الاحصائي Statistical validity ، ويُقاس الصدق الذاتي بحسب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار، فقد بلغ معامل الصدق لمقياس الدراسة (0.850) ، مما يدل على الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعّلاً إلى ما يجب قياسه.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات

استهدفت الدراسة واقع إدارة الأزمة في بجامعة عمر المختار فرع درنة ، وللإجابة على الأسئلة الرئيسية التي طرحها البحث، فقد أعد الباحثان استبيان على مقياس ليكرت، وحدد طول الخلية وفقا لنفس المقياس ودرجة الممارسة ، ويتكون من 17 سؤال، موزعة على ثلاثة محاور لقياس آراء أفراد عينة البحث .استطاع الباحثان أن يجمعا 50 استمارة صالحة للتحليل، من أصل 60 استمارة تم توزيعها، ثم قام الباحثان باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، لتحليل بيانات البحث المتحصل عليها من خلال الاستبيان، بعد أن تم ترميزها وإدخالها على البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك لتحقيق أهداف البحث .فيما يلي نستعرض آراء أفراد العينة إزاء محاور البحث ، وبعدها الاستنتاجات والتوصيات .

اولاً : قياس رؤية أفراد عينة البحث إزاء إدارة الأزمة

للإجابة على واقع ادارة الازمات بالجامعة محل الدراسة ، قام الباحثان بتحليل استجابات أفراد عينة البحث إزاء قياس رؤية أفراد العينة لإدارة الأزمة ،وذلك من خلال تفسير النتائج الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأوزان النسبية ،وقد اتضح مايلي :

1 - تحصلت بنود هذا المحور وعددها 4 بنود، على متوسطات حسابية متوسطة تتراوح بين (3.40 ، 3.58) ، حيث يرى أفراد العينة أن ثقافة إدارة الأزمة لدى متخّذي القرار في المؤسسة حظيت بمستوى مرتفع،من حيث أنظمة المعلومات ، واستراتيجية التغيير، والتخطيط وتصميم أقسام خاصة بالأزمة،ومن حيث تكوين فرق العمل ،وأنهم يعتمدون بشكل كبير على نظام الإدارة الاعتيادي ،وبقية أدوات الضبط الاجتماعي، مع الاستعانة ببعض التنظيمات وجماعات الضغط المؤثرة ، والجدول (1) يوضح ذلك .

جدول (1)

اجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات ادارة الأزمة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الوزن النسبي
1	وجود نظام متكامل من البيانات والمعلومات و تفعيل المشاركة في اتخاذ القرار وتشجيع روح المبادرة والإبداع والاعتماد على استراتيجية التغيير المخطط	3.40	1.18	4	%68
2	تم تصميم وحدة أو قسم أو إدارة خاصة بالأزمة .	3.49	1.14	3	%69.80
3	تم تكوين فريق عمل لإدارة الازمة .	3.50	1.09	2	%70
4	تم الاعتماد على نظام الادارة الاعتيادي ، وبقية أدوات الضبط الاجتماعي مع الاستعانة ببعض التنظيمات و جماعات الضغط المؤثرة .	3.58	1.05	1	%71.60
---	البعد العام	3.49	0.977		

ثانيا : رؤية أفراد عينة البحث إزاء مراحل الأزمة

للإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث: مراحل الأزمة التي مر بها فرع الجامعة ؟. قام الباحثان بتحليل استجابات أفراد عينة البحث إزاء قياس رؤية أفراد العينة إزاء مراحل الأزمة ، وذلك من خلال تفسير النتائج الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأوزان النسبية ،وقد اتضح من الجدول (2) الأتي :حصلت كل بنود هذا المحور وعددها 5 بنود على متوسطات حسابية عالية جدا تتراوح بين (3.24، 4.40) حيث وافق أفراد العينة أن المؤسسة قد تتعرض لمراحل الأزمةالمختلفة ، من مرحلة الميلاد إلى مرحلة النمو والاتساع الى مرحلة قمة نضج الأزمة ،إلى مرحلة انحسار وتقلص الأزمة إلى المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة اختفاء الأزمة ، وأبدوا في خانة الملاحظات بضرورة إتباع إدارة الأزمة للتحكم فيها وفقا لما استجوبوا عليه.

جدول (2)اجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات مراحل الازمة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الوزن النسبي
1	مرحلة ميلاد الأزمة: بدأت الأزمة فى الظهور لأول مرة فى شكل شيء مبهم, إحساس غامض بوجود ما يلوح فى الأفق .	3.99	0.941	2	%79.8
2	المرحلة الثانية: مرحلة نمو واتساع الأزمة: لم يستطع متخذ القرار أن يقضى على الأزمة فى مهدها فنمت ودخلت فى مرحلة نمو واتساع حيث تمت تغذيتها بمغذٍ داخلىومغذٍخارجى	3.71	1.02	3	%74.20
3	المرحلة الثالثة: مرحلة قمة نضج الأزمة: تصل الأزمة في مرحلة النضج إلى أقصى قوتها وعنفها ويستحيل السيطرة عليها بعد ذلك ،ولا مفر من الصدام معها وتبدأ سلسلة من نزيف الخسارة المتتالى حتى تنحسر الأزمة وتنتهى.	4.40	0.984	1	%88
4	المرحلة الرابعة: مرحلة انحسار وتقلص الأزمة:نضجت الأزمة واتسعت بعد الإعصار الهائج واصطدمت بالعديد من الصخور فحدث لها نوع من التفتيت والانكسار فبدأت تتقلص وتنحسر ولكنها لم تنته بعد	3.28	1.12	4	%65.60
5	المرحلة الخامسة: مرحلة اختفاء الأزمة:تفقد الأزمة هنا كل مظاهر قوى الدفع المولدة لها وتبدأ فالتلاشى وينتهى الاهتمام بها ويختفى الحديث عنها إلا كتاريخ سبق أن حدث ولكن انحسر وانتهى.	3.24	0.859	5	%64.8
---	البعد العام	3.72	0.528	------	%74.40

ثالثا : رؤية أفراد عينة البحث إزاء نوع الأزمة

للإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث : نوع الأزمة ؟ قام الباحثان بتحليل استجابات أفراد عينة البحث إزاء قياس رؤية أفراد العينة لنوع الأزمة ،وذلك من خلال تفسير النتائج الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأوزان النسبية ، حيث أتضح من الجدول (3) التالي :تحصلت بنود هذا المحور وعددها 3 بنود، المتعلقة بنوع الأزمة التي تواجه متخذي القرار على متوسطات حسابية تتراوح بين (3.02،3.74، 4.34) وقد جاءت استجابة متخذي القرار على أنها أزمة اقتصادية بأضعف متوسط حسابي (3.02) ثم جاءت على أنها أزمة إدارية بمتوسط حسابي (3.74) ،ثم تلتها الأزمة السياسية بأعلى متوسط حسابي (4.34).

جدول (3)اجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات نوع الازمة

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الوزن النسبي
1	أزمة اقتصادية يعلب عليها الطابع المادي المؤثر في اقتصاد الأشخاص أو المجتمع أو الدولة.	3.02	1.16	3	%60.40
2	أزمة إدارية وهي التي تتعلق بالمنظمة كاحتراق ملفات المنظمة أو إضراب الموظفين عن العمل، نقص المواد الخام، العجز المالي، الخلافات الحادة بين الإدارة العليا	3.74	1.08	2	%74.80
3	أزمة سياسية عامة ،صراعات حزبية وتظاهرات واعتصامات وفراغ أمني ،وغياب مؤسسات الدولة .	4.34	0.525	1	%86.80
---	البعد العام	3.70	0.891	------	%74

نستنتج من ذلك أن متخذي القرار يتجهون إلى اعتبار أن الأزمة سياسية بامتياز ويمكن أن نستنتج كذلك من خلال استجابتهم أنهم يشيرون إلى أن كل أزمة هي مستقلة عن الأخرى ، أي أنه يمكن الاعتماد على إدارة الأزمة في المؤسسات العامة للتخفيف من آثار الأزمة بشكل عام.

رابعاً: رؤية أفراد عينة البحث إزاء آثار الأزمة

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث : حول رؤية أفراد العينة لآثار الأزمة ؟ .قام الباحثان بتحليل استجابات أفراد عينة البحث إزاء آثار الأزمة، وذلك من خلال تفسير النتائج الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأوزان النسبية ،حيث اتضح من الجدول (4) مايلي :حصلت كل بنود هذا المحور وعددها 5 بنود على متوسطات حسابية عالية جدا تتراوح بين (3.58 ، 4.26) حول آثار الأزمة المختلفة التي تم قياس آرائهم بها ، وكانت العبارات كلها، تعكس عدم القدرة على ضبط المواعيد وضعف أداء الأساتذة وتدني مستوى التحصيل وفرض أجندات بخصوص لباس محدد أومنع الاختلاط وفرض تعيين حرس جامعي أمني مؤدلج وتسيب أداري والتعرض لأعمال تخريبية وضعف السيطرة بشكل عام .

جدول (4)اجابات افراد عينة الدراسة تجاه عبارات**آثار الأزمة**

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الوزن النسبي
1	عدم القدرة على ضبط مواعيد الدراسة والامتحانات وتوقف وتعليق للدراسة بشكل مستمر	4.26	0.524	1	%85.20
2	ضعف الأداء الاساتذة وتدني مستوى التعليم لتهديدات أعضاء هيئة تدريس و إداريين بالقتل أو الخطف أو الاعتداء بالضرب والإهانة .	3.58	0.951	5	%71.60
3	فرض اجندات أو ايديولجية بخصوص فرض لباس محدد للطالبات أو منع الاختلاط أو إقرار مقررات أو إلغاء أأخرى وخلافه .	3.95	1.02	3	%79
4	فرض تعيينات بالقوة لأعضاء هيئة تدريس و موظفين و معيدين و حرس جامعي وتسيب وإهمال الاداري.	3.67	1.10	4	%73.40
5	التعرض لأعمال تخريبية للمرافق وسرقة محتويات وتهديدات وأطماع مادية وضعف السيطرة والتحكم في الامور بشكل عام .	4.10	0.488	2	%82
--	البعد العام	3.91	0.716	------	%78.20

خامسا: الاستنتاجات :

1. حيث يرى أفراد العينة أن ثقافة إدارة الأزمة لدى متخّذي القرار في المؤسسة حظيت بمستوى مرتفع ،من حيث أنظمة المعلومات ، واستراتيجية التغيير، والتخطيط وتصميم أقسام خاصة بالأزمة،ومن حيث تكوين فرق العمل ،وأنهم يعتمدون بشكل كبير على نظام الإدارة الاعتيادي ،وبقية أدوات الضبط الاجتماعي، مع الاستعانة ببعض التنظيمات وجماعات الضغط المؤثرة .

2. أكدت النتائج الميدانية أن المستجوبين يرون أنه في ظل غياب إدارة الأزمة ،فإن المؤسسة محل الدراسة قد مرت بكل مراحل الأزمة ،من ميلاد الأزمة ،إلى مرحلة نمو واتساع الأزمة، إلى مرحلة قمة نضج الأزمة، وهي المرحلة التي تواجهها المؤسسات حاليا، وأن هناك مرحلتين لم تصلهما الازمة بعد ،وهما مرحلة انحسار وتقلص الازمة ، والمرحلة الاخيرة وهي مرحلة اختفاء الازمة عندما تفقد الازمة كل مظاهر قوى الدفع المولدة لها ثم تبدأ في التلاشي ، والتي لم يتم التوصل أليها بعد، وأبدوا في خانة الملاحظات بضرورة إتباع إدارة الأزمة للتحكم فيها.

3. أظهرت النتائج الميدانية من أن المستجوبين يؤكدون تأثر جامعة عمر المختار محل الدراسة بالأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد ، والذي ظهر جليا من خلال تأثر المؤسسة محل الدراسة بعدم القدرة على ضبط مواعيد الدراسة والامتحانات ،وتوقف وتعليق الدراسة بشكل مستمر، وبضعف أداء الأساتذة وتدني مستوى التعليم وبفرض أجندات ولباس محدد للطالبات، ومنع اختلاط الطلبة بالطالبات ، وإقرار مقررات وإلغاء أخرى ،وبفرض تعيينات لموظفي الحرس الجامعي ،والتعرض لأعمال تخريبية للمرافق وسرقة محتويات وتهديدات وضعف السيطرة وعدم التحكم في الأمور بشكل عام .

ثامنا : التوصيات:

- بما أن مستوي ثقافة ادارة الازمات تمارس بمستوى مرتفع ، فلابد من المحافظة عليه وإعطاء الاهتمام الكافي لتعزيز هذه المستوي، وذلك من خلال زيادة توعية الكادر الاداري والاكاديمي بالجامعة قيد الدراسة بمفهوم الازمة و إدارتها لتصبح جزءاً من الثقافة التنظيمية بالتدريب و المتابعة.
- العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءً هاماً ومكملاً للتخطيط الاستراتيجي بمؤسسات التعليم العالي الليبية ،إذ أنّه عند وضع خطة إستراتيجية يجب احتواء هذه الخطة على

بند خطة للأزمات واعتماد نموذج واضح ومفهوم، كذلك الحرص على التعلُّم وأخذ الدروس والعبر من الأزمات السابقة التي واجهتها .

- اقتراح تدريس مساق إدارة الأزمات ضمن المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا .
- يؤمل اختيار مديرو من القيادات التربوية الواعية،التي تؤمن بأهمية ادارة الازمات بالمؤسسات التربوية، ويتحلون بالمرونة في التفكير و الانفتاح على الخبرات الجديدة، والميل للمخاطرة.
- انشاء معاهد لإعداد وصناعة القادة بقصد قيادة المؤسسات التربوية والتعليمية في ظل التطورات الثقافية والاقتصادية والتقنية ، وتدريبهم على الاساليب الحديثة والتي منها ادارة الازمات.
- الاهتمام بوسائل الاتصال أثناء الأزمات ووضع الأساسيات والخطط الواضحة لها.
- إنشاء ادارة خاصة بالهيكل التنظيمي تُعنى بالأزمات لتتولى مهمة التعامل مع الأزمات والتخطيط لها في شتى مراحلها وتحقيق التنسيق بين جميع الاطراف ، كما يؤمل ان تحدد لها ميزانية خاصة وتوظف بها أشخاص من ذوي خبرة وكفاءة في مجال إدارة الأزمات.
- ضرورة زيادة التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي؛لأن تنمية ادارة الازمات لا تقتصر فقط على المؤسسات التعليمية،حيث يؤدي المجتمع المحلي دوراً مهما في سبيل خلق بيئة مشجعة لسيطرة على الازمات و ادارتها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أحمد، إبراهيم أحمد: " إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002م.
- توفيق، عبد الرحمن:" إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث"، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك) 2004م .
- حواش، جمال:" التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة"، القاهرة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م
- الرازي، محمد بن أبي بكر:" مختار الصحاح "، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1967م.
- الشعلان، فهد أحمد: " إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات" ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية1424هـ.
- رضوان ، رضا عبد الحكيم: " الأمن والحياة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ
- الصباغ، زهير نعيم:" دور إدارة الموارد البشرية في إدارة الأزمات" ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، جامعة عين شمس، 1997م.
- الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم:" إدارة الأزمات والمفاوضات "، المدينة المنورة، دار المآثر ، 2001م .
- عابد، سعود سراج:" إدارة الأزمات"، الرياض، مجلة الحرس الوطني ، ع144، 1415 هـ .
- عليوة، السيد : " إدارة الأزمات في المستشفيات"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008 م.

- عليوة، السيد:" إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات "، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2003 م
- كامل، عبد الوهاب محمد:" سيكولوجية إدارة الأزمات"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424هـ
- معلوف، لويس:" المنجد" ، بيروت، المطبعة الكاثوليكية،ط 12 ، 1951م .
- هلال، محمد عبد الغني: " مهارات إدارة الأزمات "، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط 4 ، 2004م.

ثانيا :الدوريات

- الأعرجي، عاصم و دقامسة، مأمون : " إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى"، الرياض، معهد الإدارة العامة ، م 39، ع4، 2000م .
- الجندي ، عادل السيد (2003) . **الادارة والتعليم التخطيطي الاستراتيجي : رؤية معاصرة** ، الرياض : مكتبة الرشد .
- حواش، جمال الدين محمد:" إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.
- الصباغ، زهير نعيم:" دور إدارة الموارد البشرية في إدارة الأزمات" ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، جامعة عين شمس، 1997.
- عشماوي، سعد الدين: " إدارة الأزمة "، الإمارات، مجلة الفكر الشرطي، م5 ، ع2، 1996م.

ثالثا : المراجع الاجنبية

1-Fink, Steven (1986).Crisis Management: planning for the Inevitable. American Management Association, New York

2- Norman Phelps: "Setting Up A Crisis Recovery Plan", Journal Of Business Strategy, Vol.6. No.4 , 1986

3-Random.h.(1969) .Random House Dictionary Of English Language, New York, Random House

التطور الزمني للكفاءة المعلوماتية مع التطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية

د. منصور الفضلى د. تركي الشمري

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي جامعة الكويت

الكويت

مقدمه

لا شك بأن أسواق الأوراق المالية تقوم بوظائف اقتصادية مهمة لها آثار ايجابيه على النشاط الاقتصادي باعتبار أنها تسهل عملية الاتصال بين قطاعات الفائض (المدخرين) و قطاعات العجز (المستثمرين) و بالتالي فهي تقوم بحشد و تعبئة المدخرات و توجيهها إلى المشاريع الاستثمارية المنتجة. و بذلك فان أسواق الأوراق المالية تساعد على توفير آليه لتمويل رؤوس أموال الشركات نتيجة بيع الأوراق المالية المصدرة من أسهم وسندات مما يساعد في ايجاد فرص استثماريه كثيره تتلائم مع اهداف المستثمرين باختلاف انواعهم.

ومن الضروري الاشاره الى ان سوق الاوراق الماليه الجيد هو ذلك السوق الذي يتصف بكفاءه تخصيص الموارد الماليه المتاحة بمعنى توزيع الموارد المالية على أكفأ الاستخدامات الإنتاجية لها مما يساعد على نمو الفرص الاستثماريه وبالتالي تطور النشاط الاقتصادي للدوله . و لا شك بأن ذلك يعد ضروريا لتحويل الموارد المالية باقل قدر من التكلفه سواء كانت تلك التكلفه تشكل تكلفة الوساطه الماليه او تكلفه تداول الورقة المالية . الا ان اهم ما يجب أن يتصف به سوق الأوراق المالية الجيد هو توفير المعلومات بكافة أنواعها و إيجاد آلية يتم من خلالها استجابة سريعة للمعلومات و الأحداث الجديدة المتدفقة إلى السوق باستمرار . و لا شك بأن أهم المعلومات هي تلك المتعلقة بحركة التعامل بالاوراق الماليه سواء كانت تلك المعلومات تاريخيه ام حديثه . و من هنا ينبع اهتمام المشرعين بمستوى كفاءة أسواق الأوراق المالية . فما دامت تلك الاسواق تقوم بدور اقتصادي مهم فلا بد ان تقوم بذلك الدور بكفاءة عالية . ويتفق معظم كتاب التمويل و الاستثمار على أن السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس الاوراق الماليه المتداوله فيه كل المعلومات المتاحه و بالتالي فانه يصعب على أيا من المستثمرين استخدام معلومات خاصه لتحقيق ارباح غير عاديه لا تتناسب مع درجة المخاطره و ذلك لفترة طويلة من الزمن . و بمعنى آخر ، فان كفاءة السوق تعني أن أسعار الأسهم تتقلب صعودا و هبوطا و بشكل عشوائي حول قيمتها الحقيقية ، و أن أي انحراف عن السعر العادل أو الحقيقي يتم تصحيحه فورا بسبب التدفق العشوائي للمعلومات المتوفرة لجميع المستثمرين على حد سواء . و

عليه فان التنافس المستمر بين المستثمرين في السوق الكفء يعني أن المدخرات الوطنية سيتم استخدامها في أكثر المشاريع إنتاجيه و سيتم توزيع رؤوس الأموال بطريقه مثالية .

و قد فرق علماء التمويل بين ثلاثة أنواع من كفاءة السوق[1] :

1-الكفاءة الضعيفة للسوق : و تتحقق هذه الكفاءة عندما لا يستطيع أي مستثمر من تحقيق ارباح غير عاديه (لاتتناسب مع درجة المخاطرة) باستمرار وذلك بالاعتماد على معلومات تاريخيه (مثلا الأسعار التاريخية للأسهم)

2-الكفاءة المتوسطة لسوق الأوراق المالية : و تتحقق هذه الكفاءة عندما لا يستطيع أي مستثمر أن يحقق أرباح غير عاديه باستمرار(لا تتناسب مع درجة المخاطرة) وذلك بالاعتماد على معلومات جديدة حاليه (مثلا التوزيعات الحالية للأرباح ربع السنوية).

3- الكفاءة القويه لسوق الاوراق الماليه : و تتحقق هذه الكفاءة عندما لا يستطيع إي مستثمر من تحقيق ارباح غير عاديه باستمرار(لا تتناسب مع درجة المخاطرة) وذلك بالاعتماد على معلومات خاصة كتلك التي تتوفر للمديرين و كبار العاملين بشركة معينه . و تبين التعاريف السابقة ، أن أسعار الأسهم يجب أن تعكس و باستمرار كل المعلومات عن تلك الأسهم سواء كانت تاريخية أم معلنة آنيا أم خاصة .و لكي تتحقق كفاءة السوق بمستوى مرتفع ، فانه لابد من توفر المعلومات بتكلفه قليله جدا و أن يكون هناك عدد كبير من المستثمرين المتنافسين لضمان عدم التأثير المنفرد بأسعار الأسهم و كذلك سهولة الدخول و الخروج من السوق و بأقل تكلفة .

II. لماذا تطور كفاءة سوق الاوراق الماليه ؟

قام الكثير من علماء التمويل بدراسة كفاءة أسواق الأوراق المالية في معظم دول العالم [2] . وقد وجد هؤلاء الكتاب ان كفاءة معظم أسواق الأوراق المالية في دول العالم المتقدم هي من النوع الضعيف و بعضها (أمريكا و أوروبا الغربية) من النوع المتوسط للكفاءة ، بينما نجد أن بعض أسواق العالم الثالث واسواق الاوراق الماليه الناشئه ليست ضعيفه الكفاءة .

و لا تحاول هذه الورقة تحليل كفاءة سوق الأوراق المالية عبر فترة طويلة من الزمن باعتبار أن ذلك قد تم بحثه في الكثير من الدراسات السابقة . بل تركز هذه الورقة دراسة تطور الكفاءة لسوق الكويت للأوراق المالية وذلك خلال الفتره من عام 1985 حتى نهاية عام 2005 . و لاشك

---

[1] انظر مثلا Fama (1970)

[2]) أنظر مثلا (Fama (1975 ، (Seyhun (1986 ، (Mclnish et al (1982) Cogley (1990 ، (1994) Seyed ، (Michael (1997 ، نبيل اللوغاني (1995) ، Chordia et al (2005)

بأن سوق الكويت للأوراق المالية قد بدأ كسوق غير كفء (كأي سوق عالمي) و لكن بسبب تطور الكثير من اللوائح و القوانين و تكنولوجيا التداول ، فانه من المحتمل أن كفاءة هذا السوق قد تطورت عبر الزمن و خلال فترة وجيزة . ولم توجد دراسة حتى الآن تعني بمسألة تحليل تطور كفاءة أسواق الأوراق المالية باستثناء دراسة (Anna et al 1999) ، عن سوقي لندن وبودابست . فخلال ال50 عاما الماضية ، حدثت الكثير من التطورات في اسواق الاوراق الماليه من خلال تطور تقنيات التداول وتكنولوجيا إرسال واستقبال المعلومات مما يوحي بتطور كفاءة اسواق الاوراق الماليه في معظم دول العالم وهو الامر الذي لم يحظى بدراسه وافيه .

III. سوق الكويت للوراق الماليه :

عرف الكويتيون التعامل بالأسهم منذ عام 1952 و ذلك عندما تم طرح اول اكتتاب لبنك الكويت الوطني . و قد تميزت المرحلة الأولى لتأسيس الشركات المساهمة الكويتية (1952-1962) ببداية التعامل الحقيقي بالأسهم . و قد شهدت تلك الفترة تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الكويتي و الذي بدأت فوائضه المالية بالتدفق إلى الخارج سواء عن طريق الاستثمارات المباشرة أو بسبب عمليات الاستيراد المتزايدة للأخذ بمتطلبات النهضة في ذلك الوقت . و قد تم بعد ذلك إصدار أول قانون ينظم تداول الأوراق المالية في الكويت عام 1962 و ذلك بعد إصدار القانون التجاري في ذلك العام . و بما أن تلك الفترة قد تميزت بالركود و تدني مستويات تداول الأسهم ، فقد قامت الحكومة الكويتية بإصدار القانون رقم 32 عام 1970 و الذي يتعلق بتنظيم تداول الاوراق الماليه للشركات المساهمه . و قد تلا ذلك إصدار العديد من اللوائح التنظيمية لسوق الأسهم إلى أن تم إنشاء شعبة الأوراق المالية بالمنطقة التجارية الخامسة عام 1972. أما في عام 1976 ، فقد تم إصدار أول قرار وزاري لانشاء لجنة الاوراق الماليه وذلك للاشراف على تنظيم التعامل باسهم الشركات المساهمه . وفي بداية عام 1977 تم افتتاح اول مقر للبورصه الكويتيه حيث كان يتم اصدار اول نشره يوميه بعدد الاسهم المتداوله واسعارها وعدد الصفقات .

و بسبب عدم وجود سوق حقيقي و منظم في ذلك الوقت ، فقد قررت الحكومة الكويتية خلق تنظيم أكبر و أشمل لعملية تداول الأسهم و ذلك عن طريق إنشاء سوق الكويت للاوراق الماليه عام 1983 كهيئة مستقلة و بإدارة مستقلة تعني بوضع وتنفيذ قواعد التعامل بسوق الاوراق الماليه .ومثل كثير من اسواق الاوراق الماليه العالميه ، فقد مر سوق الكويت للاوراق الماليه بفترات

انتعاش وركود وبفترات ارتفاع حادة بأسعار الأسهم وبفترات انهيار لأسعار الأسهم [3]. وقد تبع ذلك اصدار العديد من القوانين واللوائح بغرض تطوير آلية التعامل بالسوق و للحد من النزول المفاجئ لأسعار الأسهم مما قد يؤدي إلى انهيارها وبالتالي فقدان السوق لتوازنه و من ثم فقدانه لدوره الاقتصادي المهم . و قد تعرض سوق الكويت للاوراق الماليه الى ثلاث نكسات تاريخيه سابقة (الرابعة في فبراير 2006) و في كل مره يحدث انهيار لأسعار الأسهم بسبب ارتفاعها غير المبرر في فترات سابقه لانهيار السوق.و يبين الجدول التالي بعض الإحصائيات الفنية عن تطور نشاط التداول لسوق الكويت للأوراق المالية و حجم ذلك التطور مقارنة بأسواق الأسهم بمنطقة الخليج العربي . و بملاحظة الجدول ، يمكن القول أن سوق الكويت للأوراق المالية قد شهد تطورا كبيرا و ذلك بتطور نشاط التداول فيه ، حيث زاد عدد الشركات المساهمة بنسبة 50 % تقريبا و كذلك زادت القيمة الرأسمالية للشركات المساهمة بحوالي 79 % . و بالرغم من أن سوق الأسهم الكويتي يعتبر الأكبر من حيث عدد الشركات المساهمة إلا أنه يأتي بالمرتبة الثانية بعد سوق الأسهم السعودي (و الذي يفوقه بحوالي ستة أضعاف) من حيث القيمة الرأسمالية للشركات المساهمة و الذي يعكس عادة حجم الشركات المساهمة من حيث رؤوس أموالها .

جدول (1) تطور نشاط التداول لسوق الكويت و أسواق الأسهم الخليجية

السوق	2003		2006 (مارس)	
	عدد الشركات	القيمة الرأسمالية (مليون دولار)	عدد الشركات	القيمة الرأسمالية (مليون دولار)
الكويت	108	59,528.01	161	106,268.87
السعودية	70	157,306.44	79	676,099.91
الإمارات(دبي)	13	14,284.23	33	103,484.01
البحرين	44	9,701.77	47	16,903.11
قطر	28	26,702.11	33	70,028.48
عمان	141	7,246.23	124	12,334.37

[3] أزمة السوق الأولى كانت عام 1977 ، و الأزمة الثانية (أزمة المناخ) كانت عام 1982 ، أما الأزمة الثالثة فكانت عام 1997 ، أما الأزمة الرابعة فكانت خلال فبراير عام 2006 .

IV. فرضية الدراسة

بالرغم من الدراسات العديدة و المتعلقة بكفاءة أسواق الأوراق المالية في مختلف دول العالم ، الا انه لم يتم دراسة وبحث تطور كفاءة أسواق الأوراق المالية . و تأتي أهمية تحليل تطور كفاءة أسواق الأوراق المالية من حقيقة أن أسواق الأوراق المالية عادة و في بداية تأسيسها تكون غير كفؤة في قيامها بدورها الاقتصادي المنشود و بالتالي فان تحليل تطور كفاءة سوق الأوراق المالية يعطي المشرعين صوره واضحة عن مدى تطور الدور الاقتصادي المهم و الحيوي الذي يقوم به ذلك السوق في تجميع المدخرات وتوفيرها لقطاعات العجز ، مما يعني مساهمة سوق الاوراق الماليه بتطور النشاط الاقتصادي و بالتالي زيادة الرفاهية للمواطنين داخل الدوله .

و لاشك بأن ذلك ينطبق و بشكل مباشر على سوق الكويت للأوراق المالية و الذي تطور من وضع كان فيه المستثمر لا يستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب (في فترة الثمانينيات) إلى وضع أفضل بكثير من خلال نشر بيانات ربع سنوية و اصدار قوانين و لوائح تحد من (و تعاقب على) استخدام بيانات خاصة تستغل من مسئولي الشركات و يتم تسريبها إلى مستثمرين يقومون باستخدامها و بالتالي تحقيق أرباح غير عادية .

و على ذلك فانه عندما يتضح للمشرع الكويتي أن سوق الأوراق المالية الكويتي قد ابتدأ بحاله غير كفؤه (كعادة الاسواق الجديده) و أن تلك الحالة من عدم الكفاءة قد استمرت خلال فتره زمنيه طويله ، فقد يقوم المشرع بإصدار حزمة من التشريعات التي تحسن من كفاءة نظام المعلومات و الإفصاح بما يكفل قيام سوق الاوراق الماليه بدوره المنشود في الاقتصاد المحلي عن طريق كسب ثقة المستثمر المحلي و الأجنبي خاصة أن الكويت تتمتع بكفاءات بشرية و سمعة مالية جيدة و أن تطور سوق الأسهم سيعني حتما جذب رؤوس الأموال الأجنبية و العربية للاستثمار في الشركات المساهمة الكويتية و بالتالي زيادة قاعدة المستثمرين . وعلى ذلك ، تقوم هذه الدراسة بمعالجة هذه القضيه من خلال دراسة تطور كفاءة سوق الكويت للاوراق الماليه . و تهدف هذه الدراسة لفحص الفرضية المتعلقة بتحليل تطور (أو عدم تطور) كفاءة سوق الكويت للاوراق الماليه خلال فترة الدراسه . **ولفحص هذه الفرضية الرئيسية ، سيتم اختبار الفرضيات التاليه:**

1- وجود ارتباط تسلسلي عالي المعنويه لعوائد الاسهم خلال فترة الدراسة .

2- تغيرات اسعار الاسهم غير عشوائيه خلال فترة الدراسة .

3- نسبة التغاير (variance ratio) لعوائد الاسهم تختلف معنويا عن الواحد صحيح خلال فترة الدراسه .

V. الدراسات السابقة

لقد تم إجراء الكثير من الدراسات التجريبيه والتي تتعلق بكفاءة الاسواق . فمثلا نجد ان Fama(1965) قد قام بدراسة سلوك اسعار الاسهم التي تكون مؤشر الداو جونز الصناعي (30 سهما لأكبر الشركات الصناعية). وقد وجد Fama أن 23 سهما لديها ارتباط تسلسلي موجب وذلك عند استخدام بيانات يوميه . ولكن عندما استخدم Fama بيانات غير يوميه (مثلا ارتباط عوائد اليوم بعوائد اليوم الخامس او العاشر وهكذا) لم يثبت وجود تلك الارتباطات التسلسليه ، أي أن التغيرات بعوائد الأسهم تتبع التوزيع الطبيعي .

أما Lo & Mackinlay (1988) فقد قاما بتحليل الارتباط التسلسلي لمحفظة الاسهم التي تكون بورصة نيويورك و قد اثبتوا وجود ارتباط تسلسلي موجب وخاصه للاسهم صغيرة القيمه .

و قد قام Lebaron (1992) بفحص الارتباط الاولي للاسهم الامريكيه منذ عام 1928 حتى عام 1990 وقد وجد ان الارتباط الاولي يكون كبيرا عندما يكون التذبذب في الاسواق منخفضا ويكون ذلك الارتباط صغيرا عندما يكون التذبذب في الاسواق كبيرا.

و في دراسة حديثه عن احد الأسواق الناشئة (سوق كراتشي) فقد بين Seyed (2004) أن سوق الأسهم في كراتشي من النوع ضعيف الكفاءه ، وقد قام اللوغاني (1995) بدراسة كفاءة سوق الاوراق الماليه الكويتي ووجد ان السوق غير كفء من الناحية الضعيفة ، أما الشمري (2004) فقد درس وجود ظواهر موسميه في سوق الاسهم الكويتي و وجد أن عوائد يوم السبت و الاربعاء تكون عادة (في معظم الأحيان) موجبه وان عوائد الاحد تكون سالبه وجميع النتائج ذات معنويه احصائيه ، وهذه الموسميه عاده ما تكون دلاله على عدم كفاءة السوق من النوع الضعيف. اما اللوغاني (2003) فقد درس الموسميه في السوق الكويتي خلال اشهر السنه ووجد بان شهور الصيف (مايو-أغسطس) تتميز بزيادة عوائدها عن باقي شهور السنه وهذه النتيجة عادة تشير إلى عدم كفاءة السوق الكويتي من النوع الضعيف.

بالإضافة إلى ذلك ، يوجد الكثير من الدراسات التي هدفت الى قياس كفاءة أسواق الاوراق المالية في العالم أجمع ، و يمكن في هذا الشأن مراجعة قويدر (1993) ، برهومه (2000) ، معيض (2005) ، Oktay et al (2005) ، Andrew et al (2004) و ذلك كأمثله عن العديد من الدراسات في كفاءة أسواق المال. و نستطيع أن نقول بثقة أن تلك الدراسات قد بينت ان اسواق الاسهم بالدول الصناعيه تتمتع بالكفاءة من النوع الضعيف و المتوسط أما

أسواق الأسهم بدول العالم الثالث فكفاءتها ضعيفه و لكن من الممكن أنها تتطور مع مرور الوقت وذلك عندما تتطور آليات التداول بها ويزيد مستوى الشفافيه و الإفصاح في تلك الأسواق

VI. منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة عدد من الاختبارات الاحصائيه المتعارف عليها و التي تم استخدامها في دراسات مشابهه و سابقه . و في الحقيقة فان استخدام اختبارات مختلفة يخدم غرضين أساسيين . الأول يتعلق بتأكيد النتائج الإحصائية و التي يتم الحصول عليها من أحد تلك الاختبارات أو بمعنى أخر ، محاولة الوصول للتأييد المطلق لتطور الكفاءة المعلوماتية . و الثاني يتعلق بحقيقة كون تلك الاختبارات العديدة تقوم على افتراضات إحصائية مختلفة و تتأثر أيضا بطبيعة البيانات المستخدمة (مثلا مشاكل تشتت البيانات و ضخامة قيم التغيرات في سلسلة العوائد و عدم وجود تعامل على الأسهم و غير ذلك من المشاكل الإحصائية) و عليه فان ما يتم التوصل إليه في أحد الاختبارات قد لا يؤكده اختبار آخر و بالتالي فان تأكيد تطور الكفاءة المعلوماتية لسوق الكويت للأوراق المالية قد لا يكون مؤكدا مما يستلزم تأكيد النتائج بأكثر من اختبار إحصائي .

و من أهم تلك الاختبارات ما يلي :

أولا : الارتباط التسلسلي: وهنا يتم قياس الارتباط بين تغيرات الاسعار لفترات زمنيه متتاليه وبفواصل زمنيه مختلفه (يوم/يومين/اسبوع/...الخ) . و وجود ارتباط قوي (معنوي) بين تغيرات الاسعار (العوائد) يدل على عدم استقلالية تغيرات الاسعار وبالتالي عدم كفاءة السوق من النوع الضعيف. و لتحقيق هذا الغرض ، يمكن في هذا الشأن استخدام ما يسمى ب Qtest

ثانيا: اختبار نسبة التغاير(Variance Ratio Test) : وهذا الاختبار قام بتطويره Lo& Mackinlay (1988) و ينص هذا الاختبار على انه عندما تكون نسبة التغاير واحد صحيح فإن ذلك يعني ان السوق كفء من النوع الضعيف.

ثالثا: اختبارات الجذر الأحادي (unit root)

قام الكثير من الباحثين في علم التمويل باستخدام اختبارات الجذر الاحادي والذي من خلاله يستطيع الباحث ان يحكم ما إذا كانت أسعار الأسهم أو عوائدها ذات مسار عشوائي أم لا .

ومن أشهر تلك الاختبارات هو اختبار (Augmented Dickey-Fuller ADF(1979)) والذي يتم عاده استخدامه من خلال معادلة الانحدار التاليه :

$$\Delta P_t = B_1 + B_2 P_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} B_3 \Delta P_{t-i} + u_i$$

حيث تمثل ΔP_t التغير الاول في مؤشر اسعار الاسهم ، أما " n" فيتم اختيارها بعناية لضمان ان تكون البواقي " Ui " غير متسلسله وتباينها ثابت لا يتغير . ويمكن الحكم عاده على وجود جذر احادي من عدمه اذا كانت" B_3" لا تختلف عن الصفر و بمعنوية احصائيه عاليه . وبما ان توزيع اختبار ADF غير معياري ، فقد قام (Fuller 1979) باستخدام قيم معنويه خاصه بهذا الاختبار .

رابعا: اختبار GARCH وهذا يعني : General Autoregressive Conditional Hetroscedactiocity

و يستخدم الباحثون عاده هذا النموذج الإحصائي للاخذ في الاعتبار مشكلة عدم تساوي التباين في أسعار الاسهم ، و بان تباين البواقي يعتمد على حركة ومستوى تلك البواقي في الماضي و من ثم لابد من وضع ذلك في نموذج احصائي لحل تلك المشكلة . وبما اننا بصدد دراسه الارتباط بين عوائد الاسهم في هذه الدراسه فيمكن هنا تطبيق مايسمى بنموذج GARCH الذي يأخذ بالاعتبار تغير التباين الزمني و الذي يعتمد على تذبذب حركة البواقي في الماضي القريب لسلسلة عوائد الاسهم و التي نقيسها هنا بحركة مؤشر السوق . وسيتم هنا اعتماد النموذج الآتي :

$$R_t = B_1 + B_2 R_{t-1} + U_1$$

و الذي يتم حسابه عادة باستخدام طريقة ال : $U_t^2 = B_1 + U_{t-1}^2 + E_t$

Maximum Likelihood Function

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي

من المعروف احصائيا ان معظم الظواهر الطبيعيه تخضع لما يسمى بفرضية التوزيع الطبيعي ومن هذه الظواهر تغيرات اسعار الاسهم . و لفحص هذه الظاهرة الطبيعية ، سيستخدم هنا اختبار (JB) لتحديد ما إذا كانت تغيرات أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية طبيعيه أم لا. و يمكن معرفة ذلك من خلال الآتي : إذا كانت بواقي الانحدار تخضع لفرضية التوزيع الطبيعي فان تغيرات الاسهم ستخضع أيضا للتوزيع الطبيعي و بالتالي يكون ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سوق الاوراق الماليه ، وعليه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بوجود علاقات خطية في السلسلة الزمنيه لاسعار الاسهم في سوق الاسهم الكويتي .

سادسا: اختبار الإشارات (Run Test)

و يعتبر هذا الاختبار لا بارامتري (لا معلمي) أي أنه لا يقوم (أو يعتمد) على أية فرضيات إحصائية. و يستخدم هذا الاختبار لتحديد مدى التكرار في التغيرات المتشابهة في سلسة زمنية معينه . و يتم في هذا الاختبار تصنيف التغيرات في أسعار (عوائد) الأسهم إلى مجموعتين .

الأولى تغيرات موجبه و الثانية تحوي التغيرات السالبة . و يتم بعد ذلك تحديد ما إذا كانت تلك التغيرات عشوائية أم لها اتجاه معين . و هنا يمكن استخدام ما يسمى بال **Run Test** . و سيتم استخدام المتغيرات التالية :

- س = عدد التكرارات أو التغيرات في سلسة العوائد
- ن = عدد التكرارات الموجبة و السالبة
- تم = التكرارات الموجبة
- تس = التكرارات السالبة
- الرقم المتوقع ل (س) = (ن + 2 تم تس) / ن
- الانحراف المعياري ل (س) =

الجذر التربيعي ل ((2 تم تس)(2 تم تس – ن)) / ((ن2)(ن–1))

- قيمة اختبار الإشارات = (س – الرقم المتوقع ل (س)) / الانحراف المعياري ل (س)

VII. فترة الدراسة

و بالنسبة للفترة الزمنية التي ستغطيها الدراسه ، فهي تمتد من 1985/1/2 (بداية عام 1985) الى نهاية عام 2005 (2005/12/28). وستكون البيانات أسبوعيه ، أي سيتم استخدام أسعار اغلاقات نهاية تداول يوم الأربعاء كأساس لحساب تغيرات اسعار الاسهم ممثلة بمؤشر سوق الاسهم . وسيتم استخدام مؤشر شركة جلوبال (شركه استثماريه كويتيه) وهو مؤشر موزون بالقيمة الرأسماليه و يقيم أداء جميع الشركات المدرجة بسوق الكويت للاوراق الماليه .

و لتحقيق هدف الدراسة بتحليل مدى تطور كفاءة سوق الكويت للاوراق الماليه (الكفاءة المعلوماتية) ، فقد تم تقسيم فترة الدراسة (20 سنه) الى فترات قصيرة تم تقسيمها بمعيار موضوعي يمثل رأي الباحثين [4] فيما يتعلق بالتطورات الفنيه لسوق الكويت للاوراق الماليه وذلك كما يلي :

1 - **الفتره الأولى (2 / 1 / 1985 – 1 / 8 / 1990)**: و يمكن تسمية هذه الفترة بفترة ما قبل الإغلاق الإجباري لسوق الكويت للأوراق المالية (تم إغلاقه إجباريا من 1990/8/2 حتى اعيد افتتاحه بتاريخ 27 أكتوبر 1992 ، أي استمرت فترة الإغلاق الإجباري سنتين وشهرين) . و مع أن بداية افتتاح السوق الرسمي كان عام 1984 ، إلا انه قد تم استبعاد فترات التداول (فبراير 1984 – ديسمبر 1984) بهذه الفترة لسببين : الأول يعود

[4] عادة يقوم الباحثين باستخدام اجتهادهم الموضوعي في مثل هذه الحالات .

إلى حداثة سوق الأسهم الرسمي ، و الثاني لتلافي أثر تداول يوم الخميس والذي تم الغاؤه في نهاية عام 1984 و بالتالي تماثل اغلاقات السوق خلال فترة الدراسة .

2 -**الفتره الثانية** (1993/1/3 - 2005/12/28) : وتمثل فتره ما بعد الإغلاق الإجباري لسوق الكويت للأوراق المالية . و مع أن سوق الأسهم قد اعيد افتتاحه بمنتصف اكتوبر 1992 ، الا ان ظروف اعادة الاعمار لم يجعل تطوير التداول في الأسهم على سلم الأولويات الوطنية ، و بالتالي فقد تم تفضيل عدم اعتماد فترة الشهرين (1992/10/21 – 1992/12/31) ضمن فترة الدراسه لاحتمال وجود بيانات لا تمثل واقع الشركات المدرجه.

3 - **الفتره الثالثه** (1985/1/2 – 1987/6/30) : و هذه فترة فرعية و يمكن تسميتها بفترة قيام سوق الكويت للأوراق المالية بشكل رسمي . حيث تم اعتماد العديد من اللوائح و القوانين الجديدة بعد أزمة سوق المناخ [5] . وتمثل هذه الفترة قيام سوق فعال تنظمه العديد من القرارات التي صدرت من لجنه السوق (يرأسها وزير ا لتجارة و الصناعة) و التي أدى تطبيقها إلى عودة الكثير من رؤوس الاموال التي هجرت سوق الاسهم بسبب ازمة المناخ الشهيره.

4 - **الفتره الرابعة** (1987/7/1 - 1990/8/1) : و هذه أيضا فترة فرعية و يمكن تسميتها بحق فترة التطور الأولى لسوق الأسهم و ذلك بسبب صدور العديد من القوانين المنظمة للتداول و قيد العديد من الشركات الجديدة بسوق الأسهم . و كذلك تم في بداية هذه الفتره انشاء شركة المقاصه الكويتيه والتي لعبت دورا كبيرا وفعالا في تشريع نقل ملكية الاسهم من البائع الى المشتري وبالتالي زيادة حركة التداول اليوميه بشكل كبير و تقليل مخاطر الطرف الآخر.

5 - **الفترة الخامسة** (1993/1/3 - 1997/6/30) : و هذه أيضا فترة فرعية وتسمى بفترة استرجاع سوق الأسهم لنشاطه بعد الاغلاق الاجباري لمدة سنتين وشهرين بسبب تداعيات غزو البلاد . و تعتبر هذه الفترة مميزه بحق بسبب بداية عودة الكثير من الاموال المهاجره الى الوطن و بالتالي بداية تأسيس أسعار جديده للشركات المساهمه الكويتيه والتي تعرضت معظم ممتلكاتها و أصولها للإتلاف . و يمكن القول أن الشركات الكويتية تعتبر بداية هذه الفتره البداية الحقيقيه لانشطتها الاستثماريه المختلفه . وقد انهارت اسعار معظم الاسهم في نهاية هذه الفتره.

6 - **الفتره السادسة** (1997/7/1 – 2003/6/30) : وهذه أيضا فترة فرعية و يمكن النظر إلى هذه الفترة على أنها تمثل فورة سوق الأسهم من جديد باعتبار أن هذه الفتره تمثل بداية اخرى من القوانين واللوائح الجديده والتي تم استحداثها بسبب هبوط سوق الاسهم في نهاية الفتره

[5] سوق المناخ هو سوق موازي غير رسمي انهارت به أسعار الأسهم عام 1982

السابقه . و كعادة أي سوق اسهم ، فان القرارات الجديده المنظمه للتداول ووضع لوائح جديده يكون عاده بعد ازمة هبوط حاد في اسعار كل او معظم الاسهم وهذا ماحدث في بداية هذه الفتره . و قد تم في هذه الفترة طرح العقود الآجلة كأداة استثمارية جديدة لتقليل مخاطر التداول بالأسهم .

7 - **الفترة السابعة** (2003/7/1 - 2005/12/28) : وهذه أيضا فترة فرعية و يمكن تسميتها بحق عهد التطوير وزيادة الشفافيه و ذلك لاعتماد لجنة السوق للكثير من القرارات المنظمة لعملية التداول وزيادة الشفافيه و طرح العقود الاختيارية مما دفع بالكثير من افراد المجتمع الى التحول لسوق الاسهم لارتفاع عوائده . كما تمثل بداية هذه الفتره بداية للاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بسبب الاحداث السياسيه التي مرت بها المنطقه في ذلك الوقت .

و يرجع تقسيم فترة الدراسة إلى عدة فترات و تحديد بداياتها و نهاياتها بالشكل السابق إلى اعتقاد الباحثين بان هذه الفترات الزمنيه ، تمثل في مجملها فترات زمنيه متميزه عن بعضها البعض ، و بان كل فتره تمثل تطورا معينا في اللوائح و القوانين التي تزيد من شفافية التداول ، و من درجة الإفصاح ، و كذلك درجة الوعي الاستثماري لدى المتعاملين والمستثمرين بسوق الكويت للاوراق المالية و بالتالي من الممكن أن تكون فترات متميزة عن بعضها فيما يتعلق بتطور كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية .

حساب عوائد الأسهم:

أما بالنسبة لحساب عوائد الأسهم ، فقد تم استخدام النموذج اللوغاريتمي للمسار العشوائي للاسهم كما يلي :

$Log\ (P_t) = \log (P_{t-1}) + E_t$ حيث تمثل " P_t " أسعار الأسهم خلال الفتره " t " . و يبين النموذج اللوغاريتمي خاصية مهمه وهي ان أفضل تقدير لسعر السهم اليوم هو سعره في الأمس . و بالتالي فانه لحساب عوائد الأسهم ، فيمكن اعتماد العائد المركب كما يلي :

$$R_t = \ln\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right)$$ حيث تمثل " R_t " عائد السهم اليوم و" ln " تمثل اللوغاريتم الطبيعي للسلسلة الزمنيه للعوائد الاسبوعيه .

VIII . التحليل والنتائج

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور الكفاءة المعلوماتيه لسوق الكويت للاوراق الماليه . و يبين جدول (2) بعض الخصائص الإحصائية للبيانات المستخدمة في الاختبارات المختلفة . و يبين

الجدول وجود 903 ملاحظة زمنية لعوائد الأسهم الكويتية و بأن التوزيع الإحصائي للبيانات غير طبيعي و بأن توزيع البيانات متفرطحا ناحية اليمين .

جدول (2) بعض الخصائص الإحصائية لعينة البيانات المستخدمة في التحليل

المتوسط	الانحراف المعياري	الأعلى	الأدنى	التفرطح
1.1833	-.21256	255376.	025813.	00186.

و قد تم التحليل باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها من قبل باحثين في علم التمويل كما سبق الإشارة إلى ذلك في الجزء السابق. وقد كانت النتائج كما يلي :

أولا: الارتباط التسلسلي بين العوائد المتتاليه لعوائد الاسهم في سوق الكويت للاوراق الماليه . و توجد نتائج هذا التحليل (باستخدام اختبار " Q") في جدول (3) . ويبين الجدول ان وجود الارتباط التسلسلي بين عوائد الأسهم الكويتية يختلف كليا باختلاف الفتره الزمنية . فنجد أنه

جدول (3) الارتباط التسلسلي بين العوائد بسوق الكويت للأوراق الماليه

الفترة	Q(1)	Q(3)	Q(6)	Q(10)
(1) 90/8/1-85/1/2	8.755 (.003)	15.78 (.001)	18.067 (.006)	24.913 (.006)
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	1.457 (.229)	2.234 (.437)	6.442 (.376)	7.098 (.716)
(3) 87/6/30 – 85/1/2	3.768 (.052)	9.487 (.023)	-.042 (.107)	14.133 (.167)
(4) 90/8/1 - 87/7/1	4.383 (.036)	4.608 (.203)	5.297 (.506)	7.178 (.709)
(5) 97/6/30 – 93/1/3	5.378 (.02)	5.898 (.117)	7.488 (.278)	7.752 (.653)
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	.275 (.599)	5.219 (.451)	13.760 (.032)	13.878 (.179
(7) - 2003/7/1 2005/12/28	.149 (.699)	.173 (.982)	.961 (.987)	5.608 (.847)

- الأرقام تمثل قيمة معامل "Q"
- الأرقام ما بين القوسين تمثل مستوى المعنوية المطلوب (p-value)

مثلا خلال فترة ما قبل الإغلاق الإجباري للسوق ، فانه يوجد ارتباط تسلسلي ذو معنوية إحصائية عاليه بينما نجد هذا الارتباط التسلسلي في فترة ما بعد فتح السوق ذو غير معنوية إحصائية . و تختلف كذلك قيم التغير بين الفترات الزمنية للعوائد . فمثلا نجد أن قيمة " Q" للارتباط التسلسلي بين العائد والذي يليه ما قبل فتح السوق قد كانت " 8.755" وبمعنوية احصائيه عاليه بينما نجد نحد ان قيمة "Q" بين العائد الان والعائد قبل ستة اسابيع للفتره ما بعد فتح السوق قد بلغت " 6.442" ولكنها بغير معنوية إحصائية وبالتالي تكون صفرا . وبما ان وجود ارتباط تسلسلي بين عوائد الاسهم و بمعنوية إحصائية يكون دليلا على عدم كفاءة السوق من الناحيه الضعيفه باعتبار ان المستثمرين يستطيعون تحقيق ارباح غير طبيعيه من خلال القيام ببعض الاستراتيجيات الاستثماريه ، الا ان هذه القدره قد انعدمت كما تشير النتائج خلال فترة ما بعد فتح السوق (الفترة الثانية) .

و الجدير بالذكر أنه من المعلوم أن فترة ما قبل إغلاق السوق قد تميزت بعدم وجود ملامح واضحه لشفافية المعلومات عن الشركات المساهمة بينما نجد ان تلك الشفافيه قد زادت بشكل كبير في فترة ما بعد فتح السوق وان المستثمرين قد أصبحوا أكثر وعيا و إدراكا لقرارات المستثمر المؤسسي الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في التأثير على اسعار الاسهم من خلال ما يملكه من معلومات و موارد مالية.

ويلاحظ من الجدول كذلك ان الارتباط التسلسلي خلال الفتره الثالثة (85/1/2 – 87/6/30) قد قل حجمه وفقد اثره كذلك . فمثلا نلاحظ وجود ارتباط تسلسلي بين العوائد الآن وعوائد الأسابيع الماضية (إلى 4 أسابيع فقط) بينما نجد ان هذا الارتباط قد اختفى للاسابيع من 5–10 (النتائج لاتظهر في الجدول لغرض الاختصار) . ونجد ان ذلك ينطبق تماما على الفترات الزمنية الرابعه والخامسه الى ان نأتي الى الفترات الزمنيه السادسه والسابعه ونجد ان الارتباط التسلسلي يختفي تماما بين عوائد الاسهم الكويتيه لاسابيع مختلفه .

ونستطيع أن نستخلص من نتائج هذا الاختبار إن كفاءة سوق الكويت للاوراق الماليه قد تطورت فعلا خلال العشرين سنه الماضيه من وضع كان المستثمرين فيه يتبعون السوق من خلال معلومات ضئيله وقرارات غير مدروسه الى وضع أصبح فيه المستثمرين اكثر وعيا وادراكا لكمية أكبر من البيانات الماليه التي يتم نشرها الان 4 مرات سنويا من خلال الميزانيات و قوائم الدخل ربع السنوية .

ثانيا: اختبار نسبة التباين (Variance Ratio) ويبين هذا الاختبار حسب ما بينه Lo) (Mackinlay 1988 & ان نسبة التباين عندما تكون اقل او اكبر من " 1 " صحيح

وبمعنوية احصائيه عاليه فان السلسلة الزمنية تكون ذات تسلسل عالي و بالتالي يستطيع المستثمرين ان يقوموا باتخاذ بعض الاستراتيجيات الاستثماريه لتحقيق ارباح عاليه و بالتالي يدل ذلك على عدم كفاءة سوق الاسهم من الناحيه الضعيفه .

بينما عندما تكون النسبه " 1 " صحيح ، فإن ذلك يدل على عدم وجود تسلسل واضح لعوائد الأسهم و بالتالي فان ذلك من المؤشرات الدالة على كفاءة السوق من الناحيه الضعيفه . ويحتوي جدول (4)على نتائج هذا الاختبار و يبين الجدول عدة امور متعلقه بمستوى كفاءة سوق الكويت للاوراق الماليه .

(1) نلاحظ عند مقارنة الفترتين الاولى مع الثانيه أي قبل وبعد فتح سوق الاسهم ، ان نسبة التباين كانت ذات معنوية احصائيه عاليه وبان تلك النسبه اكبر من " 1 " صحيح مما يدل على وجود ارتباط تسلسلي موجب بين عوائد الاسهم الكويتيه ، وذلك في فترة قبل اغلاق السوق وعلى مستوى تسلسلات زمنيه مختلفه . أما بعد فتح السوق (الفتره الثانيه) فنجد ان مستوى التباين قد أصبح بدون دلاله احصائيه معنويه عاليه المستوى و بالتالي

جدول (4) نسبة التباين لسوق الكويت للاوراق الماليه

الفتره VR(T)	T=2	T=4	T=6	T=10	T=14
(1) 90/8/1-85/1/2	1.66 (.0967)	2.108 (.035)	2.332 (.0197)	2.148 (.0317)	1.729 (.0839)
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	-.186 (.8527)	.2847 (.7759)	.7352 (.4622)	1.04 (.2984)	.9348 (.3499)
(3) 87/6/30 – 85/1/2	-.1272 (.8988)	.5141 (.6072)	.7583 (.4483)	.5573 (.5773)	.0386 (.9692)
(4) 90/8/1 - 87/7/1	1.419 (.1559)	2.1805 (.02922)	2.4982 (.0125)	.8474 (.3968)	2.0747 (.03802)
(5) 97/6/30 – 93/1/3	.2588 (.7958)	.9677 (.3332)	1.2443 (.2134)	1.0402 (.2983)	.573 (.5666)
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	-.1272 (.8988)	.5141 (.6072)	.7583 (.4483)	.5573 (.5773)	.0386 (.9692)
(7) - 2003/7/1 2005/12/28	-.4096 (.6841)	.4001 (.6891)	.5987 (.5494)	.3145 (.7532)	-.2497 (.8029)

- **الأرقام تمثل قيمة التباين**
- **الأرقام مابين الأقواس تمثل مستوى المعنوية** (P-Value)

تكون القيمة الفنية المتوقعة لنسبة التباين مساوية للصفر أو لا يعتد بها من الناحية الفنية لطبيعة الاختبار. و بالرغم من ذلك ، فإن قيمة نسبة التباين بعد فتح السوق ولنفس التسلسل الزمني قد انخفضت الى السالب وذلك عند اعتماد التسلسل الزمني " 2 " . و بالرغم من أن نتائج هذا الاختبار تؤكد نفس نتيجة الاختبار التسلسلي (كما في جدول 3) ، إلا أنه بشكل عام ، فان نتائج هذا الاختبار لا تعطي تصور واضح عن قيمة نسبة التباين إلا في حالة قبل إغلاق السوق . وعليه ، يمكن القول بأن استخدام هذا الاختبار لا يزيد من معلوماتنا عن تلك المستوحاة نتائج الاختبار التسلسلي بشأن تطور كفاءة سوق الأسهم الكويتي ، بل يؤكد نتائج الاختبار السابق . و يمكن أن يرجع عدم وجود قيم معنوية في الفترات اللاحقة إلى دقة هذا الاختبار أو لطبيعة البيانات الإحصائية المستخدمة .

ثالثا: دراسة المسار العشوائي للأسهم الكويتية من خلال إستخدام اختبار Augmented

جدول (5) اختبار ADF للجذر الأحادي

الفترة	قيمة ADF	قيمة (t) المعدلة عند 5 % معنوية أحصائية
(1) 90/8/1-85/1/2	-9.219	-1.941
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	-17.393	-1.939
(3) 87/6/30 – 85/1/2	-5.878	-1.943
(4) 90/8/1 - 87/7/1	-9.035	-1.942
(5) 97/6/30 – 93/1/3	-11.606	-1.941
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	-10.906	-1.941
(7) 2005/12/28 – 2003/7/1	-6.5	-1.942

Dickey – Fuller (1979) والذي يبين ما إذا كان هناك جذر أحادي لسلسلة عوائد الأسهم الكويتية أم لا . ويبين جدول (5) نتائج هذا التحليل . و نستطيع أن نستخلص من هذا الجدول ، أن فرضية الجذر الأحادي (Unit Root) مقبولة وبالتالي فإن وجود الجذر الأحادي يشير إلى وجود مسار عشوائي لعوائد الأسهم الكويتية وذلك في جميع فترات الدراسة . و لكن نلاحظ إن قيمة ADF في فترة ما بعد افتتاح السوق ، أكبر بكثير منها في فترة ما قبل

إغلاق سوق الأسهم مما يؤشر على التطور الإيجابي للكفاءة المعلوماتية لسوق الأسهم الكويتي . و بالتالي فان نتائج هذا الاختبار تتوافق أيضا مع نتائج الاختبارين السابقين من حيث تأكيد تطور كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية .

4 – اختبار التسلسل الأولي لفترة واحدة بإستخدام تحليل الإنحدار ويبين هذا الاختبار بطريقة أخرى ورى ارتباط عوائد الأسهم بالعوائد السابقة لها بإستخدام تحليل الإنحدار من خلال النموذج الإحصائي التالي : $R_t = Cons\tan t + R_{t-1} + U_t$

جدول (6) اختبار التسلسل الأولي لعوائد الأسهم الكويتية

الفترة	قيمة المتغير	P–Value
(1) 90/8/1-85/1/2	.1792	.0397
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	-.0378	.7792
(3) 87/6/30 – 85/1/2	.1731	.0868
(4) 90/8/1 – 87/7/1	.2119	.0447
(5) 97/6/30 – 93/1/3	-.1311	.622
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	.0311	.7351
(7) 2005/12/28 – 2003/7/1	.063	.5624

و تظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (6) . و نلاحظ من الجدول أن الارتباط التسلسلي الأولي بين العوائد وقيمتها السابقة ذو دلاله إحصائية كبيرة في فترة ما قبل إغلاق السوق ولكن تحول إلى قيمة ليست ذات معنوية أو دلالة إحصائية في فترة ما بعد إفتتاح السوق كما يدل على ذلك ال P– value . ومما يؤكد ذلك أن الفترات الأخرى (الفترة الثالثة و الفترة الرابعة) و كلاهما قبل إغلاق سوق الأسهم كانت قيم متغيراتها ذات معنوية إحصائية عالية ولكن بالنسبة لفترات ما بعد افتتاح السوق (الفترات الخامسة و السادسة) نجد أن قيم متغيراتها ليست ذات دلاله إحصائية أو معنوية . و هنا نستطيع القول بإن نتائج هذا الاختبار ايضا تؤكد على تطور كفاءه السوق المعلوماتية عبر الزمن منذ تاريخ إنشاء السوق حتى تاريخ كتابة هذه الورقة ، و ذلك كما أكدت الاختبارات الإحصائية السابقة .

خامسا: اختبار التسلسل الأولي عند اعتبار التباين المشروط لبواقي تحليل الإنحدار (GARCH) حسب النموذج الإحصائي المذكور في اختبار (6) . و يتشابه هذا الاختبار مع سابقه إلا أنه يتم هنا اعتماد التباين المشروط لبواقي الانحدار و احتمال تأثير التذبذب بتلك البواقي على نتائج الاختبار السابق (في رابعا) ، باعتبار أن العديد من الدراسات السابقة قد بينت أهمية أثر تلك التذبذبات على عوائد الأسهم و بأن النتائج الإحصائية قد تختلف عند اعتبار ذلك التذبذب في بواقي الانحدار . و من هنا ، فان نتائج هذا الاختبار تبين مدى جدية النتائج التي تم التوصل إليها في الاختبارات السابقة باعتبار أن هذه الطريقة الإحصائية تحاول استخدام معلومات إضافية تتعلق بتذبذب البواقي .

جدول (7) اختبار (1,1) GARCH للتسلسل الأولي

الفترة	قيمة المتغير R_{t-1}	P-Value
(1) 90/8/1-85/1/2	.3923	.0001
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	.0725	.1118
(3) 87/6/30 – 85/1/2	.3886	.0296
(4) 90/8/1 - 87/7/1	.2521	.0199
(5) 97/6/30 – 93/1/3	-.017	.8435
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	.0829	.2172
(7) 2005/12/28 - 2003/7/1	.1085	.3227

و تظهر نتائج هذا الاختبار الإحصائي في الجدول رقم (7) . و كما يظهر في الجدول السابق ، فان تلك النتائج مشابهه تماما لنتائج جدول (6) من حيث تطور مستوى الكفاءة و ذلك حتى بعد اعتبار تغير مستوى التذبذب لبواقي إنحدار العوائد على قيمتها السابقة . و قد كانت جميع قيم GARCH في فترات ما قبل الإغلاق الإجباري للسوق (الأولى ، الثالثة ، و الرابعة) ذات دلاله إحصائية عالية جدا مما يؤكد على طبيعة التطور الإيجابي لسوق الأسهم الكويتي من ناحية الكفاءة المعلوماتية .

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي لعوائد الأسهم . و يبين هذا الاختبار ما إذا كانت تغيرات أسعار الأسهم طبيعية أم لا . و يبين جدول (8) نتائج هذا الاختبار في فترات الدراسة المختلفة . و قد تم استخدام اختبار(JB) للتوزيع الطبيعي و الذي يبين إن تغيرات عوائد الأسهم في جميع فترات الدراسة ليست موزعه توزيعا طبيعيا ما عدا الفترة الأخيرة (2003/7/1 . 2005/12/28) . و لاشك بأن ذلك يوضح أيضا أن كفاءة السوق المعلوماتية قد تطورت خلال الفترة الأخيرة والتي يفترض أن يكون نضج السوق بها في أعلى مستوياته .

سابعا: اختبار الإشارات: و يبين هذا الاختبار كما سبق توضيحه فيما إذا كانت تغيرات عوائد الأسهم خلال فترات التحليل المختلفة تسير بشكل عشوائي أم لا . و قد كانت نتيجة التحليل كما يبين الجدول التالي : **' جدول (8) اختبار التوزيع الطبيعي لعوائد الأسهم**

الفترة	قيمة JB	P-Value
(1) 90/8/1-85/1/2	4389	.0001
(2) 2005/12/28 - 93/1/3	18270	.0001
(3) 87/6/30 – 85/1/2	613	.0001
(4) 90/8/1 - 87/7/1	1364	.0001
(5) 97/6/30 – 93/1/3	12949	.0001
(6) 2003/6/30 - 97/7/1	157	.0001
(7) 2005/12/28 - 2003/7/1	1.722	.4228

جدول (9) اختبار الإشارات

الفترة	س	ن	تغيرات موجبه	تغيرات سالبه	قيمة س المتوقعة	انحراف معياري ل (س)	قيمة اختبار الإشارات
(1) 90/8/1-85/1/2	119	270	119	151	134	8.08	1.87-
(2) - 93/1/3 2005/12/28	303	634	356	278	313	12.39	.82-
(3) 87/6/30 – 85/1/2	57	123	55	68	62	5.46	.88-
(4) 90/8/1 - 87/7/1	62	147	64	83	73	5.94	1.9-
(5) 97/6/30 – 93/1/3	121	229	123	106	115	7.51	.88
(6) - 97/7/1 2003/6/30	133	288	154	134	144	8.43	1.34-
(7) - 2003/7/1 2005/12/28	49	116	79	37	51	4.65	.52-

و بما أن مستوى المعنوية المطلوب هنا هو 5% ، فتكون قيمة الحد المعنوي مساوية ل +/- 1.96 . و على ذلك ، فان النتائج الإحصائية في الجدول السابق تبين أن عشوائية عوائد الأسهم قد تحققت في الفترة الأولى (فترة ما قبل إغلاق السوق) و الفترة الثانية (فترة ما بعد افتتاح السوق بعد الإغلاق الإجباري) و الفترات الثالثة و الخامسة و السادسة و السابعة . و من تطور قيم الأرقام لقيمة اختبار الإشارات ، نستطيع أن نقول أن الكفاءة في سوق الكويت للأوراق المالية قد تطورت عبر الزمن من عدم الكفاءة إلى المستوى الضعيف من الكفاءة ، و ذلك كما أكدته جميع الاختبارات السابقة .

IX . خاتمة:

قمنا من خلال هذا البحث بتحليل تطور الكفاءة المعلوماتية لسوق الكويت للأوراق المالية وذلك بمستوى الكفاءة الضعيفة . و يمكن القول إجمالا أن الكفاءة المعلوماتية قد تطورت بشكل إيجابي منذ إفتتاح سوق الكويت للأوراق المالية بشكل رسمي عام 1984 وذلك حتى نهاية عام 2005 . و كأي سوق للأسهم ، فقد تبين أن عوائد الأسهم خلال الفترات الزمنية الأولى بعد الإفتتاح

الرسمي للسوق لا تتميز بكفاءة معلوماتية ، بل دلت الاختبارات الإحصائية على عدم وجود الكفاءة بالمستوى الضعيف . وعلى العكس من ذلك ، فإن عوائد الأسهم خلال الفترات التي اعقبت الإغلاق الإجباري لسوق الأسهم الكويتي بتاريخ 1990/8/2 قد تميزت بأنها بمستوى كفاءة من النوع الضعيف . و بناءا على هذه النتائج ، يمكن القول أيضا أن سوق الكويت للأوراق المالية سيشهد مزيدا من النضج و بالتالي مستوى أعلى من الكفاءة المعلوماتية خلال الفترات القادمة خاصة بعد إقرار هيئة سوق المال و التي يعكف المختصون الآن على إنشاءها لتكون مصدرا أساسيا لتنظيم سوق رأس المال في الكويت . و لا شك بأن التقدم التكنولوجي في معالجه المعلومات والبيانات وتطور أنظمة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية و إقرار العديد من القوانين واللوائح المنظمة للتداول وإقرار المزيد من الأدوات المالية وإقرار القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين كان (و سيكون) له أكبر الأثر في التطور التاريخي لمستوى كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية .

المراجع:

أولا: المراجع العربية :

-اللوغاني ، نبيل (2003) ، "الخصائص الموسمية لعوائد سوق الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية" ، *مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية* ، (109) ، 15- 40 .

-برهومه ، سمير (2000) ، "كفاءة سوق عمان المالي ، دراسة أسعار أسهم قطاع البنوك عند المستوى الضعيف" ، عمان ، الأردن .

-قويدر ، علي (1993) ، "دراسة تحليلية لاتجاه أسعار الأسهم للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالية بالتطبيق على نموذج السير العشوائي" ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن .

-معيض بن مهدي ال سلطان ، (2005) ، " تحليل سلوك أسعار الأسهم في السوق السعودي " ، اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بالتعاون مع هيئة السوق المالي .

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Al-loughani, N., (1995). "Random Walk in Thinly Traded Stock Markets: The Case of Kuwait". *Arab Journal of Administrative Sciences*, (3), 189-210.
- Alshimmiri, T. (2004), "Calendar Anomalies in Kuwait Stock Exchange: Anomalous Evidence", *Journal of Business and Economics Research*, (2), 16-35.
- Andrew c. and Helen Higgs, (2004), "Weak-form Market Efficiency in European Emerging and Developed Stock Markets", School of Economics and Finance, Queensland University of Technology, Brisbane, Australia.
- Chordia, T., Roll, R. and Subrahamanyam A., (2005), "Evidence on the Speed of Convergence to Market efficiency", *Journal of Financial Economics*, (76), 271-292.
- Cogley, T. (1990), "International Evidence of the Size of the Random Walk in Output", *Journal of Political Economy*, (98), 501-518.
- Fama, E. (1965), "The Behavior of Stock Market Prices", *Journal of Business*, (38), 34-105

- Fama, F. (1970), "Efficient Capital Markets: A review of Theory and Empirical Work", *Journal of Finance*, (25), 383-417.
- Lebaron, B. (1992), "Some Relations Between Volatility and Serial Correlation in Stock Market Returns", *Journal of Business*, LXV, 109-126.
- Lo, A. and Mackinlay, A. (1989), "Stock Market Prices Do Not Follow Random Walk: Evidence from a Simple Specification Test", *Review of Financial Studies*, (1), 41-66.
- Mclnish H. and D. Pulisi (1982), "The Efficiency of the International Market", *Journal of Business Finance and Accounting*, (9), 167-177.
- Michael, J. and W. Rom (1997), "A Historical Analysis of Market Efficiency: Do Historical Returns Follow a Random Walk?, *Journal of Financial and Strategic Decision*, (10
- Oktay, T. and Salim Dursunoglu, (2005), "Testing Random Walk Hypothesis For Istanbul Stock Exchange", The Annual Meeting of the International Trade and Finance Association .
- Seyhun, N. (1986), :Insiders' Profit, Costs of Trading, and Market Efficiency", *Journal of Financial Economics*, (16), 189-212.

Syed, A. (2004), "Does KSE 100 Index Follow a Random Walk: an Empirical Study", *Social Sciences Research Netwo*

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري
(حالة دراسة : مصانع أسمنت ولاية نهر النيل – السودان)

د. السيد بخت أحمد
كلية الآداب والدراسات الإنسانية
جامعة دنقلا السودان

ملخص:

هدف البحث إلى بيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري بمشاريع صناعة الأسمنت بمنطقة عطبرة. حيث تشتهر المنطقة بتوطن صناعة الأسمنت بالسودان، والتي جذبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين السعوديين والأردنيين.و تتمثل مشكلة البحث في أن الإستثمار الأجنبي المباشر يستنزف الموارد الطبيعية بالمنطقة ولا يقوم بتدريب الكوادر العاملة، بالإضافة إلى إعتماده على عمالة أجنبية مع توفر العمالة المحلية.

Abestract

find goal statement to the impact of FDI on human capital development projects Atbara cement industry area. Where is famous for the region Ptotun cement industry in Sudan, which has attracted foreign direct investment to Saudi investors and Alordnyin.o The research problem in FDI depletes natural resources in the region and does not train cadres, in addition to its dependence on foreign labor with local labor availability

مقدمة:

تنوعت أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان بصورة كبيرة في مجال الزراعة والصناعة بنوعيها التحويلية والإستخراجية بدءاً بالإستثمار في مجال النفط وصناعة السكر وأخيراً صناعة الأسمنت خاصة في السنوات العشر الأخيرة. حيث تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من المشاريع التي جذبت أيدي عاملة محلية كبيرة. بجانب ذلك تعد العائدات المادية للمستثمرين كبيرة جداً إذا ما قورنت بتنمية رأس المال البشري المحلي.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الداعم الكبير لإقتصاد العديد من الدول النامية ويعتبر أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا ، بما تقدمه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاديات المحلية والوطنية، واستيعاب العديد من العمالة المحلية المدربة وغير المدربة، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة.

تكشف تشريعات الدول المضيفة تجاه الاستثمار الاجنبي أن الدول التي تبغي الاستثمار الاجنبي تتوقع فوائد مادية ومعنوية متنوعة من صفقة الموارد التي تحقن بها الشركات هذه الدول. ولربما كان خلق العمالة ونقل التكنولوجيا النافعة والمهارات أو الإدخار أو الإيراد من العملات الأجنبية من أهم الهداف المعلنة لهذه الدول. بالإضافة إلى ذلك تود بعض الدول الحصول على الإستثمار الأجنبي وخاصة في الموارد الطبيعية بغية تشجيع أهداف التنمية الإقليمية ولزيادة الإيرادات الضريبية(مالكوم جبلز واخرون، 1995ص617).

هدف البحث: إلى بيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري بمشاريع صناعة الأسمنت بمنطقة عطبرة. حيث تشتهر المنطقة بتوطن صناعة الأسمنت بالسودان، والتي جذبت الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين السعوديين والأردنيين.

مشكلة البحث تتمثل في أن الإستثمار الأجنبي المباشر يستنزف الموارد الطبيعية بالمنطقة ولا يقوم بتدريب الكوادر العاملة، بالإضافة إلى إعتماده على عمالة أجنبية مع توفر العمالة المحلية.

ركز البحث بصورة أساسية على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية رأس المال البشري. حيث يحاول المستثمر الأجنبي الوصول للعائد المادي إعتماداً على الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة والكادر البشري الفني وغير الفني في إنجاز العمل.

منهج البحث: أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في الحصول على المعلومات معتمدة على المقابلات واستبانات للعاملين والمواطنين لبيان القيمة الفعلية للإستثمار الأجنبيي المباشر.

أختتم البحث بأهم نتائج الدراسة منها أن الإستثمار الأجنبي المباشر أسهم في توفير مواد مصنعة ساهمت في تدفق سلعة الأسمنت بالسوق مع الزيادة المتصاعدة لأسعاره في السوق. كما أنها توصلت إلى أن المستثمرين لا يوفرون التدريب المناسب للعاملين بل يعتمدون على العمالة المدربة.

مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة(أمينة زكى شبانه، 1994م، ص 2)

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى(على عبد الوهاب 1995، ص 16.)

تكوين منشأة أعمال جديدة, أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى(جون هدسون و مارك هرندر ص 699.)

"أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار (الشركة العربية لمصائد الأسماك 1997، ص 177).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي:

1. الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

2. الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي ، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع الاستثمار.

3.الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق (إسماعيل شلبي، 2005 ص710).

مفهوم التدريب والتأهيل للكادر البشري:

يعد التدريب والتأهيل من أهم المؤشرات التي تؤكد المسار الصحيح لتنمية قدرات العاملين في أي مؤسسة. تعددت واختلفت التعاريف لمفهوم التدريب على النحو التالي :

فالتدريب نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات و المهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في العمل(صلاح الدين عبد الباقي2002م،ص208).

أيضاً يعرف التدريب على أنه إجراء منظم من شأنه أن يزيد من المعلومات ، ومهارات الإنسان لتحقيق هدف معين(مصطفى نجيب شاوش1996م،ص202).

ويعتبر التدريب هو عملية تعلم، تتضمن اكتساب مهارات، ومفاهيم و قواعد، أو اتجاهات لزيادة وتحسين الأداء(راوية محمد حسن 2000م،ص167) .

أما الكاتب Raymond Vatier فقد أعطى تعريفا أكثر شمولاً وهو أن التدريب هو مجمل العمليات القادرة على جعل الأفراد والفرق يؤدون وظائفهم الحالية، و التي قد يكلفون بها مستقبلا، من أجل السير الحسن للمؤسسة بمهارة (مخلوفي عبد السلام و روشام بن زيان2004م).

الإستثمار في السودان :

لقد ساعدت عوامل كثيره فى خلق مناخ جاذب للاستثمار فى السودان . وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومه الجاده فى تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الاجانب للبلاد.وقد انعكس هذا على الاعداد الكبيره من المستثمرين الذين قاموا بزياره السودان بقصد تاسيس استثمارات لهم ,وقد نفذ الكثير من هؤلاء مشرعات استثماريه ناجحة(http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.htm).وتمثل عناصر جذب للمستثمرين الاجانب ما يلى :

1 .**موقع السودان الاستراتيجى:**

الذى يمثل مدخل للقاره الافريقية من الجهة الشرقية , وتجاوره تسع دول افريقيه يمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد منها . يطل الموقع على البحر الاحمر مما يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية فى الشرق الأوسط والشرق الأقصى فى آسيا وأوربا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الأحمر عبر قناة السويس . يرتبط السودان مع دول الجوار بطرق جوية وبرية ,ويرتبط مع بعضها الاخر بالملاحة البحرية والنقل النهري أيضاً .

2 .الموارد والامكانيات الطبيعية التى يزخر بها السودان :

ويشمل ذلك الاراضى الزراعيه وموارد المياه العذبة من مصادر متعدده كألانهار والامطار والمياه الجوفيه اضافه الى الغابات والمراعى والثروه الحيوانيه والثروات المعدنيه التى تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة والثروة البترولیه . ويتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات، كذلك يتميز بوفرة الموارد البشريه التى تتمثل فى العماله الفنيه والمدربة وباجور تقل كثيرا عن الدول الاخرى.

3.البنيات الاساسيه والمرافق الخدميه :

- وجود بنية أساسية ومرافق خدمية قابلة للتحديث والتطوير فى ظل سياسات الحكومة الجادة.
- تعزيز بيئة الإستثمار ومواكبة النهضة المرتقبة بعد اكتشاف النفط وإحلال السلام بالسودان , ومن بينها مشروعات الطرق والسكك الحديديه والموانى البحرية والجوية والدولية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجارى وغيرها
- الاتجاه لتعزيز اوضاع المدن الصناعية الحالية وانشاء مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين
- جود مناطق حرة بمدينتى سواكن والجيلى ومنح المستثمرين فيهما العديد من المزايا التشجيعية.
- وجود قطاع مصرفى , وقطاع تأمين , وخدمات المراجعة والإستشارات المالية والقانونية والفنية
- جود مرافق تعليمية وصحية ذات مستوى متقدم تساهم فى توفير الخدمات المناسبه للمواطنين والاجانب.
- جود قطاع تشييد وبناء متقدم ساهم في وجود ووفرة فى المساكن والمكاتب التى تفى باحتياجات المستثمرين.

4.السياسات الاقتصاديه والتى شملت :

- تحرير الإقتصاد.
- تطوير سوق الأوراق الماليه.
- هيكلة الاقتصاد (خصخصة المنشأت العامه ,وإلغاء احتكار الدوله لبعض المجالات الأنتاجيه والخدميه)
- تحديث قوانين ولوائح تشجيع الاستثمار.
- وضع قانون استثمار مرن تتوفر به كافة الامتيازات المشجعه للمستثمرين وتشمل الاتى :

- الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركيه للتجهيزات الراسماليه.
- حرية حركة راس المال.
- حرية تحويل ارباح المشروع.
- تبسيط اجراءات الاستثمار عبر النافذه الموحده one stop-shop.
- منح المشروعات اعفاءات من ضريبة ارباح الاعمال تتراوح ما بين خمس الى عشر سنوات للمشروعات الاستثماريه.
- منح اعفاءات جمركيه كامله للمشروعات الاستراتيجيه وغير الاستراتيجيه على التجهيزات الرأسماليه .
- يمنح المشروع الاستراتيجى الارض اللازمه مجانا .
- يمنح المشروع غير الاستراتيجى الارض بالسعر التشجيعى .
- للمستثمر حرية العمل بمفرده دون اشتراط شريك سودانى . .(وزارة الإستثمار- السودان 2006م).

وفر القانون للمستثمر الضمانات الأساسية التالية :

- عدم التامم او المصادره او نزع الملكيه الابالقانون ومقابل تعويض عادل.
- عدم الحجز على الأموال المستثمره أومصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسه عليها إلابأمر قضائى.
- للمستثمر الحق في إعادة تحويل المال المستثمر فى حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته.
- تحويل الارباح وتكلفة التمويل بالعمله التى استورد بها فى تاريخ الاستحقاق (بعد سداد الالتزامات المستحقه قانونا).
- يتم قيد المشروع فى سجل المصدرين والمستوردين تلقائيا .(وزارة الإستثمار- السودان 2006م)

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري بمنطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة بالقرب من مدينة عطبرة في ولاية نهر النيل بالسودان ، حيث أشتهرت المنطقة باحتكار صناعة الأسمنت بالسودان إذا استثنينا مصنع واحد فقط بمدينة ربك بجنوب أواسط السودان. حيث توجد خمسة مصانع منتشرة في المنطقة تم إنشاؤها بواسطة الإستثمارات الوطنية والإستثمارات الأجنبية المباشرة لمستثمرين سعوديين وأردنيين. ويمثل أقدم

الإستثمارات شركة الراجحي التي أعتمدت على أصول أقدم مصانع الأسمنت بالمنطقة وهو مصنع ماسبيو الذي تغير اسمه إلى مصنع أسمنت عطبرة أما الإستثمار الأردني فيتمثل في مصنع الشمالي. تعتمد هذه المصانع على عدد من العمال المهرة وذوي الخبرة من عمالة محلية بالإضافة لإعتمادها على عمالة أجنبية. غير أن العمالة الأجنبية يكون لها الحظ الأوفر من الأجور. لذلك يرى العديد من المواطنين أن هذه المصانع يجب أن تستوعب أكبر عدد من العمالة المحلية حتى تتم الإستفادة المباشرة من الإستثمارات الأجنبية بالمنطقة. تعتبر الإستثمارات الأجنبية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدولة لأنها توفر لها السلعة وتدعم خزينتها المركزية، وفق سياسة وزارة الإستثمار السودانية، كما ان هذه الشركات الأجنبية تقوم ببعض الأعمال الخيرية بالمنطقة.

يقدر عدد العاملين بمصنع أسمنت عطبرة التابع لشركة الراجحي بألف عامل، يعملون بنظام الورديات في جميع قطاعات العمل. يمثل العنصر الوطني فيها نصيباً كبيراً، من منطقة الدراسة وجميع أنحاء السودان. ويعملون بعقودات مؤقتة رغم أن العامل يظل على رأس العمل حتي يبلغ سن التقاعد. وهذا الكم من العمال ساهم في حل جزء من مشكلة البطالة بالسودان. بينما يقدر عدد العاملين بمصنع الشمالي للأسمنت التابع لمستثمر أردني بأقل من ألف عامل بما في ذلك العمالة الأجنبية. ينتج المصنع الواحد حوالي سبعة ألف طن من الأسمنت في الوردية الواحدة، ما يعني أن المصنع الواحد ينتج في اليوم حوالي أحدى وعشرين ألف طن. ويستمر الإنتاج على طول العام دون توقف إلا في بعض الحالات المتعلقة بالصيانة.

تسعى الدولة للاستفادة من إمكانات المستثمرين في نقل التقانات وتطوير الصناعة معتمدة على الموارد الطبيعية ، لكن أعتقد أنه لم يكن في مقدمة إهتمامها تدريب وتأهيل الكادر البشري بقدر سعيها وراء إستيعاب عدد من العمال في محاولة لتخفيف حجم العطالة. فالتدريب كما يعرفه علماء الإدارة "بأنه "عبارة عن الخبرات المنظمة التي تستخدم لتنمية المعلومات و المهارات والاتجاهات التي يعتنقها العاملون في المنشأة، فهي عملية تهدف إلى تغيير سلوك واتجاهات الفرد من النمط الذي اتخذه لنفسه، إلى نمط آخر تعتقد الإدارة أنه أكثر ارتباطا مع أهداف المنشأة"(عبد الهادي الجوهري و إبراهيم 2001، ص:167)."

اما التدريب والتأهيل للعمالة التي يتم استيعابها من المواطنين المحليين فلا تجد حظها من التدريب والتأهيل جسب إفادات بالعاملين، ويؤكد ذلك رأي المبحوثين على أنه ليس هناك أي إيفاد لعمال أو فنيين محليين للتدريب والتأهيل، بل تعتمد المصانع على العمالة المتوفرة. وكانت إجاباتهم على النحو التالي:

جدول (1) تدريب وتاهيل العمالة المحلية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
يوجد تدريب	صفر	%00
لا يوجد تدريب	50	%100
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول (1) أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على عمالة ماهرة ومدربة، ولا يقوم باستيعاب وتدريب عمال محليين حتى تتم الإستفادة المباشرة من الإستثمارات الأجنبية التي تنتشر في المنطقة. حيث أشارت نسبة 100% من العينة المختارة إلى عدم وجود تدريب وتاهيل للعمال المحليين. لأن فلسفة المستثمرين الأجانب الحصول على أرباح لإرتباط المستثمر بقيد زمني محدد وفق شروط الإستثمار. يتضح من هذه النتيجة أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم تفرض عليه موجهات بتدريب الكادر البشري، كما يتبين أن المستثمرين يعتمدون على العمالة المدربة محلياً أو عمالة أجنبية.

وفي سؤالنا عن أيهما أفضل الإستثمار الأجنبي أم الإستثمار المحلي، كانت إجابة المبحوثين كما يبين الجدول (2):

جدول (2) التفضيل بين الإستثمار الأجنبي و الإستثمار المحلي:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أفضل الاستثمار الأجنبي	20	%40
أفضل الاستثمار المحلي	30	%60
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

تشير نسبة 60% إلى أن غالبية المبحوثين يفضلون الإستثمار المحلي في إنتاج الأسمنت عن الأجنبي المباشر الذي مثلته نسبة 40% وهي نسبة متقاربة لحد ما . وعندما سألناهم لماذا كان ردهم أن أسعار الأسمنت قبل تسليم المشروعات للمستثمرين كانت أقل بكثير مما هو عليه الآن. غير أن الذين يفضلون الإستثمار الأجنبي يقولون أن الإستثمارات الأجنبية هي التي أدت إلى

تطوير صناعة الأسمنت وجعلته متوفراً في السوق وفي متناول الجميع. وكانت إفادة الذين يفضلون الإستثمار المحلي تباينت إجاباتهم في ذلك. حيث ذكر أغلبهم أن الاستثمار المحلي يشجع رأس المال الوطني، ويرى الآخرون أن الإستثمار المحلي يمكن أن يستوعب فقط العمالة المحلية ويحفظ الأموال داخل السودان.

وفي سؤالنا للمبحوثين من السكان المحليين هل تعتقدون أن مصانع الأسمنت التي تنتشر بالمنطقة ساعدت في تنميتها كانت إجابات المبحوثين كما يبين الجدول (3) التالي:

جدول(3) دور مصانع الأسمنت في تنمية المنطقة:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم لها دور	16	%32
لا ليس لها دور	34	%68
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول أن غالبية العينة المختارة أكدت ان الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت ليس له دور في تنمية المنطقة . حيث أشارت نسبة 68% من العينة لتلك النتيجة بينما 32% يرون أن قيام المصانع له دور في تنمية المنطقة. ويبرر الغالبية إجاباتهم بأن الشركات تستوعب مجموعة محددة من العمالة ومنهم أعداد كبيرة من خارج المنطقة. وينظر هؤلاء للإستثمار الأجنبي بأنه يستنزف الموارد المحلية، خاصة إذا ما قورن بالإستثمار المحلي الذي يعتمد على العمالة السودانية.

كما أن كثير من الآراء المتداولة حول جدوى الإستثمار الأجنبي في مجال صناعة الأسمنت بالمنطقة قد تضاربت بين من يرى أن الإستثمار الأجنبي في هذا المجال يفقد البلاد موارد طبيعية قابلة للنضوب ومن يرى ان الإستثمارات تساهم في تحريك إقتصاد المنطقة. فكانت نتيجة الإستطلاع كما يبين الجدول التالي:

جدول (4) الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت سلاح ذو حدين:

البيان	التكرار	النسبة المئوية
يستنفد الموارد الطبيعية	28	%56
يدعم الإقتصاد الوطني	14	%28
الأثنين معا	8	%16
المجموع	50	%100

المصدر : العمل الميداني 2015م

يتضح من الجدول (4) ان غالبية المستطلعين يرون أن الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت يفقد البلاد ثروات طبيعية قيمة وقابلة للنفاد إذا ما قورن بحجم العائد بنسبة بلغت 56% مقارنة بنسبة 28% ممن يرون أن الإستثمار الأجنبي المباشر يدعم الإقتصاد الوطني ويدر على الخزينة العامة اموالاً كثيرة . بينما يرى 16% من عينة الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر يستنفد الموارد الطبيعية لكنه يدعم الإقتصاد الوطني. في تقديري ان الإستثمار الأجنبي في مجال صناعة الأسمنت إن لم يؤدي إلى خفض الأسعار فلن تكون فوائده المحلية كبيرة عكس الفائدة لتلك الشركات والمستثمرين الأجانب.

خلاصة القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان قد فتحت له نوافذ جيدة وفق قانون الإستثمار والذي خصصت له وزارة قائمة بذاتها، لكن فتح المجال أمام المستثمرين في كل المجالات له نتائج سالبة تنعكس على مستقبل البلاد وتفشي ظاهرة العطالة. لأن المستثمرين لهم القدرة على أستجلاب ألات وتقنيات تؤثر سلباً على الموارد البشرية من حيث حجم الإستيعاب في المشاريع، علاوة على عدم وجود تدريب للكادر البشري.

النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أعتمدت الدراسة على استطلاع لعدد من المواطنين وتوزيع إستمارات تحوي بعض الاستفسارات عن موضوع الدراسة، وتوصلت للنتائج التالية:

- أن الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة الأسمنت سد الفجوة التي كان يعاني من السودان من الحاجة لإستيراد الأسمنت، وبالتالي تم توفير عملة صعبة.
- أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يحافظ على سعر الأسمنت بالسوق كما كان الحال عند الاعتماد على الإستيراد.

- أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يقم بتدريب وتأهيل العاملين من الكوادر البشرية المحلية. بل اعتمد على عمالة اجنبية خاصة في الجوانب الفنية.
- أغلب العينة المستطلعة تفضل الإستثمار برأس المال الوطني على الإستثمار الأجنبي.
- يؤكد غالبية المستطلعين على أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له دور في تنمية المنطقة.
- اكد المستطلعون أن بالإستثمار الأجنبي المباشر ستفقد البلاد ثروتها الطبيعية مقارنة بالعائد على الدولة وعلى التنمية المحلية والتدريب.

المصادر والمراجع:

1. إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة2005 ص710.
2. أمينة زكى شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.
3. جون هدسون، مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية، تعريب طه منصور، دار المريخ الرياض ص 699.
4. راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999، ص:167.
5. الشركة العربية لمصا ئد الأسماك، الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية، بحث مقدم لندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 1997، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 177.
6. صلاح الدين عبد الباقي، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص :208.
7. عبد الهادي الجوهري و إبراهيم أبو الفار، إدارة المؤسسات الاجتماعية :مدخل سوسيولوجي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001، ص:167.
8. على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.
9. مالكوم جبلز واخرون، اقتصاديات التنمية،ترجمة عبد الله منصور وآخرون(1995) . دار المريخ، الرياض ص617.
10. مصطفى نجيب شاوش، إدارة الأفراد،ط1، دار الشروق للنشر التوزيع، عمان، 1996، ص:232.
11. مخلوفي عبد السلام و روشام بن زيان، الاتجاهات المعاصرة في التدريب :التدريب الموجه بالأداء،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.
12. وزارة الإستثمار- السودان 2006م في http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.htm 3/8/2015

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الدكتورة شافية شاوي

جامعة باجي مختار عنابة

الجزائر

ملخص:

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، عملت الجزائر على إدخال عدة تعديلات على كافة أنشطتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية، و اتبعت برامج التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد و البنك الدولي. ساهم ذلك في تحسين و ضعها الاقتصادي و مناخها الاستثماري، مما عمل على انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

يمكن القول أن هناك الكثير المشاريع الاستثمارية بالجزائر، من الممكن أن تكون ذات جدوى، باعتبار وجود فجوة طلب غير مشبعة بالعرض المحلي عند الأسعار الدولية لكثير من السلع و الخدمات الممكن إنتاجها فنيا و القابلة للتمويل. من هذا المنطق و من الناحية النظرية فان الجزائر تعد حقلا خصبا لم يستغل إمكانياته و عوامل إنتاجه بعد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر،الاستثمار الأجنبي المباشر، تشريعاته، تدفقاته، توزيعه القطاعي

Résumé:

Les bouleversements qu'a connus la scène mondiale sur le plan économique et que synthétise la notion de mondialisation ont mis en exergue la puissance des firmes transnationales, lesquelles interviennent dans la quasi –totalité des économies nationales à travers divers types d'investissement. Malgré les débats contradictoires sur l'utilité ou la dangerosité des investissements étrangers sur l'avenir des économies en développement, on peut noter que la plupart des pays en développement entreprennent les actions nécessaires pour attirer les investissements étrangers. Dans ce mouvement il apparait clairement que les investissements étrangers prennent le plus en plus d'importance dans l'économie grâce notamment a la révolution dans les TIC et grâce à un retour sur capital relativement élevé par rapport à d'autres types d'investissement .

Dans ce contexte l'Algérie, par l'abandon de l' « économie administrée », tente de favoriser les flux d'investissement étrangers dans tous les secteurs en général. Cependant malgré la promulgation d'un nombre impressionnant de textes juridiques et malgré la volonté officielle d'attirer les investissements étrangers, l'économie algérienne ne semble pas constituer un terrain favorable aux investissements étrangers.

مقدمة:

تغيرت أساليب التعاون و الشراكة و الاستثمار و تبادل التجارب و الخبرات بين الدول تبعا للتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية. فسارعت الجزائر على اثر ذلك بالاندماج بالاقتصاد العالمي

بغية مسايرة التطورات الدولية الحالية و محاولة لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة من هذه الظواهر الاقتصادية بعد ما عرفته من تعثرات في مسيرة تنميتها.

مشكلة الدراسة : إن المتأمل في واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقف عند الحجم المتواضع لهذه ، مما يدعو إلى التساؤل حول أسباب هذا التواضع رغم الجهود المبذولة.

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على إشكالية البحث، نورد الفرضيات التالية:

1- تحسين المناخ الاستثماري من شأنه جذب أن يزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

2- إن قلة الاستثمارات الأجنبية الواردة راجع أساسا إلى ضعف الجهود المبذولة لجذبها.

أهمية البحث: يرجع الاهتمام بهذا الموضوع لما للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمية للنهوض بالتنمية في الجزائر.

أهداف البحث: إن الغرض من تناولنا هذه الدراسة، ينصب حول تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد و تحليل جهود الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

2-دراسة واقع هذه الاستثمارات و ما الذي يحد دون ورودها .

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بما في ذلك من بيانات وإحصاءات ، إذ تورد هذه الورقة البحثية واقع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر وما بذل من جهود جذب وترويج.

أولا قوانين و تشريعات الاستثمار الأجنبي بالجزائر

بهدف ترقية المجال الاستثماري و تهيئة البيئة التشريعية له قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين التنظيمية المتتالية. جاء بعضها قبل فترة الإصلاحات –أي قبل التسعينات- و بعضها الآخر و الذي كان أكثر تحفيزا بعد مرحلة الإصلاحات.

1 -**قوانين ما قبل فترة الإصلاحات** كانت تلك القوانين تعكس السياسة القائمة آنذاك، و العاملة على تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي.

أ -قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963:

و الذي كان لا يسمح للمستثمرين الأجانب بالدخول إلا إذا كانت مشاريعهم تحقق أهداف الدولة، و تتماشى مع الاقتصاد الوطني. (1)

ب- **قانون الاستثمار الصادر في 1966**: كان أكثر تقيدا منه انفتاحا، حيث حصر نشاطات المستثمرين الأجانب في قطاعات معينة ثانوية (2)، بالإضافة إلى ما تضمنه من إمكانية للتأميم و عدم إمكانية تحويل الأرباح الصافية...الخ.

ج- **قانون 82-11**: حددت في هذا القانون نسبة الاستثمارات الخاصة في المشاريع المشتركة بنسبة لا تتعدى 49 % من رأسمال الشركة، و هدف هذا القانون إلى زيادة الطاقة الإنتاجية و التشغيل، و تحقيق التوازن الجهوي. (3)

د- **قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986**: جاء هذا القانون لتغطية بعض النقائص التي تضمنها القانون السابق له، فأظهر طرق تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و محفزة. إلا أن هذا الأخير لم يحقق الأهداف المرجوة منه. (4)

2- تشريعات بعد فترة الإصلاحات كانت التشريعات التي صدرت بعد فترة الإصلاحات أكثر تحررا، فعملت على إزالة العديد من العوائق الاستثمارية، حيث تم مثلا إلغاء نسبة الشراكة المحلية و الأجنبية، و برزت إمكانية حل النزاعات باللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة استحالة حله بينيا. و كان أول قانون في ذلك هو قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

أ- قانون النقد و القرض 90-10: ساهم هذا القانون بإعطاء دفعا قويا لتجديد التجارة الخارجية و حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، و الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

غير أن تطبيق هذا القانون في الواقع العملي شابته تخوفات من قبل المستثمرين الأجانب، خصوصا في شقه المالي، كون المشاكل المالية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة بالذات (ضعف التمويل، مديونية حادة، اختلال في التوازنات المالية)، جعلت المستثمرين الأجانب يتساءلون عن الكيفية التي سيتم من خلالها حرية انتقال رؤوس الأموال التي تستثمر في المشاريع المراد إقامتها. (5) . حيث مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 40 % من مبلغ التعهدات بما قيمته 1.33 مليار دولار أمريكي للفترة 1990-1993، مقابل 60 % بالنسبة للصيغ التي تفضل نشاطا تجاريا في الطور الأول. (*) كما يعود ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة إلى مدى إمكانية بنك الجزائر المالية للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط، المنصوص عليه في قانون النقد و القرض. (6)

ب- **القانون التشريعي 1993**: جاء هذا القانون ليعوض قانون النقد و القرض و يسمح بانسياب أكبر للاستثمارات الأجنبية، هذا مع ما حققه الاقتصاد من انفتاح و تحسن في بعض

مؤشراته الاقتصادية. فنشأت وكالة ترقية الاستثمارات متابعتها و دعمها APSI على غرار المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993. (7) و حسب المادة 03 من قانون 1993 فانه يجب أن يصرح بالاستثمار قبل البدء في تحقيقه، و ذلك أمام الوكالة السابقة الذكر.

فبعد تقديم المستثمر للتصريح و طلبه امتيازات من الوكالة، فان هذه الأخيرة ستقوم بدراسة مشروعه و الرد عليه في فترة لا تتجاوز 60 يوما من تاريخ الإيداع. و في حالة الرفض فان المستثمر بإمكانه تقديم طعن للهيئة الوصية للوكالة، و هي رئاسة الحكومة، لكي يدرس الطلب من جديد، ذلك في مدة لا تتعدى 15 يوما (المادة 9).

أما بالنسبة لتحويل رأس المال بالعملة الصعبة، و كذا تسهيلات الاستيراد، يعد البنك المركزي الجزائري الضامن الوحيد لذلك، حيث لا تتعدى فترة التحويل من الخارج 60 يوما (المادة 12)، و قد حدد الحد الأدنى للأموال الخاصة للمستثمر قانونيا، هذا ما تضمنته (المادة 13). و يتحقق المشروع في فترة لا تتعدى 3 سنوات (المادة 14). إلا في الحالات التي تسمح فيها الوكالة بإمداد المدة.

كما أنه من الممكن منح امتيازات إضافية عن طريق اتفاقية بين الوكالة الممثلة للدولة و المستثمر، يصادق عليها مجلس الحكومة و تنشر في الجريدة الرسمية في حالة ما ارتىء أن الاستثمار المعني من شأنه أن يعود بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية للدولة (المادة 15). (8) ، و على وقع هذا القانون ارتفع عدد المشاريع إلى 100 مشروع عام 2000 (عوض 60 مشروع عام 1999) بما يعادل 51826 مليون دينار جزائري. (9)

و كان منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات و يتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات. كما تم إنشاء الشباك الوحيد، و اعتماد السوق المالية كوسيلة لخصخصة المؤسسات العمومية، و قامت الجزائر بعقد اتفاقات كدليل على انفتاحها على الاستثمارات الأجنبية و تعديل تشريعاتها و من تلك الاتفاقيات نذكر على سبيل المثال: (10)

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف و تنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين و الدولة المضيفة.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات.
- الاتفاقية العربية المغربية لضمان الاستثمارات.

– تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حمايتها و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة.

ج– نشاط الترويج للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و متابعتها APSI (11)

قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومتابعته في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي أنشئت عام 1993 بغرض ترقية الاستثمار الخاص و جذب التدفقات الاستثمارية و مساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع و تزويدهم بالمساندة اللازمة خلال النصف الأول من عام 2000 باستقبال وفود من رجال الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع على فرص الاستثمار في مجال السياحة و البناء في مدينتي الجزائر و وهران و كذلك استضافت بعض رجال الأعمال من سنغافورة و فرنسا و إيطاليا للاطلاع على فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر. وفي إطار الإعداد لفعالية اقتصادية مشتركة نظمت الوكالة زيارتين للجزائر لوفد لبناني تم فيهما اطلاعات ميدانية، و لقاءات ثنائية و تقديم عروض حول الإطار القانوني و التشريعي للاستثمار في الجزائر و استعراض الاستثمار المتاحة. واستقبلت الوكالة وفودا من الصحافة العربية الفرنكوفونية و غرفة التجارة و الصناعة السويسرية الجزائرية و وفدا من المجموعة الاقتصادية "أرنيست" لبحث اقتراح مشروع تنمية المنطقة الحرة "بلارة" في ولاية جيجل، التي حدد المرسوم التنفيذي الصادر بشأنها عام 1997 الهدف من إنشائها في جذب الاستثمارات الأجنبية و دعم تصدير المواد المصنعة في المناطق الحرة و استغلال الامتيازات الاقتصادية لولاية جيجل في خلق حركة صناعية و توفير العديد من فرص العمل و تطوير التكنولوجيا و ربط الصناعة المحلية بالمستثمر الأجنبي.

وعلى صعيد آخر شاركت الوكالة في الندوة الأورومتوسطية التي عقدت في البرتغال خلال الفترة 28 فيفري إلى غاية 02 مارس 2000، كما شاركت في منتدى آسيا الذي عقد في اليونان خلال الفترة 25 إلى 28 مارس 2000. و قامت خلال هذه المناسبة بتقديم عروض حول مناخ الاستثمار في الجزائر و حوافز الاستثمار في القطاعات المختلفة و خاصة قطاع السياحة. و قد أطلقت الوكالة خدمة "النافذة الموحدة" لتسهيل مهمة المستثمرين و توفير الخدمات اللازمة لهم، و تواصل العمل على تفعيلها و أقامت موقعا شبكيا تقدم فيه معلوماتها الأساسية و تشير إلى أغراضها و تعرض البيانات الاقتصادية و للإجراءات الإصلاحية التي تنفذها الدولة مثل برنامج الخصخصة و برنامج إعادة الهيكلة الصناعية و كلفة العوامل الإنتاجية. و تتمتع الوكالة بعضوية التجمع العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA).

د– قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: تم تعديل قانون الاستثمار لسنة 1993 بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتضمن تطوير الاستثمار حيث قام هذا القانون بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خصخصتها إلى جانب قوانين أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها (12) و الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و كذا تسهيل كافة الإجراءات و تقديم المزيد من الضمانات للمستثمرين (وطنيين أو أجانب). لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية المحققة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات.

و عليه تم إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، و يملك هذا الشباك اللامركزي كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين، و صندوق لدعم الاستثمار يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية كالكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف و تعبيد الطرق. (13) و بالنتيجة تشكلت ثلاثة أجهزة بالجزائر للإشراف على و متابعة المشروعات الاستثمارية و هي:(14)

– المجلس الوطني للاستثمار (CNI) و التي يشرف عليه رئيس الحكومة، يتمثل دوره في: صياغة إستراتيجية و أولويات الاستثمار، تحديد المناطق المعنية بالتنمية، إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

– الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار و التي تعمل على تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخصخصة، و اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و التي حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات APSI. يشرف على هذه الوكالة الجديدة رئيس الحكومة كذلك، تعمل على استقبال و معالجة تصريحات الاستثمار و مساعدة المستثمرين على استكمال الإجراءات و إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية، حيث تمنح المزايا و التحفيزات من خلال القرارات التي تصدرها. فهي تتابع الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

و قد تم في هذا القانون إعفاء المستثمرين من عدة رسوم و ضرائب و قدمت على اثر ذلك عدة امتيازات جبائية و تحفيزات و ضمانات لم تمنح في أي قانون.

تمت المصادقة على الأمر 02 /03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمناطق الحرة، و كذا الأمر 03/03 المؤرخ في 19 جويلية المتعلق بالمنافسة، و الأمر 03/04 المؤرخ في 01 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها،
تهدف هذه التشريعات إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلغاء الاحتكار، حصر دور الدولة في ضبط و توجيه السوق، و كذا حماية الإنتاج الوطني من خلال سلسلة الإجراءات الوقائية التي تشمل إمكانية تدخل الدولة في لمنع استراد بعض المنتجات و التصدي للممارسات غير المشروعة مع تشجيع كل المبادرات الهادفة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات. كما صادق نواب المجلس الشعبي الوطني 2003/10/7 بالأغلبية على الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، هذا ما أدلى به وزير المالية السابق بن نشنهو، و يستجيب النص لمتطلبات انفتاح السوق الجزائرية , و ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب و البنوك الأجنبية بالجزائر.(15)

ثانيا التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة و توزيعها القطاعي

1– تطور تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر: عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى الجزائر تذبذبات خلال فترات مختلفة، كما أن هذه الانسيابات لم تكن متكافئة في اتجاهاتها القطاعية ذلك ما سيتم عرضه في التالي.

أ– فترة ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات: عرفت فترة ما بعد الاستقلال إلى نهاية السبعينات ندرة في تيارات الاستثمار المباشر الأجنبية، ويعود ذلك أساسا للمفاهيم السائدة المتخوفة من الهيئة الأجنبية، آن ذاك وكذا الشعارات والخطابات المنادية بالوطنية الاقتصادية و التنمية المستقلة، وما عرفته من تأميم للثروات(**) فبادرت السلطات الجزائرية بتحويل كافة وسائل الإنتاج، والقطاعات الإستراتيجية إلى ملكية الدولة (هذا ما تضمنه القرار رقم 38–62 المؤرخ في 23 نوفمبر1962) .(***)**جدول رقم1:التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالجزائر (1970–1979) الوحدة:** مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
القيمة	184	562-	68	144	724	220	342	300	209	34

المصدر : خروف منير،" الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة فعالة في التنمية –حالة الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع (اقتصاد المعرفة و العولمة) ، جامعة عنابة ، 2005-2006 ، ص88 ، نقلا عن : - S.F.I et FIAS : Société financière internationale, « l'investissement direct étranger », Leçons de l'expérience, 1997, p111-114.

– تدل القيمة السالبة على تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة فيما يخص تأميم قطاع المحروقات، كانت أغلبية هذه الاستثمارات تتجه لقطاع المحروقات بما نسبته 85% , كما أن الاستثمارات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة، أخذت أشكالا مختلفة عن تلك المباشرة تتجسد في مشروعات تسليم المفتاح في اليد، المنتوج في اليد، الدراسات والهندسة، والهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو نقل التكنولوجيا التي كانت تفتقر إليها الدولة وذلك في إطار ما يسمى " إستراتيجية التنمية عن طريق التصنيع المستقل" (16).

ب– فترة الثمانينات: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 1985 نسبة 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي متراجعة بذلك عن نسبة 1980 المقدرة ب 3,1 % (17) وللإيضاح أكثر سوف نعتمد على الجدول الموالي

جدول رقم2: التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (1980–1999)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	376	14	59-	0	1	0	7	4	15	13

المصدر خروف منير ، المرجع السابق الذكر ، ص89.

نلاحظ من الجدول أنه رغم تبني الجزائر لقانونين متتاليين (1982–1986) خلال هذه الفترة ، إلا أن الاستثمارات بها عرفت تراجعا، وقد يعود ذلك إلى تحفظ الحكومات المتعاقبة (****)، وتميز القوانين المذكورة أنفا بالتقييد أكثر منه تحفيزا (18)، كما أن الأوضاع الاقتصادية عرفت تدهورا نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات، وبداية ظهور بوادر أزمة المديونية الخانقة، وما انجر عنه من ارتفاع لمعدلات التضخم وعجز في الموازنة العامة للدولة.

ج– من التسعينات حتى الفترة الراهنة: نوجزها في الجدول التالي **جدول رقم 3: تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ونسبتها من تكوين رأس المال الخام(1990–2002)**

الوحدة : مليون دولار

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	متوسط 85-95	متوسط 99-02
القيمة	40	80	30	13	15	5	270	260	501	507	438	1196	1065	17	741,4

المصدر: علي همال ، فطيمة حفيظ، المرجع السابق الذكر، ص 190، نقلا عن:

-UNCTAD, World investment report 2003 « FDI policies for development National and International perspectives », country Fact sheet

إن الجزائر في بداية فترة التسعينات لم تتلق الاستثمارات الأجنبية إلا بنسب هامشية رغم إصدارها لقانون النقد والقرض 90-10، والمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات لسنة 1993، وكذا بداية الدخول في الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ويرجع هذا التأخر خلال تلك الفترة إلى الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار اللذين كانت تعيشها البلاد، بالإضافة إلى الأوضاع المالية المزرية وما خلفته المديونية الخانقة وتأخر عمليات الخصخصة للقطاعات الصناعية والخدمية على حد السواء.

وبتنفيذ جزء معتبر من برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي اللذان ساهما في تحسن المؤشرات الاقتصادية، وعودة الأمن والاستقرار للبلاد ، وظهور قوانين أكثر فعالية فيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية (قانون 2001) وفتح قطاعات كانت حكرا على جهاز الدولة ، أضف إلى ذلك دخول الجزائر في عدة اتفاقيات دولية، ومبادرات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتقديم المزيد من الحوافز والضمانات. زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للبلاد بعد النصف الثاني من عقد تسعينات القرن العشرين(19)، من 5 مليون دولار عام 1995، إلى 1065 مليون دولار عام 2002 . لقد تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر إلى 1,5 مليار دولار عام 2005 (20) بالمقارنة مع سنة 2004 أين بلغت ذات القيمة 2 مليار دولار مع قيام بعض المستثمرين الدوليين بتأجيل بعض المشروعات. فعلى الجزائر إذن زيادة جهودها للحفاظ على تدفقات الاستثمار من الخارج، لاسيما في الاتصال والترويج الفعال للفرص التي تتيحها السوق الجزائرية. حيث أن الجزائر، وبين سنتي 2001 و2005 ، اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة قدرت ب 6,7 مليار دولار. يأتي ذلك في ظل تبني الحكومة لخطة خماسية(2005-2010) بلغت قيمتها 80 مليار دولار مقارنة بالخطة التي سبقتها (1999-

2004) والتي بلغت حجم الإنفاق فيها 7,5 مليار دولار لتعزيز النمو الاقتصادي وتوليد الإيرادات اللازمة لإعادة بناء ما دمر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين (21) ومن المتوقع أن تستقطب الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة بحجم 7 ملايير دولار خلال سنة 2007. (22) وعن عمليات الاندماج والتملك فإن ما حققته الجزائر خلال الفترة (1988-2002) لم يتعد 170 مليون دولار، وذلك في فترات متباعدة وقليلة جدا. وقد يعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة الخصخصة بالبلاد وسيطرة القطاع العام بها خاصة حتى نهاية التسعينات.

جدول رقم 4:المبيعات المحققة بالملايين الدولارات من عمليات الاندماج والتملك بالجزائر خلال الفترة (1988-2002).

السنة	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
القيمة	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	42	127	-	-

Source : World investment report 2003.

إن حجم الاستثمارات الخاصة، وخاصة الأجنبية في الجزائر يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، وغير كافي لإحداث نمو اقتصادي يساهم في التقليل من المعدّلات المرتفعة للبطالة. ويسجل تراكم قيمة الاستثمار الأجنبي عموما، مبلغ يعتبر محتشما مقارنة بالدول الأخرى في نفس مستوى اقتصاد الجزائر.

هذا التأخر في قائمة تسلسل البلدان على المستوى العالمي، مردّه عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم للجزائر بمبررات تتمحور أساسا حول عدم تهيئة المناخ الاستثماري في البلاد بالقدر الكافي من حيث المسببات الثقافية والسوقية والسياسية، والتي من شأنها إحداث معوقات تحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية منها على سبيل المثال عدم التأكد مع عدم الاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار.

الحقيقة أن تأخر الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، وان العشرية السوداء ساهمت بقدر واسع في عزوف الأوروبيين على الاستثمار في الجزائر، بل ساهمت كذلك في هروب الرأس مال المحلي لدول أخرى.

و عن عدد المشاريع المصرح بها بالمبالغ، و توزيعها القطاعي بالإضافة إلى أهم المستثمرين الأجانب للجزائر خلال الفترة 2002-2013 نورد الجدول التالي.

جدول رقم5:المشاريع المصرح بها في الجزائر 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91%	98 276	1,22%	29 372	3,44%
2003	1 622	3,05%	395 870	4,90%	34 476	4,04%
2004	874	1,64%	240 889	2,98%	24 719	2,90%
2005	843	1,58%	199 128	2,47%	43 597	5,11%
2006	2 145	4,03%	472 505	5,85%	47 748	5,59%
2007	4 323	8,12%	654 665	8,11%	87 983	10,31%
2008	6 687	12,57%	1 325 064	16,41%	92 005	10,78%
2009	7 594	14,27%	462 679	5,73%	68 774	8,06%
2010	6 386	12,00%	395 292	4,90%	64 091	7,51%
2011	6 434	12,09%	1 335 448	16,54%	128 491	15,06%
2012	6 919	13,00%	776 530	9,62%	83 210	9,75%
2013	8 895	16,72%	1 716 136	21,26%	148 943	17,45%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، على الموقع الشبكي: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur ، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/07/10.

لقد انتقل عدد المشاريع المصرح بها (و كذلك من حيث البالغ)، من 485 مشروعا عام 2002 إلى 8895 مشروعا سنة 2013، بإجمالي 53207 مشروعا خلال الفترة المدروسة، وهي زيادة معتبرة إلى حد ما، ترجع إلى تحسن أوضاع المناخ الاستثماري، حجم الطاقة الاستيعابية للبلد و البرامج و السياسات المنتهجة، بالإضافة إلى تأزم الوضع السياسي و الأمني في العديد من الدول الشقيقة. أما فيما يخص مناصب الشغل المتوفرة فقد ارتفعت كذلك من سنة إلى أخرى، لتصل إلى إجمالي 853409 منصب شغل. و الشكل الموالي يرصد لنا هذا التطور. لقد استأثر الاستثمار الأجنبي ب 468 مشروعا من الإجمالي المخصص للفترة 2002-2013 أي نسبة 0.9 بالمائة، لكن بمبلغ وصل إلى ربع المبلغ المخصص. و عن مناصب الشغل الموفرة فترجع بالأغلبية إلى الاستثمارات المحلية(89 بالمائة).

جدول رقم 6:توزيع المشاريع المصرح بها في الجزائر حسب نوع المستثمر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	52 739	99,1%	6 050 318	74,9%	759 366	89,0%
الاستثمار الأجنبي	468	0,9%	2 022 164	25,1%	94 043	11,0%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق الذكر.

و عن توزيع هذه المشاريع قطاعيا، نجد أن قطاع النقل لوحده حصل على 29145 مشروعا بنسبة 54.78 بالمائة، إلا أنه بالرجوع إلى مبالغ هذه الاستثمارات نجد أن القطاع الذي حصل على القيمة الأكبر هو القطاع الصناعي بنسبة 49.97 بالمائة رغم حصوله على 12.42 بالمائة فقط من عدد المشاريع مقابل 8.98 بالمائة من الإجمالي المبالغ لقطاع النقل، هذا إن دل على شيء، فهو يدل على السياسات المتبعة من إعطاء الأولوية لهذا القطاع لإعادة بعثه و كذى ضخامة هذا القطاع و مستلزماته. و الجدول الآتي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم 7:التوزيع القطاعي للمشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	735	1,38%	85 248	1,06%	43 250	5,07%
البناء	10 124	19,03%	1 206 137	14,94%	219 795	25,75%
الصناعة	6 607	12,42%	4 033 666	49,97%	271 385	31,80%
الصحة	620	1,17%	82 685	1,02%	14 368	1,68%
النقل	29 145	54,78%	725 264	8,98%	147 215	17,25%
السياحة	489	0,92%	886 445	10,98%	43 871	5,14%
الخدمات	5 481	10,30%	665 037	8,24%	93 995	11,01%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,46%	15 500	1,82%
الاتصالات	4	0,01%	350 486	4,34%	4 030	0,47%
المجموع	53 207	100%	8 072 482	100%	853 409	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

2-أهم المستثمرين الأجانب بالجزائر : يمكن إيجاز أهم المستثمرين الأجانب بالجزائر في الجدول التالي وذلك خلال(1998-2001)**جدول رقم 8**:**أهم المستثمرين في الجزائر**

الوحدة: مليون دولار

الدول	1998	2000	1999	2001	المجموع
و.م.أ	256,891	205,664	89,882	354,369	**906,806**
مصر	0,051	0,100	0,003	362,992	**363,146**
فرنسا	76,656	49,472	137,460	80,413	**344,001**
أسبانيا	16,209	35,596	16,373	152,867	**221,045**
إيطاليا	92,820	9,262	11,800	34,383	**148,265**
ألمانيا	20,062	66,509	7,836	37,791	**132,198**
هولندا	2,812	1,308	0,623	71,944	**76,687**
إنجلترا	36,015	14,206	2,001	23,254	**75,476**
الصين	16,648	21,092	2,787	8,818	**49,345**
بلجيكا	14,602	4,484	0,571	12,384	**32,041**

Source: UNCTAD, Investment report 2003, FDI polices for development : National and International perspectives, country fact street.

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أول مستثمر بالبلد بما قيمته 906,806 مليون دولار خلال الفترة(1998-2001)، تليها مصر بما يعادل 363,146 مليون دولار. أما الاستثمارات الأوربية بالجزائر نلاحظ أنها على العموم لم تعرف تطورات مستمرة خلال المدة المدروسة،إذ شهدت فترات تراجع خاصة سنتي 1999 و 2000، وتعد كل من فرنسا(344,001 مليون دولار)،أهم متعامل أوربي مع الجزائر، تليها أسبانيا، ايطاليا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا على الترتيب. كما نشير إلى أن الصين بدأت تأخذ حصة لها في الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر .

جدول رقم 9: المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
اوروبا	257	521 531	48 408
فيما بينها الاتحاد الاوربي	**205**	**444 845**	**37 069**
اسيا	34	98 580	5 103
امريكا	10	61 850	3 473
الدول العربية	154	1 237 112	35 230
افريقيا	1	1 000	30
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	11	99 117	1 535
المجموع	**468**	**2 022 164**	**94 043**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوربي من حيث عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر الدول العربية ب 154 مشروعا، لكن إذا ما ذهبنا إلى قيمتها، نجد أنها تحتل المكانة الأولى(بنسبة61.17 بالمائة) في قيمة المشاريع الأجنبية من حيث المبلغ(1237112مليون دج).

لقد تمركزت الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي من حيث العدد ب 260 مشروعا(55.56 بالمائة)، القيمة 1301291مليون دينار جزائري(64.35 بالمائة)، والعمالة الموفرة 45192 منصب شغل(48.05 بالمائة).

جدول رقم 10:التوزيع القطاعي للمشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

القيمة بمليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	8	1,71%	4 747	0,23%	514	0,55%
البناء	75	16,03%	48 345	2,39%	16 196	17,22%
الصناعة	260	55,56%	1 301 291	64,35%	45 192	48,05%
الصحة	6	1,28%	13 573	0,67%	2 196	2,34%
النقل	17	3,63%	12 127	0,60%	1 497	1,59%
السياحة	9	1,92%	445 592	22,04%	13 980	14,87%
الخدمات	92	19,66%	107 049	5,29%	12 968	13,79%
الاتصالات	1	0,21%	89 441	4,42%	1 500	1,60%
المجموع	468	100%	2 022 164	100%	94 043	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2013 "، المرجع السابق ذكره.

و عن الثلاثي الأول لسنة 2014 فان قيمة مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر تضاعف(23) ليصل إلى 682 مليار دينار (2632 مشروعا و 51600 منصب شغل)، منها 129 مليار دينار استثمارات أجنبية مباشرة (17 مشروعا و 11100 منصب شغل)، مقابل 305 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2013، هذا ما يؤكد التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة (حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) في قانون المالية 2014، خاصة المتعلقة بالمستثمرين الأجانب، و متابعة تنفيذ مشاريع التنمية للمؤسسات العمومية الاقتصادية بما فيها الصناعية التي لعبت الدور المهم و الأساسي لإعادة بعث الاستثمار في الجزائر.

إن الاستثمارات المحلية للثلاثي الأول من سنة 2014 تبقى الأكبر من حيث القيمة ب 553 مليار دينار(81 بالمائة من المبلغ الإجمالي)، عدد المشاريع ب 2615 مشروعا (99.4 بالمائة من العدد الإجمالي)، و عدد مناصب الشغل ب40500 منصب (78 بالمائة من عدد المناصب الإجمالي).

أما فيما يخص توزيعها القطاعي، فقد استأثر القطاع الصناعي ب 482 مشروعا ما نسبته 18.31 بالمائة، و فيما يخص القيمة فقد حصل على النسبة الأكبر (76.59 بالمائة) بمبلغ 522 مليار دينار، و يوفر 26313 منصب شغل (ما نسبته 50.99 بالمائة من الإجمالي).

خلاصة: يمكن إيجاز نتائج الدراسة في التالي:

– على اثر التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي اليوم، و التي من بينها بزوغ ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل، يرفع من مستويات التنمية للبلد المضيف له، و يحقق انسيابا للمعرفة و التكنولوجيا المتطورة، سعت الجزائر كباقي الدول – سواء متقدمة أو متخلفة – إلى اجتذاب حصة منه، و رغبة في زيادتها.

– إن هذه الاستثمارات ناتجة عن ظروف خاصة، توجب شروطا مميزة.

– نظرا للمنافسة الدولية في إعطاء الامتيازات و الضمانات لهذه الاستثمارات، عملت الجزائر على إصدار قوانين و تشريعات تنظيمية متتالية و اتبعت برامج تصحيحية، وقدمت ضمانات و منحت امتيازات، و عقدت اتفاقات، و فتحت قطاعات كانت حكرا على جهاز الدولة، كل ذلك يهدف إلى تحسين مناخها الاستثماري و تهيئته لجذب عدد أكبر من المستثمرين.

و على اثر ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

– يعتمد المستثمر الأجنبي في قراره الاستثماري على مختلف المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار و التي على إثرها يحدد دخوله للبلد أو لا، و بالرجوع إلى هذه المؤشرات بالجزائر، و رغم تحسنها في السنوات الأخيرة، يلاحظ ضعفها مقارنة مع تلك المسجلة بدول نامية أخرى، الشيء الذي لا يحفز الاستثمارات الأجنبية للإقبال على البلد و يدعو إلى إعادة النظر في الأساليب المتبعة لجذبه.

– إن التدفقات الاستثمارية التي شهدتها الجزائر عرفت تذبذبات خلال فترات مختلفة، بتوزيع قطاعي لا متكافئ. كل ذلك يستدعي تكثيف الجهود و توفير كافة المعلومات و البيانات للمستثمر الأجنبي.

– التأكيد على ضرورة تأهيل مؤسساتي و استكمال الإصلاحات الاقتصادية ذات الصلة ، حتى تتحقق الاستفادة المثلى من الاستثمار الأجنبي و ما يتيحه من خبرات، و حتى كذا استراتيجيات التنمية بالبلد.

المراجع:

(1) حفيظ فطيمة ، "الشركة الأورومتوسطية و إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع (تحليل مالي)جامعة باتنة ، 2002-2003، ص79.

(2) الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/12/15، المتضمن قانون الاستثمارات.

(3) A.Toudjine, "Comment investir en Algérie", ENAL, Alger, 1999, P65.

(4) مرداوي كمال، "الاستثمار الأجنبي و عملية الخصخصة في الدول المتخلفة"، في (الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة)، جامعة سطيف، 3-7 أكتوبر 2004، ص10.

(5) علي همال و فطيمة حفيظ ، "آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في (مجلة بحوث اقتصادية عربية)، العددان 34 و 35 ، 2005، ص 185.

(*) البيع على حالة في ظل نظام أصحاب الامتياز (90 % من تعهدات الصيغ المفضلة للنشاط التجاري في الطور الأول)، و البائعين بالجملة. و لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

- Banque d'algerie. Direction des mouvements de capitaux, « bilan des investissements agrées par le conseil de la monnaie et du crédit ; Media banque N°10, 1995, P15 et 22.

(6) علي هملال و فطيمة حفيظ ، المرجع السابق الذكر، ص188.

(7) الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 1993/10/5 ، والمتعلق بدعم و ترقية الاستثمار، العدد 64، 1993.

(8) بن حبيب عبد الرزاق، بومدين (م) حوالف رحيمة، "الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، في (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية) محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECONA 3000 ، 21-22 مارس 2002، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 229.

(9) Agence de promotion et de suivi des investissements, division du guichet unique, "Bilan des projets d'investissements du 13/12/1993 au 31/12/2000.

(10) تشام فاروق، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية"، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECONA 3000، مرجع سابق الذكر، ص263.

(11) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في (مجلة ضمان الاستثمار)، السنة الثامنة عشر، العدد 148، سبتمبر 2000، ص3.

(12) الجريدة الرسمية، العدد 47 سنة 2001.

(13) صالح صالحي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي"، في (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001، ص10.

(14) قويدري محمد، "المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس و الجزائر"، في (المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية)،)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, سكيكدة , 14و15مارس 2003، ص9.

(15) المجلس الشعبي الوطني، ملخص محاضر الجلسات، "محضر مختصر عن الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2003 على الموقع الشبكي: www.apn-dz.org/apn/arrabic/seansesa/octobre-2003.html

(**) حيث تم تأميم أكثر من 11 شركة عاملة في استخراج الحديد و الرصاص و النحاس و الزنك في ماي 1966، بعد سنة من التصحيح الثوري الذي قام به مجلس الثورة بالجزائر، و تحولت ملكيتها للقطاع العام، كما عمد إلى التأميم التدريجي لقطاع النفط و الغاز عند صدور قانون 1965، و في المجال الزراعي تجسد التسيير الذاتي لمختلف المزارع كعملية من عمليات الإصلاح الزراعي.

(***) راجع في ذلك:

- Abdel Hamid-Brahimi, « économie Algerienne », ed : DAHLEB, Alger, 1991, P84.

(16) فارس فضيل، ،"الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة السعودية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (فرع تحليل اقتصادي)،الجزء الأول، جامعة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر،2005-2004 ، ص287.

(17) تقرير التنافسية العربية 2003 ، ص52.

(****) تحفظت الحكومات المتعاقبة خلال تلك الفترة تجاه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة باستثناء قطاع المحروقات، حيث استمر المستثمرون الأجانب بالتدخل عبر استراتيجيات كالتراخيص مثلا.

(18) فارس فضيل، المرجع السابق الذكر، ص288.

(19) خلال سنتي 2001-2002 احتلت الجزائر المرتبة الأولى في مجموع دول شمال إفريقيا و المرتبة الثالثة إفريقيا، كما رتبت الدولة 50 سنة 2002 في إجمالي 196 دولة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها لكن يبقى الأداء الفعلي ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات.

(20) جريدة الخبر اليومية، السنة الثالثة عشرة، العدد 4089، الصادرة يوم 2004/05/18 صفحة الاقتصاد.

(21) اليوم الالكتروني،" تراجع الاستثمار الأجنبي بالجزائر إلى 1.5 مليار دولار"، الوكالات- الجزائر، السنة الأربعون العدد 11954، 2006/3/8، مقال على الموقع الشبكي:www.alyaum.com/index.php

(22) "الدول العربية لا تستقطب سوى 2%من الاستثمارات الأجنبية"، مقال على الموقع الشبكي:www.djazairnews.info/akhbar.htm

(23)ANDI, « Algérie: les investissements ont plus que doublé au 1er trimestre 2014 », sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/presse, consulté le 17/08/2014.

الرفاه الاقتصادي ودوره في حدوث الإعاقات الناتجة عن حوادث المرور في المملكة العربية السعودية

د/ عماد حسنين الصعيدي

كلية العلوم الادارية والمالية

جامعة الطائف السعودية

الملخص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين توزيع الشرائح الاقتصادية والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السيرفي المملكة العربية السعودية. ولتحقيق اهداف الدراسة ، تم اجراء دراسة مسحية لمجتمع الدراسة الذي شمل الطلبة الملتحقين بالصفوف المتوسطة و الثانوية في بعض المدارس وطلبة الجامعة، وللتوصل الى النتائج الدقيقة تم استخدام الأساليب الإحصائية تحليل التباين ، ونتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية .

أظهرت النتائج أن من أكثر الفئات العمرية المعرضة لحوادث السير وبالتالي الإعاقات وخصوصا الإعاقة الحركية هي من فئة الشباب وخصوصا الفئة العمرية بين 18-20 عاما ، أما علاقة ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير فقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين المستوى المعيشي والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير .

Abstract

Studies show that car crashes that result due to youth negligence is the leading cause of physical injuries and subsequent handicaps.

This proposal aims at delineating the relationship between economic well- fair of Saudi society and the rising rates of the various forms of physical handicap in the kingdom .

In this study , percentage contribution by youth drivers, which is know for its incompliance with the rules and regulations, in farther complicating this serious problem . will be thoroughly evaluated data will be collected from the records of the public control archives , Questioners and surveys to be conducted in such away that will answer the major questions raised in this proposal.

مقدمة

إن للرفاه الاقتصادي في أي مكان ، دور كبير في تحسين المستوى المعيشي وكذلك المستوى الاجتماعي ،وبالتالي لا بد أن يكون هنالك سهولة في امتلاك أدنى شيء من مستويات الحياة الاقتصادية ، وفي موضوع دراستنا فان هنالك فئة تشكل نسبة لا بأس فيها في المجتمع ألا وهي فئة الشباب التي يجب أن تولى في أي مجتمع الرعاية والاهتمام ،هذه الفئة التي تستطيع امتلاك السيارات وقيادتها بكل سهولة ويسر وبالتالي فان عدم الاهتمام بهذه الفئة وعدم إرشادها

وتوعيتها حول ماهية هذه الأداة التي هي سلاح ذو حدين ، إن لم يتم استغلالها بالشكل المناسب والأمثل فإنها ستقود بالفعل إلى الدمار وبالتالي فان طيش واستهتار هذه الفئة أثناء قيادة السيارات وعدم الالتزام بالقوانين يؤدي إلى حوادث السير وبالتالي إلى ظهور الإصابات والإعاقات الناتجة عنها بما فيها الإعاقات الحركية وبخاصة بين فئة الشباب .

وبذلك فان الحوادث المرورية لا يقتصر بأثيرها على المجتمع ماديا واقتصاديا فقط لكنها تؤثر أيضا اجتماعيا ونفسيا ومعنويا ليس على المصابين وذوي الإعاقة فقط بل يمتد التأثير إلى أهاليهم وذويهم وأصدقائهم أي إلى المجتمع بأكمله .

وفي إحصائية للجمعية السعودية لطب الأسرة والمجتمع بينت أن عدد المعاقين في المملكة تجاوز (720) ألف معاق مشيرة إلى انه لا توجد إحصائيات دقيقة ويمكن أن يتجاوز عدد المعاقين هذا الرقم خاصة أن التعداد الذي تم مؤخرا لم يتم فيه حصر عدد المعاقين في كل منزل ، وقد تم الإشارة إلى أن عدد المعاقين في محافظة جدة قد تجاوز (60) ألف شخص مشيرا إلى أنها في تزايد مستمر وهي ناتجة في غالبيتها عن حوادث السيارات(1).

الدراسات السابقة.

أشارت دراسة (التويجرى واخرون ، 1425هـ) بعنوان "قيادة صغار السن وتأثيرها على المخالفات المرورية: إلى أن قيادة صغار السن للسيارات ظاهرة مميزة للمجتمع السعودي بسبب الرخاء الاقتصادي، والتهاون في تطبيق النظام حيال صغار السن، وعدم قيادة المرأة للسيارات، وكثرة عدد أفراد الأسرة الواحدة، والسماح باستخراج تصاريح القيادة قبل السن القانونية لاستخراج الرخصة، وإتباع بعض الأساليب الخاطئة للتنشئة الأسرية كالتدليل الزائد مثلاً.

وفي دراسة (**الأحمدى وآخرون , 2003**) بعنوان "حوادث نقل المعلمات والطالبات خارج المدن في المملكة العربية السعودية": شهدت المملكة خلال العقدين الماضيين نهضة شاملة في كافة المجالات، وبخاصة التعليم والمواصلات. وقد أدى ازدياد عدد الخريجات من المعلّمات، وزيادة عدد المدرس في القرى والهجر إلى تزايد أعداد المعلمات والطالبات اللاتي ينتقلن يومياًمن أماكن سكنهن في المدن إلى مواقع مدارسهن في القرى والهجر، مما يزيد من احتمالتعرضهن لحوادث مرورية. إضافة إلى أن تنقل المعلمات والطالبات في مركبات خاصة، وأخرى عامة ومسافات بعيدة يؤدي إلى ضعف مستوى التدريس والتعلم لهن، كما يؤثر في حياتهن العامة والخاصة في أسرهن ومجتمعهن. وقد استرعى ذلك انتباه المجتمع بكافة فئاته منمسئولين ومواطنين، ودفعه إلى طرح الظاهرة، ومحاولة إيجاد حلول عملية لها.

وقامت دراسة (التويجري وآخرون , 2001) بعنوان الحوادث والمخالفات المرورية لدى صغار السن والخصائص الشخصية والاجتماعية لمرتكبيها: دراسة ميدانية , والتي هدفت إلى معرفة أهم الخصائص الشخصية والاجتماعية لصغارالسن والتي تؤدي إلى ارتكابهم الحوادث المرورية وانتهاكات القواعد والقوانينالمرورية في المملكة العربية السعودية وتحديداً في مدن الرياض وأبها وحائل،الى الإجابة عن عدة تساؤلات هي:

1. ما حجم ظاهرة قيادة صغار السن للسيارات ؟وأسباب الحوادث والمخالفات المرورية الشائعة لدى هؤلاء الصغار؟ .
2. ما أنواعالمخالفات والحوادث المرورية الشائعة لدى صغار السن؟.
3. ما أهم الخصائص الشخصيةالمميزة لمرتكبي الحوادث والمخالفات المرورية من صغار السن؟.
4. ما أهم الخصائصالاجتماعية المميزة لمرتكبي الحوادث والمخالفات المرورية من صغار السن؟

أشارت دراسة (فيترسون ، فريث وكيل ، 2004) والتي حملت عنوان " الحوادث والإصابات والأذى الجسدي وتحليل الإصابات " ,اشتركت هذه الدراسة مع سابقاتها حول الإصابات والإعاقات الناتجة عن حوادث السير لدى فئة عمرية تحمل رخصة سواقة لأول مرة في عمر ال18عاما وبخاصة من خلال استخدام الدراجات النارية بالإضافة إلى السيارات ، وبينت أن الاستهتار وعدم التقييد بالقوانين يعود إلى الحوادث وبالتالي الإصابات .

بينما دراسة (ديفيد ، 2001) بعنوان :"أنظمة العناية بالأطفال المعاقين وسوق العمل" أشارت إلى أن من أهم الأسباب التي تصيب الحبل الشوكي هي حوادث وسائل النقل المختلفة من سيارات حيث تمثل هذه النسبة ما مقداره 51% من المعاقين بشكل عام وركزت هذه الدراسة على القوانين والتشريعات التي تضمن حق المعاقين حركيا في العمل .

ومن هنا نلاحظ أن أكثر الأسباب شيوعا لإظهار الإعاقة الحركية هي الأسباب البيئية والمتمثلة بحوادث السيارات وكذلك عوامل مختلفة تعود إلى أسباب شخصية كالتدخين أثناء القيادة وقطع الإشارة دون الانتباه لها .

وفي دراسة (هوتز وكاري ، 2001) والتي هدفت إلى تشريع القوانين لحماية الأطفال الذين يتعرضون للإصابات غير المتعمدة ، أظهرت أن حوادث السير تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى الموت والإعاقات للاطفال وهي تفوق بكثير تلك الناتجة عن الأطراف العضوية ، وبناء على تقديرات ونتائج المعهد الوطني لإحصاء حوادث السير فقد تم وضح التشريعات الملائمة والتي

تحمي حقوق الأطفال وقد ركزت الدراسة في بعض الجوانب على ان هناك علاقة طردية بين الرفاه الاقتصادي وازدياد حوادث السير.

أما في دراسة (شري ،1999) بعنوان " تخفيض نسبة تعرض الأطفال للإصابات الخطيرة " أشارت سجلات المرضى في ولاية ويسكنسون إلى عوامل الخطر المؤدية إلى إصابات خطيرة في الأطراف السفلية أثناء حوادث السير ، منها الإصابات الشديدة والمتضمنة الكسور والتهشم العظمي والإصابات في الأطراف السفلية ، حيث بينت الدراسة أن معدل الإصابات الخطيرة في الأطراف السفلية تراوحت إلى 2 من كل ألف شخص ممن يتعرضون لحوادث السير ، ونبين أن ما نسبته 16% من هؤلاء المصابين يعانون من إصابات بليغة في الأطراف السفلية ، وكان من مجموعة الأسباب المودية إلى حوادث السير هي السرعة الزائدة وصغر حجم السيارة . أما الجنس(ذكر ، أنثى) والسن وكذلك استخدام حزام الأمان فكانت عوامل ثانوية وتتعلق بالسائق أكثر من المرافقين .

بينما في دراسة قام بها لابوتيوكيسكينن (Laapotti&Keskinen ,1998) بعنوان " السلطة الرقابية حول تجنب الحوادث" والتى هدفت إلى إمكانية تطوير المهارات المختلفة للإنسان الذى يتعامل مع الآلات ذات التقنية العالية وذلك عن طريق تطوير عادات القيادة بالإضافة إلى إيجاد مقترحات وعادات تتناسب مع قيادة السيارة مثل تجنب قيادة السيارة عند تناول الكحوليات وركزت الدراسة أيضا على أهمية تطوير الخصائص الشخصية والاجتماعية لدى سائق المركبة وكان هناك علاقة طردية ما بين الخصائص الشخصية لدى قائد المركبة وبين إمكانيات المركبة الحديثة مثل المقاعد الآمنة وحزام الأمان وضرورة سلامة الإطارات بالإضافة إلى مراعاة وجود مرايا السيارات ذات الأبعاد المناسبة وشملت بيانات الدراسة كل حوادث السيارات المميتة التي ارتكبها صغار السن في فنلندا في المدى العمري من 18-21 سنة.

وبينت دراسة (آن و تسنيم ، 1997) ذات العنوان " حوادث السير، الإصابات والآثار الاقتصادية والتعويض في قانون العمل" إلى أهمية التشريعات والقانون في حماية من يتعرضون للإصابات والإعاقات الناتجة عن حوادث السير بين فئة الشباب في عمر ال 20 عاما وذلك من خلال طلب التعويض عن طريق المحاكم سواء كان التعويض عن الممتلكات المادية والخسائر الطبية والاقتصادية والمعاناة الجسدية والنفسية.

أما دراسة (جوزيف، 1997) التي تحمل عنوان " تشريعات العناية بالأطفال " فقد أشارت إلى أن حوادث السير تؤدي إلى إصابات مختلفة من الجسم : الرأس الرقبة والظهر، وهي

الأكثر شيوعا بالإضافة إلى إصابة الأطراف السفلية والتي غالبا ما تقود إلى الإعاقة الحركية حيث قامت الحكومة الأمريكية بإيجاد التشريعات المناسبة التي تكفل حقوق الأطفال المهنية.

مشكلة الدراسة

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى التقليل من حوادث السير التي ينتج عنها الكثير من الوفيات والإعاقات وبخاصة الإعاقة الحركية ، التي تعد احد النتائج المعاصرة للرفاه الاقتصادي المستخدمة من قبل فئة تعتبر من مقومات أي اقتصاد وهي فئة الشباب ،التي تعتبر احد أهم وابرز الأسباب في حوادث السير وضحاياه الرئيسة، وبالتالي تصبح المشكلة اكبر وأعمق إذا ما تم تجاهلها، ومن هنا أخذت الكثير من الدول على عاتقها إيجاد الحلول وتذليل الصعاب ليقودوا قاطرة الشباب إلى بر الأمان .

ووفقا لذالك تكمن المشكلة الأساسية في دراسة العلاقة بين الشرائح الاقتصادية والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير في المملكة العربية السعودية ، واثر ذلك على فئة الشباب .

تساؤلات الدراسة

تتركز أسئلة الدراسة فيما يلي :

1 - ما هي أكثر الفئات العمرية التي يمكن لها أن تتعرض لحوادث السير ؟

2 - هل للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب دور في زيادة حوادث السير.

3 - هل هناك علاقة بين ارتفاع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

مما تقدم تبين لدى الباحث أن هنالك مشكلة واضحة حول تزايد عدد الحوادث بين فئة الشباب وما يترتب على ذلك من إصابات وإعاقات وبالأخص الإعاقة الحركية ، وبما أن الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة العلاقة بين توزيع الشرائح الاقتصادية والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما يلي :

1 - تحديد أكثر الفئات العمرية التي تتعرض لحوادث السير في المملكة .

2 - تحديد الأسباب التي تقود الشباب إلى القيام بحوادث السير .

3 - تحديد العلاقة بين الرفاهة الاقتصادي وحوادث السير وما ينتج عنها من إعاقات حركية

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة.

تمثل أفراد الدراسة المسحية الطلبة الملتحقين بالصفوف المتوسطة و الثانوية في بعض المدارس ،واعتبر الطلبة في هذه الصفوف أفراد عينة الدراسة المسحية حيث بلغ عددهم 54 طالب وطالبة وكذلك طلبة جامعة الطائف في محافظة الطائف والبالغ عددهم 268 طالب وطالبة ,هذا وقد تم اختيار بعض المدارس التى تحتوى على طلبة المرحلة المتوسطة وكذلك طلبة المرحلة الثانوية حيث تعذر فى مدارس أخرى الحصول على المعلومات وذلك بسبب اعتذار الإدارة عن الموافقة على القيام بتوزيع الاستبانة.ويوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد الدراسة المسحية حسب متغيرات المستوى التعليمى , العمر , الجنس .**جدول (1)**

توزيع أفراد الدراسة المسحية حسب متغيرات المستوى التعليمى والعمر والجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	المستوى التعليمي	متوسط	51	15.8
		ثانوي	3	0.9
		جامعي	268	83.2
	المجموع		322	100
2	العمر	أقلمن 18 سنة	79	24.5
		من 18 سنة 20 سنة	135	41.9
		أكثرمن 21 سنة	91	28.3
		المفقود	17	5.3
	المجموع		322	100
3	الجنس	أنثى	122	37.9
		ذكر	200	62.1
	المجموع		322	100

* تم اختيار أفراد الدراسة بطريقة عشوائية

أسلوب جمع البيانات

لتحقيق ما تقدم من أهداف ، تم استخدام ما يلي :

جمع وتحليل المعلومات الإحصائية من خلال دوائر السير في المملكة العربية السعودية وكذلك من خلال مركز المعلومات الوطني ، أو الإحصاءات العامة حول حوادث السير لأكثر الفئات العمرية المعرضة لحوادث السير ، وهل للفئة العمرية علاقة بوقوع الحوادث وظهور الإعاقات الحركية
تم توزيع استبانه لفئة الشباب بغرض إجراء مسح إحصائي شامل لها حول مدى التقيد بالقوانين وقواعد السير وأخلاقيات القيادة ، ومدى إدراك الشباب لخطورة هذه الأداة ،والتعرف من خلالها على المستوى الاقتصادي لهذه الفئة ، وذلك من اجل معرفة مدى قدرة الشباب على الالتزام والتقيد بأخلاقيات القيادة ، ومدى تأثير ارتفاع المستوى الاقتصادي لهذه الفئة على المساهمة في حوادث السير أيضا .

أسلوب التحليل

لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث، اعتمد الباحث على منهجية تتمثل في الأسلوب الوصفي التحليلي لبعض البيانات الإحصائية المتوافرة عن حجم الحوادث المرورية، وتحليل تلك البيانات في ضوء القيم الاجتماعية السلبية المنتشرة على مستوى المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع السعودي بخاصة، تلك القيم التي ما تزال تؤثر في اتجاهات وسلوك قائدي السيارات على مستوى المدن العربية بشكل عام، والتي ينتج عنها الكثير من الحوادث التي تشكل خطراً على المستويين الفردي والمجتمعي. وقد قام الباحث بعملية جمع وتحليل المعلومات الإحصائية من خلال دوائر السير في المملكة العربية السعودية وكذلك من خلال مركز المعلومات الوطني ، و الإحصاءات العامة حول حوادث السير لأكثر الفئات العمرية المعرضة لحوادث السير ، وهل للفئة العمرية علاقة بوقوع الحوادث وظهور الإعاقات الحركية .

حيث تمثلت أداة الدراسة فى استبانه (ملحق 1) تم توزيعها على فئة الشباب بغرض إجراء مسح إحصائي شامل لها وهي مكونة من 46 فقرة تصف عدة أبعاد وهي ما يلي : مدى التقيد بالقوانين وقواعد السير وأخلاقيات القيادة ، ومدى إدراك الشباب لخطورة هذه الأداة ،والتعرف من خلالها على المستوى الاقتصادي لهذه الفئة ، وذلك من اجل معرفة مدى قدرة الشباب على الالتزام والتقيد بأخلاقيات القيادة ، ومدى تأثير ارتفاع المستوى الاقتصادي لهذه الفئة على المساهمة في حوادث السير أيضا .

لصياغة وتحديد فقرات الأداة (الاستبانة) تم مسح وتحليل الأدبيات السابقة سواء كانت عربية ام أجنبية للاستفادة منها فى بناء فقرات الأداة والتى اشتملت على (46) فقرة.
عرضت الصورة الأولية للاستبانة على مجموعة من المحكمين من المختصين فى هذا المجال وعددهم 10 محكمين مما يؤكد ة صدق أداة الدراسة, وبناءاً على الملاحظات التى تم الحصول عليها من

لجنة التحكيم , تم إعادة صياغة الفقرات وتبسيطها واستبدال الكلمات غير واضحة المعنى بكلمات أخرى واضحة , أما سلم الإجابة الذى استخدم فى هذا النوع من المقاييس فهو سلم ذو تدريجى خماسى (موافق بشدة , موافق , موافق إلى حد ما , غير موافق, غير موافق على الإطلاق). المقياس أسبوعا

تم إجراء دراسة استطلاعية للمقياس نفسه على ثلاثون طالباً من طلاب جامعة الطائف وقد استغرق تطبيق المقياس أسبوعاً كاملا حيث هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية الى معرفة مدى مناسبة الفقرات لما وضعت لقياسه بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية , وابداء الملاحظات.

للحصول على أداة قادرة على جمع معلومات دقيقة لابد أن تكون تلك الأداة قادرة على إعطاء إجابات ثابتة نسبياً، ويعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة. لذلك قام الباحثون بتطبيق أداة الدراسة على أفراد عينة الثبات والمكونة من (30) فرداً من خارج أفراد عينة الدراسة، وتم التحقق من الثبات .

تم استخدام الأساليب الإحصائية تحليل التباين الأحادي لدلالة الفرق بين متوسطات التعرض لحوادث السير حسب متغير الفئة العمرية

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للتعرض لحوادث السير حسب الفئة العمرية، نتائج اختبار T لعينة واحدة ، وذلك من خلال استخدام أكثر المقاييس شيوعاً، وهي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرض لحوادث السير تبعاً لمتغير الفئة العمرية

النتائج ومناقشتها

نتائج الدراسة.

أجريت هذه الدراسة بهدف دراسة العلاقة بين توزيع الشرائح الاقتصادية والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير في المملكة ، وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن **الاسئلة التالية:**

1 - ما هي أكثر الفئات العمرية التي يمكن لها أن تتعرض لحوادث السير ؟

2 -هل للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب دور في زيادة حوادث السير؟

هل هناك علاقة بين ارتفاع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير؟

وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي :

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :"ما هي أكثر الفئات العمرية التي يمكن لها أن تتعرض لحوادث السير ؟ للإجابة على هذا السؤال قام الباحثون بالاستعانة باختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعرفة أي الفئات العمرية الأكثر تعرضاً لحوادث السير، وكما هو موضح في الجدول (2) .**جدول (2)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرض لحوادث السير تبعاً لمتغير الفئة العمرية**

الفئة العمرية	أقل من 18 سنة		من 18 . 20 سنة		أكثر من 21 عاماً	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعرض لحوادث السير	3.54	0.54	3.95	0.36	3.85	0.70

يتضح من الجدول (2) أن أعلى المتوسطات الحسابية للتعرض لحوادث السير كان لدى المستجيبين من الفئة العمرية من 18 . 20 عاماً حيث بلغ (3.95) بانحراف معياري (0.36). ولمعرفة دلالة هذا الاختلاف حسب متغير الفئة العمرية،تمإجراءاختبارتحليل التباين الأحادي والجدول (3) يبين ذلك . . (One Way ANOVA)**جدول (3)**نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفرق بين متوسطات التعرض لحوادث السير حسب متغير الفئة العمري

	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.*
التعرض لحوادث السير	بين المجموعات	8.005	4.003	2	13.957	0.000
التعرض لحوادث السير	بين المجموعات	8.005	4.003	2	13.957	0.000
	داخل المجموعات	81.446	0.287	284		
	المجموع	89.451		286		

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (3) وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التعرض لحوادث السير يعزى للفئة العمرية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي (F) دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (13.957).

ولمعرفة مصدر هذا الفرق فقد أُستخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف أي مستوى من مستويات الفئات العمرية الأكثر تعرضاً لحوادث السير.

وكما هو موضح بالجدول (4). وقد تبين أن هناك فرق دال إحصائياً بين المستجيبين من الفئتين العمريتين أقل من 18 سنة ؛ من 18 سنة . 20 سنة بقيمة بلغت (0.4043) وذلك لصالح المستجيبين من الفئة العمرية من 18 سنة . 20 سنة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) بالمقارنة من الفئة العمرية أقل من 18 سنة بمتوسط حسابي بلغ (3.54). بالإضافة إلى وجود فرق دال إحصائياً بين المستجيبين من الفئتين العمريتين من 18 سنة . 20 سنة ؛ الفئة العمرية أكثر من 21 عاماً بقيمة بلغت (0.3101) وذلك لصالح المستجيبين من الفئة العمرية من 18 سنة . 20 سنة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) بالمقارنة من الفئة العمرية أكثر من 21 عاماً بمتوسط حسابي بلغ (3.85).

جدول (4) نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للتعرض لحوادث السير حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	أقل من 18 سنة	من 18 سنة . 20 سنة	أكثر من 21 عاماً
أقل من 18 سنة	.	0.4043*	0.3101*
من 18 سنة . 20 سنة	.	.	0.0941
أكثر من 21 عاماً	.	.	.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشباب في الفئة العمرية 18-20 عاما يتعرضون لحوادث السير أكثر من الفئات الأخرى حسب التحليلات الإحصائية.. وقد تبين أن هناك فرق دال إحصائياً بين المستجيبين من الفئتين العمريتين أقل من 18 سنة ؛ من 18 سنة . 20 سنة وذلك لصالح المستجيبين من الفئة العمرية من 18 سنة . 20 سنة. بالإضافة إلى وجود فرق دال إحصائياً بين

المستجيبين من الفئتين العمريتين من 18 سنة . 20 سنة ؛ والفئة العمرية أكثر من 21 عاماً) وذلك لصالح المستجيبين من الفئة العمرية من 18 سنة . 20 سنة .

النتائج المتعلقة **بالسؤال الثاني** :

هل للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب دور في زيادة حوادث السير ؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثون بالاستعانة باختبار T لعينة واحدة ، وكما هو موضح في الجدول (5) **جدول (5) نتائج اختبار T لعينة واحدة**

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig.*
دور الاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير في زيادة حوادث السير	229	3.661	0.373	26.771	1.645	228	0.000

يتضح من الجدول (5) أن هناك دور للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب ودوره أيضا في زيادة حوادث السير وهذا ما أظهرته نتائج التحليل من خلال قيمة T المحسوبة البالغة (26.771) وهي أعلى من الجدولية ودالة عند مستوى احتمالي (0.05) فأقل

جدول (6)نتائج اختبارTلعينة واحدة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig.*
ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير	291	4.049	0.384	46.599	1.645	290	0.000

يتضح من الجدول (6) أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير وهذا ما أظهرته نتائج التحليل من خلال قيمة T المحسوبة البالغة (46.599) وهي أعلى من الجدولية ودالة عند مستوى احتمالي (0.05) فأقل.

مناقشة النتائج

تبين من خلال النتائج التى تم التوصل إليها بشان السؤال الأول: ما هي أكثر الفئات العمرية التي يمكن لها أن تتعرض لحوادث السير ؟

أن أعلى المتوسطات الحسابية للتعرض لحوادث السير كان لدى المستجيبين من الفئة العمرية من 18 . 20 عاماً حيث بلغ (3.95) بانحراف معياري (0.36)، وأن أدنى متوسط كان لدى المستجيبين من الفئة العمرية أقل من 18عاما حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.54) بانحراف معياري بلغ (.54). ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول أن الفئة العمرية من 18 . 20 عام والتي استجابت على أداة الدراسة أظهرت مشكلات أكبر من الفئات العمرية الأخرى في تعرضها لحوادث السير مقارنة بالشباب دون سن ال 18 عاما وكذلك الشباب فوق سن ال 21 عاما . وهذا يبين لنا أهمية هذه الفئة وحاجتها إلى الرعاية وتقديم خدمات التوعية المرورية والمساعدة من كافة الجهات المسئولة .

وبينت دراسة (التويجري وآخرون , 2001) بعنوان الحوادث والمخالفات المرورية لدى صغار السن والخصائص الشخصية والاجتماعية لمرتكبيها: دراسة ميدانية أن 86.8% من عينة الطلابمجتمعة يقودون السيارات ، منهم 89% من طلاب المرحلة الثانوية . هذه الدراسات جميعا

اتفقت بشكل كبير مع الدراسة الحالية في أكثر الفئات العمرية المعرضة لحوادث السير التي تراوحت بين 18 – 20 عاما .

وبخصوص النتائج التى تم التوصل إليها بشأن السؤال الثاني : **هل للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب دور في زيادة حوادث السير ؟**

بينت النتائج أن هناك دور للاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب ودوره أيضا في زيادة حوادث السير وهذا ما أظهرته نتائج التحليل من خلال قيمة T المحسوبة البالغة (26.771) وهي أعلى من الجدولية ودالة عند مستوى احتمالي (0.05) فأقل ، وتعتبر هذه النتيجة منطقية ، حيث يمكن تبرير ذلك في نزعة الشباب إلى الاستهتار والطيش وعدم التقيد بالقوانين كثرة الدراسات التي تناولت هذه الأمور التي تؤدي بالشباب إلى التسبب بالحوادث . ومن الأمثلة على تلك الدراسات التي اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية دراسة ليونج وهوجينين(Yung&Huguenin,1992) حيث قامت الدراسة بتحديد أهم العوامل التي ترتبط بالحوادث وهي الحاجة للاستثارة والقيم وان الاستهتار وعدم التقيد بالقوانين من أهم المسببات لحوادث السير.

وفيما يخص النتائج التى تم التوصل إليها بشأن السؤال الثالث : هل هناك علاقة بين ارتفاع المستوى المعيشي لإفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير وهذا ما أظهرته نتائج التحليل من خلال قيمة T المحسوبة البالغة (46.599) وهي أعلى من الجدولية ودالة عند مستوى احتمالي (0.05) فأقل. وهناك الكثير من الدراسات التي أشارت إلى نفس النتيجة ومنها ما يلي :

دراسة (هوتز وكاري ، 2001) والتي هدفت إلى تشريع القوانين لحماية الأطفال الذين يتعرضون للإصابات غير المتعمدة ، أظهرت أن حوادث السير تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى الموت والإعاقات للأطفال وهي تفوق بكثير تلك الناتجة عن الأطراف العضوية والاقتصادية والمعاناة الجسدية والنفسية وهذا دليل على أن هناك جوانب اقتصادية مهمة لها دور وجانب في ظهور الحوادث والإعاقات الناتجة عنها.

وينعكس هذا الارتفاع فى مستوى الدخل على توفير مستويات مرتفعة من الأمان داخل السيارات المملوكة لمواطنى دول أوروبا الغربية وهو ما أدى إلى انخفاض نسب الوفيات جراء حوادث السير مقارنة بمثيلاتها فى دول أوروبا الشرقية .

يتضح مما سبق أن النتائج أظهرت أن من أكثر الفئات العمرية المعرضة لحوادث السير وبالتالي الإعاقات وخصوصا الإعاقة الحركية هي من فئة الشباب وخصوصا الفئة العمرية بين 18-20 عاما ، وان من أكثر الأسباب وراء حوادث السير هو الاستهتار والطيش وعدم التقيد بقواعد وقوانين السير من قبل الشباب وهذا ما اتفقت عليه الدراسة الحالية ودراسات سابقة كثيرة ، أما علاقة ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وارتفاع نسبة الإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير فقد أظهرت الدراسة الحالية أن هناك علاقة طردية بين المستوى المعيشي والإعاقات الحركية الناتجة عن حوادث السير وهذا ما اتفقت عليه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في حين اختلفت دراسة جورج وآخرون(George et al ,1995) مع الدراسة الحالية .

انيا: التوصيات

1. تفعيل وتطوير برنامج الفحص الدوري, بحيث يكون متوافراً لدى جميع إدارات وشعب المرور التي تقوم بإصدار رخص السير الجديدة أو تجديدها مع إيجاد آليات فاعلة لمتابعة ذلك.
2. تفعيل لائحة نظام المخالفات من خلال تطوير سجل السائق بالتنسيق مع مركز المعلومات الوطني بما يكفل توفير كامل المعلومات الشخصية لسجل السائق وإعادة النظر في لائحة النقاط بما يتلاءم مع حجم المخالفة.
3. العمل على إيجاد برنامج إعادة تأهيل لمرتكبي الحوادث بحيث يحتوى هذا البرنامج على الجوانب المتعلقة بالكفاءة الطبية أو القدرات الطبية والنفسية والمعلوماتية لقائد السيارة على أن ينظم هذا البرنامج من خلال الإشراف والمتابعة من المحاكم المرورية المتخصصة.
4. تطوير العمل العربي في مجال السلامة المرورية, من خلال تشجيع إنشاء جمعيات أهلية للسلامة ومنع الحوادث, تشكل في معظمها آلية عربية مهمة, تنضوي تحت مظلة المنظمة العربية للسلامة, للوقاية من حوادث الطرق بحيث تكون هذه الجمعيات نواة مهمة, وقوة دافعة للمنظمة الأم, وإعطائها صفة أقوى مما هي عليه حالياً.
5. دور الأسرة الفعال في تنشئة الفرد وتوجيه سلوكه اجتماعياً وأمنيا وحماية الأطفال من مخاطر الحوادث.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1) فضيل بوجلال،محاولة تقييم التكلفة الاقتصادية للحوادث المروريةفي الجزائر، رسالة ماجستير،جامعةالحاج لخضر- باتنة –كليةالعلوم الاقتصادية وعلومالتسيير،2010.

2) أحمد محمد الزعبى, **التربية الخاصة للموهوبين والمعوقين**, دار زهران , عمان , الأردن ,2003.

3) أحمد محمد السنهورى , **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين** , دار النهضة العربية , القاهرة , 2002

4) الإدارة العامة للمرور, **التقرير الإحصائى السنوى**لعام 1426هـ

5) بندر ناصر العتيبى و آخرون , **الإطار العام للبيئة التعليمية المناسبة لذوى العوق الحركى** , المجموعة الاستشارية التخصصية لمتعددي العوق والعوق الحركى , وزارة التربية والتعليم , المملكة العربية السعودية, 2005

6) جمال الخطيب , **الشلل الدماغي والإعاقة الحركية** , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان , الأردن 2003,

7) حامد عبد المجيد دراز, **مبادئ الاقتصاد العام**,, الدار الجامعية للطباعة والنشر–الإسكندرية '1998.

8) حسين عمر, **الرفاهية الاقتصادية**.. "بحث في الأسس العلمية والتطبيقات العملية لرفاهية الفرد والمجتمع, دار الفكر العربي , القاهرة , مصر,1999.

9) حمود بن هزاع الشريف , **الآثار النفسية للحوادث المرورية**, بحث مقدم لمؤتمر التعليم والسلامة المرورية, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,1427هـ

10) حوادث المرور أسبابها وآثارها وسبل الوقاية منها, الشبكة العنكبوتية

11) دارلينجو سيلجمان, ترجمة إيمان فؤاد كاشف ,**إعدادالأسرة والطفل لمواجهة الإعاقة**, دار قباء للطباعة و النشر . 2005.

12) على صابر محمد , **الجوانب النفسية والاجتماعية للإعاقة** , منشورات مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية, الشارقة , الإمارات العربية المتحدة ,2002.

13) فليح حسن خلف, الاقتصادالكلى ,عالم الكتاب الحديث , اربد , الأردن, 2007.

14) كامل بكرى , مبادئ الاقتصاد الكلى , الدار الجامعية للطباعة والنشر–الإسكندرية , مصر ,2001.

15) ماهر أبو المعاطى على , **الخدمة الاجتماعية فى مجال الفئات الخاصة** , مكتبة زاهرء الشرق, القاهرة ,2004.

16) محمد مرسي محمد، **الحوادث المرورية وأثرها على الأطفال**. الشبكة العنكبوتية.

17) محمد بنعبد المحسن التويجرى وآخرون , **قيادة صغار السن وتأثيرها على المخالفات المرورية**, المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية 'شعبان 1425هـ.

18) محمدنفوزى أبوالسعود, **مقدمة فى الاقتصادالكلى مع التطبيقات** , الدارالجامعية, الإسكندرية , مصر , 2004.

19) محمود يونس وآخرون , **مبادئ الاقتصاد الكلي**, , الدار الجامعية للطباعة والنشر–الإسكندرية , مصر ,2006.

20) مدحت أبو النصر , **الإعاقة الجسمية – المفهوم والأنواع وبرامج الوقاية** ,مجموعة النيل العربية , القاهرة, 2005 .

21) معهد صندوق النقد الدولى , **تحليل وسياسات الاقتصاد الكلى** ,, ميريك ,1999.

22) منالحديدي،وائلمسعود , المعاق والأسرة والمجتمع , جامعة القدس المفتوحة , فلسطين ,2003.
23) موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الانترنت
24) نزار سعدالدين العيسى , إبراهيم سليمان قطف, **الاقتصادالكلى مبادئ وتطبيقات** , دارالحامدللنشروالتوزيع , عمان , الأردن , 2006.
25) وزارة الاقتصاد والتخطيط , مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات , **الخصائص السكانية والسكنية فى المملكة العربية السعودية من واقع نتائج البحث الديموجرافى** 1428هـ.
26) ياسر عثمان سالم , **التأهيل المهني والاجتماعي للمعاقين** , جامعة القدس المفتوحة و فلسطين ,2003.

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

1)Blau, David and Alison Hagy. "The Demand for Quality in Child Care," Journal of Political Economy, 106(1), February 1998, 104-146.
2)Blau, David, "Do Child Care Regulations Affect the Child Care and Labor Markets?" unpublished manuscript, University of North Carolina, August 2001.
3)Blau, Francine and Adam Grossberg. "Maternal Labor Supply and Children's Cognitive Development," Review of Economics and Statistics, 74(3), August, 1992.
4)Bonnie, Richard J., Carolyn E. Fulco, and Catharyn T. Liverman (eds.), Reducing the Burden of Injury, (National Academy Press: Washington D.C.) 1999.
5)Briss, Peter A., Jeffrey Sacks, David G. Addiss, Marcie-jo Kresnow and Joann O'Neil. "A Nationwide Study of the Risk of Injury Associated with Day Care Center Attendance," Pediatrics,93(3), March 1994.
6)Caffo, E; Forresi, B.; Lievers, L. S. Impact, psychological sequelae and management of trauma affecting children and adolescents. Current Opinion in Psychiatry. 2005.
7)Children's Safety Network, A Data Book on Child and Adolescent Injury, (Washington, D.C. :National Center for Education in Maternal and Child Health, 1991).
8)rking Paper # 7666, April 2000.
9)Sacks, Jeffrey J, J. David Smith, Karen Kaplan, Deborah Lambert, Richard Sattin, Keith Sikes.
10)"The Epidemiology of Injuries in Atlanta Day-Care Centers," Journal of the American Medical Association, 262 #12, Sept 22/29, 1989, 1641-1645.
11)Scott, Ellen, Kathryn Edin, Andrew London, and Rebecca Kissane. "Child Well-Being and Family Management in the Transition from Welfare to Work," xerox, Dept. of Sociology, Kent State University, May 2001.
12)Shapiro, Carl. "Investment, Moral Hazard, and Occupational Licensing," Review of Economic Studies, LIII, 1986, 843-862.
13)Smith, Kristin. Who's Minding the Kids? Child Care Arrangements: Fall 1995. Current Population
14)Reports, P70-70, U.S. Census Bureau, Washington, D.C., 2000.
15)Tengs, Tammy et al. "Five Hundred Life Saving Interventions and Their Cost-Effectiveness," Risk Analysis, 15, 1995.

16)U.S. Committee on Ways and Means, Green Book (U.S. Government Printing Office, WashingtonD.C.) 1998.
17)U.S. Consumer Product Safety Commission. “Safety Hazards in Child Care Settings” (CPSC: WashingtonD.C.) April 1999.
18)U.S. National Center for Health Statistics, National Mortality Detail File (NCHS: WashingtonD.C.), multiple years.
19)U.S. News and World Report. “Day Care Dangers,” www.usnews.com, August 4, 1997.
20)UNICEF, A League Table of Child Deaths by Injury in Rich Nations (Innocenti Foundation, Florence) 2000.
21)Williams, Bret C., and C. Arden Miller, “Preventive Health Care for Young Children,” Pediatrics, 1992.
22), 2001.
23)Countermeasures That Work: A Highway Safety Countermeasure Guide For State Highway Safety Offices. WashingtonDC, National Highway Traffic Safety Administration, 2007.

السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الدكتور : رفيق بشوندة الأستاذ: محمد الحبيب مرحوم

جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس الجزائر.

ملخص:

على غرار باقي دول العالم، تبنّت الجزائر، بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، النظام المحاسبي المالي SCF المستلهم من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. وعلى عكس المخطط الوطني للمحاسبة، الذي كان يهتمّ بالجانب التقني للمحاسبة، فإن النظام المحاسبي المالي يرتكز أساسا على إطار تصوّري يعتمد على فرضيات أساسية واتفاقيات ومبادئ محاسبية، تُضفي على المعلومة المالية خصائص نوعية تساعد على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية. يتضمّن النظام المحاسبي المالي أيضا معايير محاسبية تحدّد طرق التقييم الأوّلية واللاحقة لعناصر الأصول والخصوم وكذا عناصر الأعباء والنواتج وكيفيّات عرضها وشروط قيدها في القوائم المالية. يتيح النظام المحاسبي المالي طرقا اختيارية لتقييم وعرض عناصر القوائم المالية، سواء كانت تفضيلية أو بديلة. يجب على مسيري الكيان إذن، اعتماد الخيارات المحاسبية الملائمة، في إطار إعداد سياسات محاسبية، يجب الإفصاح عنها بوضوح في ملاحق القوائم المالية.

كلمات مفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، المعايير المحاسبية، السياسات المحاسبية، الخيارات المحاسبية

Résumé :

A l'égard des autres pays du monde, l'Algérie a adopté, au vu de la loi 07-11 du 25 novembre 2007, le Système Comptable Financier (SCF). A l'encontre du Plan Comptable National (PCN), qui s'intéressait surtout au coté technique de la comptabilité, le SCF repose essentiellement sur un cadre conceptuel basé sur des hypothèses de base, conventions et principes comptables, qui revêtent les informations financières de caractéristiques qualitatives, qui aident à l'élaboration des états financiers fiables. Le SCF se compose aussi de normes comptables qui définissent les méthodes d'évaluation initiales et ultérieures des actifs, passifs, produits et charges, ainsi que leurs modes de présentation et conditions de présentation aux états financiers. Le SCF offre des méthodes d'évaluation et de présentation des éléments des états financiers, quelles soient préférentielles ou alternatives. Les dirigeants de l'entité, sont donc astreints, à adopter les options comptables appropriées, dans le cadre de l'élaboration de leurs politiques comptables, à afficher clairement aux annexes des états financiers

Mots clés : Système comptable financier, Cadre conceptuel, Principes comptables, Normes comptables, Politiques comptables, Options comptables,

مقدمة

إن تسارع انتشار العولمة وتطور مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جعل من الكيانات[6] الاقتصادية المتوسطة وصغيرة الحجم غير قادرة على الاستمرار والنمو، ما لم تستجب

لهذه التطورات وتتأقلم معها وتتعايش مع متطلّباتها، الأمر الذي أوجب عليها السّعي للمحافظة على دورها في التنمية الاقتصادية، سيّما وأنها كانت ولا تزال المحرك الرئيسي لاقتصاديات دول العالم وبالخصوص دول العالم العربي ومنها الجزائر، لما تحققه من خلق للثروة وتعظيم القيمة المضافة للدخل الوطني وتوفير فرص العمل.

ولا يمكن لمحاسبة الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، التي تشكّل النسبة القصوى للنسيج الاقتصادي بالجزائر، أن تكون في معزل عن تلك التطورات وانعكاساتها، الأمر الذي جعل السلطات العمومية للجزائر، ممثلة بوزارة المالية، تبذل جهودا في إصلاح النظام المحاسبي لإعداد القوائم المالية في هذه الكيانات، أثمرت عن تبنّي الجزائر لنظام محاسبي مالي مستوحى من أسس معايير المحاسبة الدولية، أصبح ساري التطبيق لأوّل مرّة على تلك الكيانات ابتداءً من 01 جانفي 2010.

على عكس المخطط الوطني للمحاسبة [7]، الذي كان يهتمّ بالجانب التقني المحض للمحاسبة، فإن النظام المحاسبي المالي يرتكز أساسا على إطار تصوّري يهتمّ بالدرجة الأولى بفرضيات أساسية، اتفاقيات ومبادئ محاسبية تضفي على المعلومة المالية خصائص نوعية تساعد على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية. ومن المكونات الأساسية الأخرى للنظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية التي تحدّد القواعد العامة والشروط الأساسية لقيد عناصر الأصول والخصوم وكذا عناصر الأعباء والمنتوجات في القوائم المالية. تحدد المعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي أيضا طرق تقييم تلك العناصر وكيفيات عرضها في القوائم المالية.

ومن خلال دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي، يتبيّن بأنّ الإطار التصوّري ومعايير المحاسبة، تتيح طرق تقييم وعرض اختيارية لعناصر القوائم المالية، بما فيها الطرق التفضيلية والطرق البديلة. وهو ما يجعل مسيري الكيان أمام خيارات محاسبية يجب اعتمادها في إطار سياسة محاسبية مضبوطة تحترم مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

ما هي السياسات المحاسبية التي يجب على الكيان الإفصاح عنها، حتى يتسنّى لمستعملي القوائم المالية الحكم بكفاءة على المعلومات المالية والمحاسبية التي يدلي بها المسؤولون [8] على الحوكمة في الكيان ؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

ما هو الإطار المحاسبي الواجب اعتماده من طرف الكيان لإعداد دليل الحسابات الداخلي؟

ما هي المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة التي على الكيان احترامها عند إعداده للقوائم المالية؟

ما هي القواعد والتطبيقات الخصوصية التي تتيح خيارات محاسبية عند معالجة المعلومات المالية؟

فرضيات البحث:

-لقد تضمن المرسوم التنفيذي 156-08 السياسات المحاسبية التي تتطلبها المؤسسة الإقتصادية من حيث مصداقية المعلومة المالية.

-تعتمد الكيانات الإقتصادية في إعداد سياساتها المحاسبية على النظام المحاسبي المالي.

-تتيح القواعد و المبادئ المحاسبية للكيانات الإقتصادية خيارات محاسبية عند معالجة المعلومة المالية.

-عدم تكيف القانون المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية عرقل حسن الأداء المحاسبي للكيانات الإقتصادية.

الهدف من البحث:

إن الهدف الأساسي من البحث يتلخص في محاولة التأكد من مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي الجزائري لمتطلبات الكيانات الإقتصادية من حيث إعداد و تبني السياسات المحاسبية .

أهمية البحث:

يمكن إجمال أهمية البحث في النقاط التالية:

-تحديد العناصر التي من خلالها يتم إعداد السياسات المحاسبية.

-إبراز أهمية القواعد و المبادئ المحاسبية التي نص عليها المشرع المحاسبي الجزائري في معالجة المعلومة المالية.

-إن تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي و من خلال الدراسات التطبيقية التي أعددناها , سيساهم في توضيح و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف الواجب تصحيحها.

بغرض الإجابة على إشكالية هذا البحث تمّ تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المحور الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني : دليل الحسابات (مخطط الحسابات الداخلي).

المحور الثالث : دليل السياسات المحاسبية.

المحور الرابع : القواعد والتطبيقات الخصوصية (الخيارات المحاسبية).

المحور الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

يتمّ إبراز ماهية النظام المحاسبي المالي من خلال مفهومه، مجال تطبيقه ومضمونه.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

حدّد المشرّع الجزائري، بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "**المحاسبة المالية**".[9]

يُعرف "**المحاسبة المالية**" بالنظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة.[10]

عند تعريفه للمحاسبة المالية، ركّز المشرّع على المعطيات العددية ولم يشر للمعطيات الكتابية الوصفية التي تعتبر مهمّة. إن النظام المحاسبي المالي أوجد للمعطيات الكتابية والوصفية كشفا ماليا مستقلاّ، يتمثل في الملحق الذي يبيّن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكمّلة عن الميزانية وحساب النتائج والكشوف المالية الأخرى.

2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها . حيث حدّدت المادة 04 من القانون 07-11 الكيانات الملزمة بمسك محاسبةمالية كالآتي:

2-1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

تعرف المادة 416 من القانون المدني الجزائري الشركة، بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر، على المساهمة في نشاط مشترك لتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي لمنفعة مشتركة ،كما يتحملون الخسائر التي قد تنجرّ عن ذلك.

اكتفى المشرع المدني بتعريف الشركة وترك تحديد الطابع التجاري لها، إما بشكلها أو موضوعها، أما المشرع التجاري فقد حصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 544 من القانون التجاري الجزائر و هي:

- ✓ شركة التضامن؛

- ✓ شركة التوصية التي تتفرع إلى شركة التوصية البسيطة وشركة توصية بالأسهم؛
- ✓ الشركة ذات المسؤولية المحدودة والتي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة؛
- ✓ شركة المساهمة.

2-2- التعاونيات

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تلتزم فيها بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.

وهذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية وتحديد أنوعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الجديد كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

2-3- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون

اعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.

وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا. كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية والفلاحة والصيد البحري.

2-4- الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب ض قانوني أو تنظيمي

لقد وسّع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذي لا يدخلون ضمن الفئات المبينة أعلاه. ولكن هم ملزمون بمسك الحباسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي، كحظائر المعدات التابعة لمديريات الأشغال العمومية على مستوى مختلف ولايات الوطن، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2-5- الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 07-11، استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

أمّا الكيانات الجدّ صغيرة التي لا يتعدّى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي المالي المتمثلة في **"المحاسبة المالية"** وتعدّ كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى **"محاسبة الخزينة"** نظرا لتبنيها لفرضية الخزينة وليس فرضية الالتزام.

3- مضمون النظام المحاسبي المالي

يحدّد الفصل الأول من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمّن للنظام المحاسبي المالي تعريف المحاسبة المالية. كما حدد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي مع حصر الاستثناءات من مجال تطبيقه. حدّد الفصل الثاني مضمون النظام المحاسبي المالي الذي يتكوّن من الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات وكيفية سيرها.

حدد الفصل الثالث من القانون كيفية تنظيم المحاسبة، من خلال حصر العمليات الإجبارية الملزم بها الكيان لإعداد وعرض الكشوف المالية ، وكيفية تنظيم الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية الإجبارية، وكذا شروط وكيفية مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي . أما الفصل الرابع عدد الكشوف المالية السنوية الواجب على الكيانات إعدادها ، كما حدد الهدف منها وكيفية وتاريخ عرضها.

تعرّض الفصل الخامس إلى الحالات التي تصبح فيها الكيانات ملزمة بإعداد كشوف مالية مدمجة. وحالات الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني التي تشكل مجموعة اقتصادية، والتي هي مجبرة على إعداد ونشر حسابات تدعى حسابات مركبة وشروط وكيفيّات وطرق وإجراءات نشرها.

أما الفصل السادس بيّن الحالات التي يلجأ فيها الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية، إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية. واختُتم القانون 07-11 بفصل سابع بيّن الأحكام الختامية المتعلقة بدخول النظام المحاسبي المالي حيّز التنفيذ وإلغاء المخطط الوطني للمحاسبة والنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

يمكن تلخيص محتوى القانون 07-11 المتضمّن النظام المحاسبي المالي في الجدول الآتي:

جدول رقم 01 : محتوى القانون 07-11 المؤرخ 2007/11/25

الفصل	عنوان الفصل	محتوى الفصل	مواد القانون 07-11
الفصل الأول	التعاريف ومجال التطبيق	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستثناءات من مجال التطبيق.	من 02 إلى 05
الفصل الثاني	مضمون النظام المحاسبي المالي	الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات.	من 06 إلى 09
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	العمليات الإجبارية ، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية ، شروط وكيفية مسك محاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.	من 10 إلى 24
الفصل الرابع	الكشوف المالية	محتوى الكشوف المالية ، هدف الكشوف المالية، كيفية إعداد وعرض الكشوف المالية.	من 25 إلى 30
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة	شروط وكيفيّات، طرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة.	من 31 إلى 36
الفصل السادس	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وكيفية تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.	من 37 إلى 40
الفصل السابع	أحكام ختامية	تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيّز التنفيذ ، إلغاء المخطط الوطني للمحاسبة والنشر في الجريدة الرسمية.	من 41 إلى 43

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25

المحور الثاني: دليل الحسابات (مخطط الحسابات الداخلي)

إن الحاجة إلى لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين ، بمن فيهم المهنيين والأكاديميين، تسهل التفاهم والتعاون فيما بينهم وتكون مناسبة للنظام المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية والهيئات المختصة في كل بلد تبحث عن دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه. ويُعرّف الدليل المحاسبي على أنه عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها (منير محمود سالم و آخرون ,1986,ص:38).

ويبين هذا المفهوم أن الدليل المحاسبي يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي لاشتماله على ترجمة للمدخلات والمخرجات في المعاملات المالية التي يشملها هذا النظام (أحمد لعماري,2001,ص:61).

تنفيذا لأحكام الفقرة 311-1 من القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26، يُعدّ كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل، ملائما لهيكله ونشاطه ويلبي المنظومة المعلوماتية للتسيير (عاشور كتوش,2011,ص:59).

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا محاسبيا ,حسب القرار 71 المؤرخ في 2007/07/26, ذي رقمين اثنين، يُطبق على جميع الكيانات مهما كان نشاطها أو حجمها، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للكيانات أن تفتح داخل هذا الإطار المحاسبي الحسابات الفرعية الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها.يُعدّ مخطط الحسابات الداخلي المشرفون على المحاسبة داخل الكيان مستعينين بالخبير الخارجي المختص في النظام المحاسبي المالي.

المحور الثالث: دليل السياسات المحاسبية

طبقا لأحاكم المادة 25 من القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، تُعدّ الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية المتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة. ترفق هذه الكشوف بملحق يبين السياسات المحاسبية المعتمدة من طرف الكيان ويوفر معلومات عددية ووصفية مكملة للكشوف المالية.من واجب كل كيان، معني بتطبيق النظام المحاسبي المالي، أن يعدّ دليلا للسياسات المحاسبية المعتمدة، مع وجوب المصادقة عليه من طرف الأجهزة الاجتماعية للكيان.[11]

1- تعريف السياسات المحاسبية

أطلق المشرع الجزائري على السياسات المحاسبية تسمية الطرق المحاسبية، التي عرّفها من خلال المادة 05 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي: "تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض الكشوف المالية"(المجلس الوطني للمحاسبة, 2009,ص:18).

تسمي لجنة معايير المحاسبة الدولية هذه الطرق بالسياسات المحاسبية، طبقا لأحكام الفقرة 21 من المعيار الدولي رقم 01 " إعداد وعرض القوائم المالية"، الذي يُعرّفها بالمبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية، على أن يتم الأخذ بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية(سعد براوي,2010,ص:11).

2- عناصر السياسات المحاسبية

من خلال تعريف النظام المحاسبي المالي للطرق المحاسبية، يتبين بأن السياسات المحاسبية المعتمدة من طرف الكيان تتكون من المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة والقواعد والتطبيقات الخصوصية.

2-1- المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة

تتمثل المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، في الفرضيات الأساسية والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية التي نص عليها الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي.

2-1-1- الفرضيات الأساسية

ينصّ الإطار التصوري على أن الكشوف المالية للكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي تُعدُّ وتُعرضُ على أساس فرضيتين أساسيتين هما: [12]

فرضية محاسبة الالتزام، التي بموجبها تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام، عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث، وتُعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.

فرضية استمرارية الاستغلال، التي بموجبها تُعدّ الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلّا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب. وإذا لم يتمّ إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.

2-1-2- الخصائص النوعية للمعلومة المالية

اكتفى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بسرد أربع خصائص نوعية، يجب على المعلومة الواردة في الكشوف المالية أن تتسم بها، وترك تعريفها لمعجم التعاريف الملحق بالقرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26، الذي عرفها كما يلي:

الدلالة: التي تتمثل في جودة المعلومة، عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية، من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

المصداقية: التي تعبر عن جودة المعلومة، عندما تكون خالية من الخطأ أو الحكم المسبق المعتبر، والتي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عمّا هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن يُنتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

قابلية المقارنة : التي تسمح لمستعملي الكشوف المالية إجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين الكيانات في ظل احترام استمرارية الطرق المعتمدة من طرف الكيان.

قابلية الفهم: التي تجعل المعلومة سهلة الفهم من طرف أي مستعمل ذي معرفة معقولة بالأعمال وبالنشاطات الاقتصادية وبالمحاسبة وله الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

2-1-3- الاتفاقيات المحاسبية

عند إعداد وعرض الكشوف المالية، يقضي النظام المحاسبي المالي باحترام ثلاث اتفاقيات محاسبية، عرفها الإطار التصوري:

اتفاقية وحدة الكيان: التي على أساسها يجب أن يُعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها. حيث تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومتوجاته، والذمة المالية للمشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه. ويجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه.

اتفاقية الوحدة النقدية: التي تلزم الكيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، وعرضها في الكشوف المالية. وفق هذه الاتفاقية لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقييمها نقدا، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي التي تذكر في الملحق بالكشوف المالية، عندما تكون ذات أثر مالي.

اتفاقية الكلفة التاريخية: التي بموجبها تُقيّد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها العادلة.

2-1-4- المبادئ المحاسبية

يُبرزُ دليل السياسات المحاسبية، المرفق بملحق الكشوف المالية، المبادئ المحاسبية التي على أساسها، يُعدّ الكيان كشوفه المالية ويعرضها. يبين الجدول الآتي المبادئ المحاسبية التي نصّ عليها النظام المحاسبي المالي والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تضمّنتها.

جدول رقم 02 : المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

المبدأ المحاسبي	المصدر التنظيمي والتشريعي
عدم المقاصة	المادة 15 من القانون 07-11
القيد المزدوج	المادة 16 من القانون 07-11
الأهمية النسبية	المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156
استقلالية السنة المالية	المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08-156
الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية	المادة 13 من المرسوم التنفيذي 08-156
الحيطة والحذر	المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156
ديمومة الطرق المحاسبية	المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156
ثبات الميزانية الافتتاحية	المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08-156
أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	المادة 06 من القانون 07-11 المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156
الصورة الصادقة	المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156
ربط الأعباء بالمنتوجات	الفقرة من القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26

المصدر: تمّ إعداده بناء على الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي

المحور الرابع : القواعد والتطبيقات الخصوصية (الخيارات المحاسبية)

تتمثل القواعد والتطبيقات الخصوصية، في الخيارات المحاسبي (Samira DEMARIA,2007,p :195) المتاحة من طرف معايير النظام المحاسبي المالي للتقييم والإدراج في الحسابات لمختلف عناصر الميزانية، من أصول وخصوم وأموال خاصة وعناصر حساب النتائج من أعباء ومنتوجات، وكذا طرق عرضها في الكشوف المالية.

نصّت معايير النظام المحاسبي المالي على خيارات تفضيلية يجب على الكيان اعتمادها، وعند استحالة تطبيقها يلج ئ الكيان إلى الخيار البديل، مع تبرير هذا الاختيار في ملحق الكشوف المالية والأسباب التي أدّت إلى ذلك.

حدّد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومعاييره المحاسبية الخيارات المحاسبية، بما فيها الخيارات التفضيلية والخيارات البديلة، بالنسبة لمختلف عناصر الميزانية وحساب النتائج و طرق عرض الكشوف المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات متجانسة كما يلي:

1 -الخيارات المحاسبية المتعلقة بالتثبيتات :

1-1- التقييم اللاحق للتثبيتات العينية

عند إدراجها الأول في الحسابات، تُقيّم التثبيتات العينية في الحسابات بتكلفتها التاريخية.[13] وعند إدراجها في الحسابات لاحقا، عند إقفال السنة المالية، يتم تقييمها بكلفتها منقوص منها الإهتلاكات وخسائر القيمة، وهو ما يعرف **بطريقة الكلفة**.

غير أنه يرخص للكيان أن يُدرج في الحسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه . أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوص منها الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة . وهو ما يعرف **بطريقة القيمة الحقيقية.**

1-2- طرق إهتلاك التثبيتات

يمثل الإهتلاك انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدُرّها التثبيت بوتيرة تحدد وفق الطريقة المعتمدة من طرف مسيري الكيان. يقترح النظام المحاسبي المالي ثلاثة خيارات تمثل طرق إهتلاك التثبيت، بما فيها **الطريقة التناقصية** أو **طريقة وحدات الإنتاج**، اللتان تعتبران **طريقتان بديلتان للطريقة الخطية** التي تمثل **الطريقة التفضيلية** المعتمدة، في حالة عدم التمكّن من تحديد وتيرة الاهتلاك بصورة صادقة.

1-3- التقييم اللاحق للعقارات الموظفة

بعد أن يتم الإدراج الأوليّ للعقارات الموظفة في الحسابات، باعتبارها تثبيتا عينيا وفق كلفتها التاريخية، تُدرج في الحسابات لاحقا، إما **بطريقة الكلفة** أو بطريقة **القيمة الحقيقية** . كلتا الطريقتان **اختياريتان** ولا تتسم أيّ منهما بالأفضلية بالمقارنة مع الأخرى.

1-4- التقييم الأولي للتثبيتات المقتناة بعقد إيجار تمويلي

يمثل الإيجار التمويلي عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية أصل إلى المستأجر، يؤدي عند انتهاء مدته إلى تحويل الملكية أو عدم تحويلها.

عند التقييم الأولي للأصل الذي تمّ اقتناؤه بموجب عقد إيجار تمويلي، يُدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، **بقيمته الحقيقية** أو **بالقيمة المحيّنة الدنيا للمدفوعات** بمقتضى عقد الإيجار، إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا.

في هذه الحالة، لا يمكن تفضيل طريقة على الأخرى، بل يجب على الكيان تطبيق إحدى الطريقتين الاختياريتين متى كان تطبيق إحداهما أقل كلفة من الأخرى.

1-5- التثبيتات العينية ذات القيمة الضعيفة

طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول، يُدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل. ويمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة، كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تمّ استخدامها فيها. وعليه فإنها لا تُدرج في الحسابات في شكل تثبيتات بل تقيّد كأعباء في حساب نتائج السنة المالية. في هذه الحالة، على الكيان أن يحدد في دليل السياسات المحاسبية الواجب إرفاقه بملحق الكشوف المالية، مبلغ الحد الأعلى لقيمة التثبيتات العينية التي تُدرج في الحسابات كأعباء.

2- الخيارات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات

2-1- التقييم الأولي لتكلفة المخزونات

وفقا للقواعد العامة للتقييم، تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان وفي الحالة التي توجد عليها. تحسب هذه التكاليف إما على أساس **التكاليف الحقيقية**، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا أو ما يعرف **بالتكاليف الموحدة القياسية** التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية.

كلتا الطريقتان **اختياريتان** ولا تتسم أيّ منهما بالأفضلية بالمقارنة مع الأخرى. غير أنه بمقارنتهما بطرق التقييم البديلة الموالية يمكن اعتبارهما **طريقتين تفضيليتين** باعتبارهما من القواعد العامة للتقييم. وعندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتمّ تقييمها **بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها**، تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة . وهذا ما يمثل **الطريقة البديلة الأولى** للطريقتين التفضيليتين المشار إليهما أعلاه.

في حالة ما إذا كان أي تقييم على أساس التكاليف، تنجرّ عنه قيود بالغة الإفراط أو غير قابلة للإنجاز، فإن الأصول في شكل المخزونات، من غير التموينات، يتمّ تقييمها بتطبيق تخفيض يناسب هامش الربح الذي يطبقه الكيان في كل فئة من فئات الأصول على سعر البيع عند حلول تاريخ إقفال السنة المالية. وهو ما يُعرف **بطريقة هامش الربح** التي تعتبر **الطريقة البديلة الثانية** للطرق المشار إليها أعلاه.

2-2- طرق المتابعة المحاسبية للمخزونات

ينص النظام المحاسبي المالي على أن اختيار طريقة المتابعة المحاسبية للمخزون تعود إلى قرار مسيري الكيان، الذين لهم أن يختاروا إما **طريقة الجرد الدائم** أو **طريقة الجرد المتناوب**(المجلس الوطني

للمحاسبة,2009,ص:148). لا يمكن اعتبار أيّة طريقة تفضيلية بالمقارنة مع الأخرى، وللمسيرين الحق في اختيار طريقة الجرد التي يرون أنها تلائم خصوصيات الكيان، على أن يبيّنوا بوضوح الطريقة المعتمدة في دليل السياسات المحاسبية الذي يُرفق بملحق الكشوف المالية ، مع الحرص على ديمومة تطبيقها احتراما للمبدأ المحاسبي **ثبات الطرق المحاسبية**.

2-3- تقييم السلع المتعاوضة

يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة **الوارد أولا الصادر أولا**، وإما **بطريقة الكلفة المتوسطة المرجحة** للشراء أو للإنتاج. يختار الكيان الطريقة التي تناسب ظروفه دون تفضيل إحداهما على الأخرى. ويجب عليه أن يُبيّن بوضوح الخيار المحاسبي المعتمد لتقييم المخزونات أو متابعتها في ملحق الكشوف المالية.

3- الخيارات المحاسبية المتعلقة بعرض الكشوف المالية

3-1- معالجة أثر التغير في الطرق المحاسبية

تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفه المالية . ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني.

بعد موافقة أجهزة التسيير المؤهلة على الأثر الناتج عن تغيير الطرق المحاسبية ، يتمّ عرضه في الكشوف المالية بتحميله في **حساب الترحيل من جديد لأرباح السنة المالية الجارية** وفق **الطريقة التفضيلية**. وإذا تعذر ذلك، يُحمّل إلى حساب الترحيل من جديد الذي يناسب **النتائج غير الموزعة للسنوات المالية السابقة** وفق **الطريقة البديلة**.

3-2- طريقة عرض حساب النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية. يُبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة.

يجب على الكيان إعداد **حساب النتائج حسب طبيعته**، بالاعتماد على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب طبيعتها، وهذا ما يمثل **الطريقة التفضيلية** لإعداد حساب النتائج.

كما للكيان أيضا إمكانية تقديم **حساب للنتيجة حسب الوظيفة** في الملحق باستعماله لمدونة الحسابات حسب الوظيفة مكيّفة مع خصوصياتها واحتياجاتها، وهو ما يمثل **الطريقة البديلة المكملة** لإعداد حساب النتائج.

3-3- طريقة عرض جدول سيولة الخزينة .

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

تُقدّم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية، إمّا **بالطريقة المباشرة** التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي، ممّا يجعلها **طريقة تفضيلية**، أو **بالطريقة غير المباشرة** التي يمكن وصفها **بالطريقة البديلة**.

4- الخيارات المحاسبية المتعلقة بالعناصر الأخرى

4-1- إدراج إعانات تمويل تثبيتات غير قابلة للاهتلاك في الحسابات

تدرج الإعانات التي تمول تثبيتات قابلة للاهتلاك في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج على مدى عدة سنوات حسب تناسب الإهتلاك المحتسب.

وفيما يخص الإعانات التي تموّل تثبيتات غير قابلة للاهتلاك، تُدرج في الحسابات كمنتوجات وفق **الإهتلاك المتناسب** المحسوب على مدى الفترة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصرف، وهذا ما يمثل **الطريقة التفضيلية**. وفي حالة عدم تحديد شرط عدم قابلية التصرف، فإن الإعانة تسجل في حساب النتائج كمنتوج على مدى **10 أعوام** حسب **الطريقة الخطية**، وهذا ما يمثّل **الطريقة البديلة**.

4-2- التقييم اللاحق للأصل البيولوجي

عند إدراج الأصل البيولوجي في الحسابات للمرة الأولى، يتمّ تقييمه بقيمته الحقيقية. وعند إدراجه اللاحق في الحسابات يتمّ تقييمه بالقيمة الحقيقية منقوص منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، وهو ما يمثل **الطريقة التفضيلية**. غير أنه إذا تعذّر تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم الأصل البيولوجي **بكلفته منقوص منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة** ،التي تمثل في هذه الحالة **الطريقة البديلة**.

4-3- إدراج تكاليف القروض في الحسابات

تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها . غير أنه يمكن إدماج التكاليف المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل، يتطلب مدة طويلة من التحضير تتعدى 12 شهرا، قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل.

لا يمكن تفضيل طريقة على الأخرى، وللكيان الحق في اختيار الطريقة التي تناسبه على أن يبرزها بوضوح في دليل السياسات المحاسبية المرفق بملحق الكشوف المالية.

4-4- إدراج أعباء ومنتوجات العقود طويلة الأجل في الحسابات

تدرج في الحسابات الأعباء والمنتوجات، التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأمد، حسب وتيرة تقدم العملية، عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية، وفق **طريقة التقدم** التي تعتبر **الطريقة التفضيلية**.

غير أنه إذا كان نظام معالجة الكيان أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق **طريقة التقدم**، أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة، يسمح للكيان، على سبيل التبسيط، أن يسجل المنتوجات التي يكون تحصيلها محتملا، وفق مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة، وفق **طريقة الإتمام** التي تعتبر **طريقة بديلة**.

خاتمة:

يسعى الكيان جاهدا لإرساء نظام حوكمة، هدفه الحفاظ على توازن الأطراف الفاعلة من ملاّك ومسيّرين، مستخدمين ومستثمرين، مقرضين، زبائن وموّردين، دون أن ننسى إدارة الضرائب.

ونظرا لتعدّد مستعملي القوائم المالية، يعدّ الكيان قوائم مالية تأخذ بعين الاعتبار متطلّبات كلّ طرف مع الحرص على احترام المبادئ والمعايير المحاسبية التي حدّدها النظام المحاسبي المالي.

إن تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة، يمثل تغيرا في الطرق المحاسبية يؤدي بالكيان إلى إعادة معالجة أرصدة السنوات المالية السابقة، حتى تصبح قابلة للمقارنة مع أرصدة الكشوف المالية الأولى المعدة وفق النظام المحاسبي المالي. ومن خلال دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي، يتبيّن بأنّ هذا الأخير يتيح طرق تقييم وعرض عدة لعناصر القوائم المالية، بما فيها الطرق التفضيلية والطرق البديلة. وهو ما يجعل مسيري الكيان أمام خيارات محاسبية يجب اعتمادها في إطار سياسة محاسبية مضبوطة تحترم مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية.

إنّ عدم اعتماد الكيان لسياسات محاسبية مضبوطة ومعتمدة بطريقة نزيهة وشفّافة يجعله غير قادر على التحكّم في إعداد قوائم مالية ذات مصداقية. كما يجعله عرضة لجملة من المناورات الإبداعية التي تخلّ بنزاهة القوائم المالية، ممّا يؤثّر سلبا على متخذي القرار من مستعملي القوائم المالية.

يجب على الكيان إذن أن يفصح بوضوح على السياسات المحاسبية المعتمدة، حتى يتسنّى لمستعملي القوائم المالية الحكم بكفاءة على المعلومات المالية والمحاسبية التي يدلي بها المسؤولون على الحوكمة في الكيان.

التوصيات

يمكن تقديم التوصيات الكفيلة بإنجاح عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، كما يلي:

- ❖ تلقين مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد للمحاسبين المهنيين والأجراء المكلفين بإعداد الكشوف المالية ومراقبتها بصورة دائمة.
- ❖ إعادة النظر في برامج تدريس مادة المحاسبة في مختلف الأطوار التعليمية وبالخصوص الجامعية حتى تتواءم المنظومة التربوية مع متطلبات سوق عمل مهنيي المحاسبة.
- ❖ تكييف المنظومة التشريعية مع القانون المحاسبي الجديد بتذليل الفوارق وجعله يتواءم والتشريعات الأخرى كالقانون الجبائي والقانون التجاري.
- ❖ تكييف القانون المحاسبي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية التي هي في تطور مستمر ودائم مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات البيئة الاقتصادية والمحاسبية في الجزائر التي تتلاءم مع معيار التقرير المالي للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم.

التهميش

1-أستاذ مساعد "أ"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم ، عضو فرقة بحث العلوم المالية، مخبر بحوث إدارة أعمال المؤسّسات .«LME»، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس.

2- أستاذ محاضر "أ"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس، رئيس فرقة بحث العلوم المالية، مخبر بحوث إدارة أعمال المؤسّسات «LME»، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس.

3- يعبّر مصطلح الكيان على المؤسّسة أو المنشأة، وهو مصطلح استعمله المشرّع الجزائري عند إعداده للنظام المحاسبي المالي.

4- الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، والقرار المؤرخ في 23 جوان 1975 يتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.

5- طبقا لأحكام النظام المحاسبي المالي، فإنّ مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق مسيّري الكيان (المسّر في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ومجلس الإدارة في شركة المساهمة.

6- النظام المحاسبي المالي، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 07.

7- المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر،الجزائر 2009، ص8.

8- عند إعداده للنظام المحاسبي المالي، استعمل المشرّع الجزائري مفهوم الكشوف المالية التي تمثّل القوائم المالية التي يُعدّها الكيان.

9- يمثّل المسيّر الجهاز الاجتماعي للشركة ذات المسؤولية المحدودة ومجلس الإدارة في شركة المساهمة.

10- الفقرة 121-05 من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

قائمة المراجع

1- الكتب

- عاشور كتوش، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- منير محمد سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986.

2- الأطروحات

-Samira DEMARIA, Les choix d'options comptables lors de la première application des normes IAS/IFRS : Observation et compréhension des choix effectués par les groupes français, Thèse en vue de l'obtention du Doctorat ès Sciences de Gestion, Présentée et soutenue publiquement le 23 octobre 2008, Université de Nice-Sophia Antipolis, Institut d'administration des entreprises, P 18.

3- المجلات

- أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011.

- DEMARIA, Samira, DUFOUR, Dominique. «Les choix d'options comptables lors de la transition aux normes IAS/IFRS : quel rôle pour la prudence ?». *Comptabilité Contrôle Audit*, 2007, numéro spécial, p. 195.

-مداني بن بلغيث ,التوافق المحاسبي المفهوم المبررات و الأهداف ,مجلة الباحث ,العدد 04 , جامعة ورقلة. 2006.

4- مؤتمرات وملتقيات

- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهّل، ورقة مقدمة إلى لجنة تنظيم الملتقى الدولي الأوّل حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات و آفاق، يومي 17-18 جانفي 2010، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي بالوادي.

- سعد براوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS ، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الوادي حول موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، يومي 17 و18 جانفي 2010.

5- الدلائل (Guides)

- المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر 2009.

6- النصوص التشريعية والتنظيمية

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.

- الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

- الأمر رقم 96-27 مؤرخ في 09 ديسمبر 1996، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي 09-110 مؤرخ في 07 أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- القرار المؤرخ في 23 جوان 1975 يتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة.
- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

التسويق السياسي و إشكالية الابتكار في تسويق النظام الانتخابي في الجزائر
حالة الانتخابات التشريعية في الجزائر

الدكتور:صحراوي بن شيحة

مدير مخبر إدارة الابتكار و التسويق

الجزائر

ملخص

لا يمكن فهم السياسة بدون فهم تسويق الأفكار والاتصال الجماهيري، كما أنه لا يمكن أن نفهم تسويق الأفكار والاتصال الجماهيري بمعزل عن السياسة؛ فالسياسة تقوم على التسويق الفكري ؛ ولذا يحرص السياسيون دائمًا على السيطرة على وسائل التأثير التي هي نفسها وسائل التسويق التجاري، وبمقدار قدرة أي حزب أو شخصية سياسية أو حكومة أو منظمة على تسويق أفكارها بالبراعة اللازمة، بمقدار بقائها وتحقيقها لأهدافها الاستراتيجية، وبمقدار فشل وعجز أي حزب أو منظمة أو حكومة عن تسويق أفكارها بمقدار سقوطها و خروجها من الساحة السياسية و عليه ، فإن بقاء المنتجات السياسية و استمرارها، مرهون بمقدار براعتها وتمكنها من تسويق أفكارها إلى جمهور الناخبين وتحكمها وتوجيهها وفق إرادتها،وهذا لا يكون إلا من خلال تطوير و صنع الشخصية السياسية، التي ستمثل القناة لنقل تلك الأفكار إلى كافة الأطراف التي تتعامل معها، بواسطة استخدام تقنيات و أساليب التسويق التجاري. وعليه فالمرشح السياسي لأي منصب في أي بلد عبارة عن سلعة كأي سلعة تنتج ويتم الترويج لها لتحقيق الأهداف.

الكلمات المفتاحية: التسويق السياسي، التسويق الانتخابي، النظام الانتخابي، الاتصال السياسي، الابتكار التسويقي.

Abstract

One cannot understand politics without understanding the marketing of ideas and mass communication; and conversely, one cannot understand the marketing of ideas and Mass Communication by making abstraction of politics. Politics is based on intellectual marketing; and so, politicians are always keen to control routes of influence which are alike those of commercialization. Therefore, it becomes necessary for any party or political figure or government or organization to market its ideas in order to achieve its strategic objectives, and the failure and the inability of any may lead them to exit the political arena and, thus, the continuity or the survival of the political products depend upon their prowess that enables them to market their ideas to the electorate on the basis of their will.This can only be done through the emergence of the political personality making, which becomes a real channel for the transfer of those ideas to all the parties that deal with it, using techniques and methods of commercialization. And the political candidate for any position in any country is a commodity like any other produced commodity that should be promoted to achieve its goals.

Key words: **political marketing, electoral marketing, electoral system, political communication, marketing**

مقدمة

إن التسويق الانتخابي يهدف إلى تشجيع أكبر عدد ممكن من المستهلكين السياسيين على الادلاء بأصواتهم لصالح المنتجات السياسية (حزب أو مرشح سياسي معين) ففي الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا و بريطانيا تصل الحكومات إلى الحكم من خلال إجراء انتخابات وفقا لقوانين واضحة و نزيهة يتم من خلالها التداول على السلطة بين المرشحين و الأحزاب بطريقة سلمية أما في الدول العربية و النامية فإن الأمور تسير على نحو آخر تجرى الانتخابات و تنفق الأموال و تقام الدعاية السياسية التي هي مجموعة من التقنيات و الاستراتيجيات تهدف إلى توصيل معلومات و أفكار و مشاعر معينة إلى المستهلكين السياسيين و الأحزاب المعارضة من خلال خلق سند شرعي في أغلب الأحيان يكون وهمي و حيل في العمل السياسي بغية إيجاد برلمان يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا . و عليه ، أقول مهما كانت هناك ضمانات دستورية و قانونية و إجرائية لنزاهة العملية الانتخابية فإن هذه الضمانات لن تتحقق على المدى القريب بسبب ضعف و قصور في آلية الانتخاب كوسيلة لتحقيق الديمقراطية .و على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

إشكالية البحث :ما مدى تأثير النظام الانتخابي من حيث القواعد القانونية على مستوى آليات تنفيذ التشريعات الانتخابية لتحقيق الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرة و نزيهة و شفافة؟

و لحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة فرضيات علمية و التي نسعى عن طريق استخدام بعض النماذج و الأنظمة الانتخابية لمعرفة تأثيرها على العملية الانتخابية و تحديد موقف الناخبين من الحزب أو المرشحين السياسيين و بالتالي يمكن تسليط الضوء على فعالية الاستراتيجية التسويقية السياسية الواجب إتباعها في الحملات الانتخابية بما يضمن النجاح في الانتخابات .

الفرضيات العلمية

الفرضية الأولى: يوجد تأثير إيجابي لتسويق النظام الانتخابي على العملية السياسية عند تطبيق الأغلبية نحو تفضيل حزبين بحيث يؤدي إلى الاستقرار على المساواة في التمثيل.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير سلبي لتسويق النظام الانتخابي على العملية السياسية عند تطبيق الأغلبية نحو تفضيل حزبين بحيث يؤدي إلى عدم حصول حزب واحد على الأغلبية أو لضمان تمثيل الأقليات أو لضمان توازنات أخرى.

الفرضية الثالثة : تسويق النظام الانتخابي المشوب باختلالات في تأدية وظيفيته يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على النظام السياسي للبلد و على الديمقراطية فيها.

الفرضية الرابعة : محاولة إيجاد العلاقة بين أساليب تسويق النظام الانتخابي و تمثيل الأحزاب السياسية و المرشحين في العملية الانتخابية و هذه فرضية أساسية لهذا البحث.

و لدراسة هذه الفرضيات حددنا الأهداف التالية :

أهداف البحث و أهميته

- العمل في حقل التسويق الانتخابي بإتباع أسلوبين : الأسلوب الأول * هو تحديد النظم المختلفة التي تتشكل منها العملية الانتخابية و الأسلوب الثاني هو * استخدام الوسائل و الآليات لتحقيق هذه النظم .
- تحديد العناصر الأساسية لأسلوب التسويق الإنتخابي و أدوات تحليل المعلومات من خلال نظم التصويت.
- الإحاطة بالأدوات و الآليات الفاعلة في تطوير بنى الحياة السياسية ، الفكرية ، المؤسساتية و الاقتصادية بشتى أبعادها.

و للوصول إلى هذه الأهداف اتبعنا المناهج العلمية التالية :

أولا : المنهج التاريخي

تطرقنا إلى ظهور و تطور التسويق الإنتخابي بداية من سنة 1952 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية الانتخابات الرئاسية لسنة 2012 ، حيث اعتمدنا على هذا المنهج في جمع المعلومات حول الأحداث و الوقائع الماضية المتعلقة بالتسويق الإنتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا و فرنسا.

ثانيا : المنهج التحليلي

اعتمدنا على هذا المنهج لحل المشاكل المتعلقة بتأثير النظم الانتخابية على الناخب و المرشح و العملية السياسية برمتها و المتغيرات و العوامل التي تؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية بعد عملية

التصويت بالطريقة العلمية و هو أقوى الطرق التي نستطيع بواسطته اكتشاف و تطوير معارفنا عن التنبؤ و التحكم في إجراء الانتخابات السياسية .

ثالثا : منهج دراسة حالة

قمنا بدراسة موضوع الانتخابات التشريعية في الجزائر لمعرفة تأثير أنماط الاقتراع على العملية الانتخابية عن طريق استخدام أسلوب المقارن بعد موعد الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012 بهدف معرفة موقف الناخب الجزائري في المستجدات السياسية التي تؤثر على الوضع السياسي العام .

مصادر جمع المعلومات

تنقسم مصادر جمع المعلومات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث إلى:

- المصادر الثانوية و هي عبارة عن الأدبيات التي تناولت موضوع التسويق السياسي و التسويق الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و بريطانيا و ذلك لوضع الأسس النظرية و العلمية للإطار النظري لهذه الدراسة.

المصادر الأولية و ذلك من خلال القيام بمقارنة النتائج الرسمية مع النظام الانتخابي السائد في البلد و التي ستغطي الجوانب التي تناولت الإطار النظري لدراسة الفرضيات التي اعتمدت في هذه الدراسة .**و على هذا الأساس قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أجراء :**

الجزء الأول تناولنا فيه بالتفصيل المفاهيم المختلفة للتسويق السياسي على اختلاف زوايا المتابعة له معرفيا و توظيفيا .و في الجزء الثاني تناولنا التسويق الانتخابي و أنماط الإقتراع و تأثيرها على العملية الانتخابية و في الجزء الثالث تناولنا إبتكار النظام الانتخابي في الجزائر من خلال تأثير النظام الانتخابي على نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 10 ماي 2012.

الجزء الأول :التسويق السياسي

I –1 : التسويق السياسي،المفهوم،النشأة و التطور

ميلاد التسويق السياسي الحديث مرتبط حصريا بتاريخ الاتصال السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بلا شك،و نظرا لأسبقية الاتصال الجماهيري Médiatisation de masse ثم وسائل الاتصال الجديدة و تكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و من بينها الانترنت في هذا البلد كان أول من جرب ثم من وظف الوسائل الحديثة للاتصال السياسي و التي تم تناولها بعد ذلك في العالم كله بدءا بالديمقراطيات الغربية و من المهم أن نتكلم عن لمحة تاريخية للتسويق السياسي في مجموع هذه البلدان، نتطرق في البداية إلى المراحل التاريخية الأساسية

للتسويق السياسي، إذ أنها كيفت بصفة عريضة تاريخ التسويق السياسي الفرنسي و الذي نخصص له مبحث ثاني.

I –1 –1 الهيمنة السريعة للتسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

هيمن التسويق السياسي الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة سريعة في أقل من 10 سنوات بين الانتخابات الرئاسية لسنة 1952 و 1960، إذ أصبح للتسويق السياسي دور مهم لا يستغنى عنه. لكن هذه الانطلاقة السريعة لم تكن من باب الصدفة، بل شجعتها عدة مميزات للاتصال السياسي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية و خصوصية النظام الانتخابي الأمريكي ، إذ تنص المادة الثانية من الدستور الأمريكي البند الأول على أن تدار الانتخابات الرئاسية لاختيار الرئيس و نائبه عن طريق نظام المجمع الانتخابي ، هذا النظام لا يسمح بالانتخاب المباشر للرئيس و نائبه من قبل الشعب الأمريكي بالطريقة المعروفة صوت واحد لكل ناخب و إنما يقوم سكان كل ولاية بتكليف مندوبين عنهم بانتخاب الرئيس و نائبه و يدعون في هذه الحالة الناخبين ، أما كافة الشعب الأمريكي الذي يذهب إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب في نوفمبر كل 4 سنوات فهو لا يسمى ناخبا ، و إنما هو يختار من سيفوز في الولاية فقط و يحصل الفائز في كل ولاية على جميع أصوات الولاية فيما يعرف بنظام الفائز يأخذ كل الأصوات و ليس فقط ما حصل عليه من أصوات . قبل دراسة المراحل التاريخية الكبرى لتقدم التسويق السياسي الأمريكي انطلاقا من الطفولة(1952–1960) مرورا بالمراهقة (1964–1976) إلى سن الرشد بودنا نتكلم على النقاط التالية:

I –1 –2 المعطيات التي شجعت التسويق السياسي

هناك ثلاثة عناصر أساسية، نفسر من خلالها أقدميه التسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية : النظام الانتخابي، تحديث تقاليد الاتصال الديمقراطي في هذا البلد و أقدميه تغلغل وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة.

I –1 –2–1 خصوصيات النظام الانتخابي

إن إحدى أسباب النمو السريع للتسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية هي بلا شك الممارسة والإجراءات العملية و الفنية قبل الانتخابات الرئاسية بما هو معروف بالانتخابات التمهيدية أو الأولية. ولكي ينتخب رئيس الجمهورية فإنه يحتاج إلى 270 صوتا من أصوات الهيئة الانتخابية، حيث أصبح عدد أعضاء الهيئة الانتخابية 538 عضوا بعد أن أعطى التعديل الثالث

و العشرون للدستور ثلاثة أصوات لمقاطعة كولومبيا. و في التاريخ الحديث حدث أن جاء تصويت أعضاء الهيئة الانتخابية مغايرا لنتيجة الانتخابات بالتصويت الشعبي و الدليل على ذلك أن عدد من صوتوا في الانتخابات الأمريكية لسنة 2000 للمرشح الديمقراطي آل جور كان أكثر من عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم للمرشح الجمهوري جورج دابلو بوش و مع ذلك فاز هذا الأخير بالرئاسة الأمريكية بسبب طبيعة النظام الانتخابي الذي لا يعتمد على الانتخاب المباشر و للتوضيح أكثر فقد أسفرت نتيجة اختيار الشعب الأمريكي في الانتخابات الرئاسية لسنة 2000 عن فوز المرشح جورج بوش بنسبة 47.87 % من مجموع الأصوات مقابل 48.38 % من مجموع الأصوات لصالح آل جور و بفضل هذه النتيجة يكون آل جور هو من اختاره الشعب الأمريكي حقيقة لرئاسته ، و مع ذلك فإن نظام الانتخاب المعروف بالمجمع الانتخابي قد منح الرئاسة لمن حصل على عدد الأصوات الأقل بسبب حصوله على تمثيل أعلى من الولايات فقد حصل جورج بوش على 271 صوت مقابل 266 صوتا لصالح آل جور رغم أنه فاز بأغلب أصوات الشعب .

I-1-2-2 تحديث الاتصال الديمقراطي

في سنة 1787 وقع المندوبون من جميع الولايات المتحدة على اتفاقية دستور البلاد التي تم التصديق عليها في سنة 1788.وبعد صدور الدستور توسعت ممارسة نسقيه الانتخابات لشغل الوظائف الأساسية في الدولة والمتمثلة في القاضي أو شيخ البلدية المحلية إلى رئيس الولاية. كانت الولايات المتحدة الأمريكية مرغمة على ممارسة ما يمكن تسميته " بالاتصال الديمقراطي Communications Démocratiques " مع إلزامية ممارسة حد أدنى من الاتصال السياسي للحصول على تعيين في وظيفة انتخابية. كان وجود رئيس قوي و منتخب عن طريق الاقتراع العام حتى غير مباشرة، يخلق في ذات الوقت رابطة و إلزامية للحملة يمشي في نفس الاتجاه.خلال القرن العشرين توسع استعمال الراديو في حملات الاتصال السياسي في سنة 1920 ، ساهمت بعد ذلك محادثات أمام النار " الشهيرة في الراديو للرئيس روزفلت Roosevelt " في هذا التقليد للاتصال الديمقراطي، بما أنه منتخب مباشرة من طرف المواطنين، يجب على المنتخب إلقاء تقرير منتظم عن نشاطاته و كذلك محاولة قياس نجاعته، كان روزفلت أيضا أول من طلب بصفة

منتظمة صبر الآراء للإطلاع على تطور منحنى شهرته. إذن كان هذا التحديث في الاتصال الديمقراطي المعمم و القديم تربة خصبة و ملائمة للنمو المميز للتسويق السياسي الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه الاستهلاك المفرط للاتصال السياسي في البلاد و بالتالي توسع نظام الأوليات إلى العديد من الانتخابات المحلية انطلاقا من سنة 1917.

I-1-2-3 اقدمية تغلغل وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة

العامل الثالث الذي شجع ظهور و تطور التسويق السياسي الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية هو قدم التبليغ الإعلامي الجماهيري لهذا البلد بالمقارنة مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى.في سنة 1952، كان لحوالي 40 % من العائلات الأمريكية جهاز تلفاز و أكثر من 60 % في الشمال الشرقي للبلاد. في فرنسا لم يتجاوز مستوى نصف مليون جهاز إلا في سنة 1957 و وصل إلى مستوى 15 % في سنة 1960 ثم 50 % سنة 1968.في نفس السياق، يجب التأكيد على أن الحرية الكبيرة في الأسلوب الذي يتمتع بها في جميع وسائل الإعلام الأمريكية لتسويق المنتجات التجارية طبقت بصفة مماثلة للتسويق السياسي.

I -1-3 المراحل الكبرى لتطور التسويق السياسي الأمريكي

سنعيد رسم هذه المراحل بالتأكيد على استعمال السمعي البصري من طرف الأحزاب السياسية، إذ أن هذا ما يجعل التسويق السياسي الأمريكي و الفرنسي متباينان، بالطبع لم يتوقف تطور التسويق ما وراء الأطلسي على السمعي البصري، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، استعملت لأول مرة التسويق المباشر عن طريق البريد بالقيام إبتداءا من سنة 1952 باتصال بريدي Mailing لمعرفة ما هي مواضع الحملات التي يجب اعتمادها ؟

هناك ثلاث مراحل هامة تم على أساسها تطور التسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية و هي:

I-1-3-1 المرحلة الأولى: الطفولة (1952-1960)

تعتبر الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1952 الانطلاقة الحقيقية للتسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد النجاح التام لـ Nixon et Eisenhower . و لتدعيم ترشح الجنرال أيزنهاور استعان الجمهوريين بمكتب للعلاقات العمومية (B.B.D.O) Batten, Barton, Durstien, et Osborne و كذلك بأحد رواد التسويق التجاري السمعي

البصري Thomas Rosser Reevers Junior من وكالة Ted Bates . و أيضا لأول مرة خصصت الأحزاب السياسية ميزانية خاصة للاتصال السياسي.

I-1-3-2 مرحلة المراهقة (1964-1976)

فالسنوات من 1964 إلى غاية 1976 تتوافق مع مراهقة حقيقية للتسويق السياسي الأمريكي باعتبار ظهور الوسائل و الآليات لخدمة التسويق السياسي و كذلك معرفة محدودية لهذه الوسائل.

جمعت انتخابات سنة 1964 Lyndon.B.Johnson الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب اغتيال الرئيس كنيدي بالسناتور Bary Goldwater و هو جمهوري محافظ متشدد ، حيث كان Goldwater من المؤيدين استعمال للأسلحة النووية ذات قوة ضعيفة كلما رأى الجيش استعمالها ضروري.لقد أستدعي الاشهاري Tony Schwarz لمساعدة فريق المستشارين في الاتصال للسيد Johnson حيث ابتكر لافتة عادية بقيت في التاريخ اللافتة الشهيرة Day Spot لافتة زهرة مارغريت .إن سنة 1976 أظهرت مرة أخرى نجاح الاتصال السياسي المتلفز الأمريكي، و منذ المناظرة الفاصلة بين Nixon و Kennedy سنة 1960 تمت العودة إلى ممارسة المناظرة الفاصلة المتلفزة بين المرشحين .

I-1-3-3 مرحلة سن الرشد

الاتصال السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، بدئا من الثمانينات من الممكن إعطاءه مميزات و خصائص الاتصال السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك بالرجوع إلى حوالي 20 سنة قد خلت، إذ نجد أربع ثوابت:- الأولوية المحتفظ بها في استعمال التلفزة. - تبسيط مواضيع الحملات. الإبقاء على اللافتات السلبية.- البحث من طرف مختصي الاتصال السياسي على كل وسائل الاتصال الممكنة الجديدة و على وجه الخصوص الانترنت.

I-1-3-3-2 الإدماج السريع للوسائل الإعلامية الجديدة و منها الإنترنت في الحملات.

سعى مختص الاتصال السياسي الأمريكي الشمالي البحث عن جميع الوسائل الإعلامية المصورة الشيء الذي أدى إلى لجوء سريع لاستعمال وسائل إعلامية جديدة و على وجه

الخصوص الانترنت في الحملات الانتخابية الرئاسية و غيرها ، إذ صارت الإنترنت بالفعل في سنوات قليلة أداة استعمال يومية كنتيجة طبيعية لنموه المعتبر في بلده الأصلي.

I–2 المفاهيم الأساسية للتسويق السياسي

يعتبر التسويق السياسي مفهوم حديث و غير ناضج إلى حد ما لأنه ما زال في بداياته الأولى ، و على هذا الأساس فإن تعريفاته ركزت على تطبيق مفاهيم و أساليب التسويق السياسي من قبل الأحزاب السياسية بهدف تحقيق أهدافهم و التعريفات الأكاديمية قليلة جدا و تركز في أغلب الأحيان على استخدام أساليب التسويق السياسي أثناء الحملة الانتخابية ، و لا يوجد تعريف متفق عليه كما هو بالنسبة للتسويق من طرف جمعية التسويق الأمريكية AMA و رائد المدرسة الحديثة للتسويق كوتلر و عليه ، جاءت تعاريف مختلفة من طرف بعض علماء التسويق :

فقد عرفه كل من DAVID,QUINTRIE et SCHRODRE " بأن التسويق السياسي يهدف إلى تنظيم عدد المناضلين ، المساعدات المالية ، الانتساب إلى حزب ، أو برنامج أو مرشح ، و ذلك بإستخدام كل الوسائل للوصول إلى هدف محدد بصورة مسبقة توظيفا لتطلعات الرأي العام " .

كما عرفه أرون Aron "بأنه تحليل و تخطيط و تنفيذ و التحكم في البرامج السياسية و الإنتخابية التي تضمن بناء العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين كيان السياسي ما أو مرشح ما و الناخبين و الحفاظ على هذه العلاقة من أجل تحقيق أهداف المسوق السياسي " و تحليلا لهذا التعريف نرى أن هذا التعريف يركز على إشباع حاجات و رغبات الناخبين بحيث يعتبر مطلبا أساسيا لنجاح الأحزاب و المرشحين في البيئة التنافسية السياسية و يحدد هذا التعريف بطريقة غير مباشرة ضمنيا مستويين من التسويق السياسي ، **المستوى الأول فلسفي و المستوى الثاني إجرائي** ، إذ يشير المستوى الفلسفي حاجة المنظمة السياسية إلى زيادة عدد مؤيديها أو توجهها لزيادة عددهم مبني على ثقافة المنظمة السياسية ذاتها. و يشير المستوى الإجرائي أن هذا التوجه ، لابد أن ينعكس في الأنشطة الاتصالية و العملية للمنظمة السياسية أو الحزب.

و قد عرفاه كل من بولر و و فاريل Bowler et Farrell " بأنه عملية التبادل التي تتم في فترة الإنتخابات عندما يسعى البائعون السياسيون من أجل زيادة أرباحهم إلى تسويق

أنفسهم من خلال تطبيق الأنشطة الترويجية المباشرة " و يشير هذا التعريف بوضوح استخدام التسويق السياسي في إدارة الشؤون العامة ، و لا يشير إلى إمكانية إستخدامه في الجوانب الأخرى المتعلقة بالتأثير على السلوك السياسي للأفراد.كما عرفه عبد السلام أبو قحف " التسويق السياسي هو مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم و تنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي أو لحزب معين أو برنامج أو فكرة معينة بما في ذلك الدعم المادي الجماهيري بإستخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيري أو أي وسيلة أخرى ضرورية " و عليه و من خلال التعاريف السابقة ممكن أن نقول أن التسويق السياسي يسعى إلى التعرف و بشكل علمي على حاجات و رغبات الناخبين و تخطيط و تنفيذ الحملات السياسية و الانتخابية التي تشبع هذه الحاجات و تستجيب لهذه الرغبات.

الجزء الثاني : التسويق الانتخابي

II –1 : الانتخابات أساس تحقيق الديمقراطية

إن الانتخابات تعتبر وسيلة مهمة في تداول السلطة التي تعبر عن إحدى مميزات الديمقراطية و أنظمتها، فعن طريق إجراء الانتخابات في الدول يتم تناوب مختلف الأحزاب السياسية على السلطة أو الحكم، بما يتيح لهذه المنظمات السياسية التنافس السياسي الحر في إطار القواعد الديمقراطية و يكون حسم هذا التنافس عن طريق الانتخابات أو الاقتراع، و عليه يمكن أن نقول أن شرعية الديمقراطية تتحقق بقدر ما تتسع القاعدة الشعبية التي يرتكز عليها الحكم، لأن الشعب ينقل ما يريد و ما يشعر به من هموم و مطالب إلى من هم في الحكم عن طريق هؤلاء النواب أو الممثلين عن الشعب. بعد هذا التفصيل لمسائل الديمقراطية و الانتخابات علينا أن نقدم بوضوح المبادئ الأساسية لحق الانتخاب و التي لا تستقيم أي عملية انتخابية بدونها كما لا يجوز المساومة بها لأنها من المواد الدستورية ذات الصلة بحقوق الإنسان ،هذه المبادئ عمومية و مطلقة و لا توجب أي نظام معين للانتخابات نسبية كانت أو بالأكثرية (الأغلبية).

إن المادة الثانية من الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس سنة 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، تحدد بإيجاز و سهولة القواعد الأساسية لحق الانتخاب، الاقتراع عام، مباشر و سري البرلمان يسن القوانين التي تنظم الانتخابات.

1 الاقتراع العام (شمولية الانتخاب) 2 مبدأ الانتخابات مباشرة 3 المبدأ الثالث: سرية الانتخاب 4 المبدأ الرابع : حرية الانتخابات 5 المبدأ الخامس: المساواة

II-2: أسس العملية الإنتخابية

هناك علاقة جدلية بين الديمقراطية و الانتخاب ، فلا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في غياب انتخابات نزيهة و شفافة ، فلإنتخابات أصبحت من الوسائل الناجعة لتعميق المسألة الديمقراطية لذلك إتجه الفكر السياسي الغربي إلى جعلها القناة الأساسية للوصول إلى السلطة بشكل تحول معه الحق في الانتخاب مجسدا لخاصيتين أساسيتين : فهناك الشرعية القوية من جهة و عالمية تعاطي المجتمعات المتحضرة إلى العمل الانتخابي من جهة ثانية .فالإنتخابات لا تعدو أن تكون سياسية و تقنية تخول للمواطنين اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون ممثلا للجماعة التي ينتمي إليها. غير أن إنجاح العملية الانتخابية لا يتوقف عند إصدار القانون الانتخابي بل يتجاوزه إلى إقرار جملة من المقتضيات القانونية و السياسية بدءا بإشكالية القانون الانتخابي ،التسجيل في القوائم الانتخابية ،مرورا بتقسيم الدوائر الانتخابية و الوقوف عند تأثير أنماط الإقتراع على العملية الانتخابية و صولا إلى الحرص على تحقيق الشروط الذاتية و الموضوعية للحملة الانتخابية الناجعة .

II-2-1 مسألة القانون الانتخابي

لا يمكن أن نعتقد بأن هناك قانون انتخابي واحد موحد صالح لكل المجتمعات الإنسانية ، فالخصوصية السياسية مسألة تفرض نفسها بإلحاح شديد ، بحيث لا يوجد نظام سياسي وحيد أو طريقة انتخابية واحدة تلائم على قدم المساواة كل الدول و شعوبها ،

II-2-2 أنماط الإقتراع و تأثيرها على العملية الانتخابية

إن الربط الجدلي بين الديمقراطية و الانتخابات يقودنا إلى البحث عن أسلوب لممارسة العملية الانتخابية لكونها الوسيلة التقنية التي تمكن المنتخب من النيابة في المؤسسة التشريعية حسب اتجاهات الرأي العام المعبر عنها في يوم الإقتراع، و لا يمكن التعبير عن إرادة الناخب إلا باللجوء إلى نمط معين من الإقتراع، حيث نجد في هذا الصدد شكلين رئيسيين كما سبق الإشارة إليهما الإقتراع بالأغلبية و الإقتراع بواسطة التمثيل النسبي.و الملاحظ أن هذا التقسيم ليس تقسيما شكليا، بل إنه يفضي إلى إنعكاسات سياسية قد تصب إما في اتجاه إقرار ديمقراطية حقيقية أو صورية تبعا لطبيعة شكل الإقتراع، فالإقتراع الأحادي الإسمي بالرغم من بساطته إلا أنه تشوبه جملة من السلبيات تتمثل في كونه يركز على الشخص أكثر من تركيزه على البرامج الحزبية، مثلما يشجع على الرشوة الانتخابية.بيد أنه ليس هناك نمط إقتراع جيد و آخر رديء، فكل من

نمط الاقتراع بالأغلبية أو التمثيل النسبي يشوبانهما سلبيات و إيجابيات على حسب قول الرئيس السابق فرنسوا ميتران.

II-2-3 الاقتراع بالأغلبية المطلقة أو بالأغلبية النسبية

يعتبر هذا النوع من أقدم الأنظمة الانتخابية إذ هيمن على الساحة الانتخابية إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، و يتميز هذا النوع من التصويت بجعل المرشح الحاصل على أغلبية الأصوات هو الفائز دون الإعتماد بالأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين،فهو يفضي إلى الاعتراف بمجموع المقاعد للمرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.

II-2-3-1 الإقتراع بالأغلبية المطلقة

يأتي الإقتراع بالأغلبية المطلقة حينما يحصل المرشح على نصف الأصوات المعبر عنها زائد واحد أي (50 في المائة + صوت) و في حالة ما إذا تعذر ذلك تجرى دورة ثانية يكتفي فيها بالأغلبية النسبية للإعلان عن فوز مرشح معين، بحيث تعرف الأغلبية في دورتين بالأغلبية المطلقة.

II-2-3-2 الإقتراع بالأغلبية النسبية

تعرف الأغلبية النسبية بالأغلبية في دورة واحدة و تتمثل في فوز المرشح الحاصل على أغلبية الأصوات في دورة واحدة.إن إعطاء أغلب المقاعد النيابية لحزب الأكثرية حسب ما يتحقق ذلك ضمن نظام الأغلبية، هذا يعني أننا نضحي بأحزاب الأقلية و أحزاب المعارضة في الانتخابات و نهمل كل النتائج التي يحصلون عليها لمجرد أنهم لم يحصلوا على أغلبية الأصوات.قد تستطيع أحزاب المعارضة الحصول على بعض المقاعد في البرلمان و لدراسة نظام التمثيل النسبي لا بد من تقسيمه إلى:

II-2-3-2-1 نظام التمثيل النسبي الكامل

يفترض نظام التمثيل النسبي الكامل أن هناك عدة مناطق إنتخابية تتنافس فيها مجموعة من الأحزاب في المعركة الانتخابية و كل حزب منها يقدم قائمته الانتخابية و أن قانون الانتخاب بعد معرفة عدد سكان البلاد و مجموع المقاعد النيابية قد حدد عدد انتخابيا موحدا لجميع المناطق الانتخابية. و هو حاصل قسمة مجموع السكان على عدد المقاعد النيابية فالناتج يمثل العدد الانتخابي الموحد أي عدد الأصوات التي يجب أن يحصل عليها الحزب ليحصل على مقعد نيابي في البرلمان أو مضاعفته .

II–2–3–2–2 نظام التمثيل النسبي التقريبي

لتوزيع المقاعد النيابية على القوائم الفائزة هناك طريقتان هما طريقة الباقي الأقوى و طريقة المعدل الاقوى و تختلف كل من الطريقتين عن الأخرى و حتى في النتائج التي تصل إليها و نظام التمثيلي التقريبي لا يشترط فيه وجود عدد من المناطق الانتخابية بل يمكن تطبيقه حتى في المنطقة الواحدة و لما ذهب المشرع الانتخابي إلى اعتبار الدائرة الانتخابية واحدة في قانون الانتخابات كان لابد من الأخذ بنظام التمثيل النسبي التقريبي و إن كان المشرع لم يذكر أي قسمي التمثيل النسبي "الكامل أو التقريبي" إلا أن حصر الدائرة في منطقة انتخابية واحدة لا يمكن إلا تطبيق نظام التمثيل النسبي التقريبي.

II–2–3–2–2–1 طريقة الباقي الأقوى

و لتوزيع المقاعد النيابية على حسب طريقة الأقوى يقسم عدد أصوات الناخبين الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للمنطقة الانتخابية و خارج القسمة يمثل عدد الأصوات التي تمثل مقعدا واحدا في البرلمان فكل حزب حصل على هذا العدد من الأصوات أو مضاعفته إستطاع الحصول على مقعد نيابي أو أكثر حسب عدد المضاعفات، إلا أن عدد الأصوات لا يأتي دائما مطابقا لخارج القسمة الانتخابي أو مضاعفته، بل لابد أن تكون هنا أصوات زائدة. هناك مقاعد أيضا تقابل هذه الأصوات فتوزع هذه المقاعد طبقا لأكبر باقي حصل عليه الحزب

الجزء الثالث :إبتكار النظام الانتخابي في الجزائر

III–1 قاعدة الباقي الأقوى في حالة بقاء مقاعد لم توزع بالمعامل الانتخابي

يتم توزيع المقاعد في المجلس الشعبي الوطني من خلال خمسة مراحل تحسب من الأصوات المعبر عنها و تضبط القوائم وفقا للنسبة المخصصة للمرأة في كل دائرة إنتخابية:

1 –المرحلة الأولى :حساب الأصوات المعبر عنها بخصم عدد الأصوات الملغاة من عدد الناخبين

2 – المرحلة الثانية :القيام بحساب نسبة 5 بالمائة من الأصوات المعبر عنها و هذه العلمية بغرض إستبعاد القوائم التي لم تحصل على هذه النسبة للمقاعد المخصصة لكل دائرة إنتخابية.

3 – تجمع عدد الأصوات التي تحصلت عليها القوائم التي لم تصل إلى الحد القانوني و تخصم من عدد الأصوات المعبر عنها بهدف الحصول على عدد الأصوات التي توزع بمقتضاها المقاعد المطلوب شغلها طريقة ضبط قائمة النساء الفائزات فيكون من خلال ملاحظة النسبة المخصصة

للنساء في كل دائرة إنتخابية و المحددة بـ 30% ،35% ،40% ،50% و بالاعتماد على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة إنتخابية من 5 إلى 37 مقعدا .

4 - يتم استخراج المقاعد المخصصة للمرأة وجوبا بحساب حاصل عملية ضرب عدد المقاعد في النسبة المخصصة للمرأة ،مثلا 5 مقاعد في 30 بالمائة تساوي مقعدين و 15 مقعدا في 35 بالمائة تساوي 5 مقاعد و 37 مقعدا في 40 بالمائة تساوي 15 مقعدا و مقعدان للجارية الجزائرية بالخارج في 50 بالمائة تساوي مقعدا واحدا .

أما فيما يخص طريقة حساب عدد الأصوات التي تمثل حصة المرأة في كل قائمة على حدة فترتبط بعدد الأصوات المحصل عليها فمثلا إدا حصلت القائمة الأولى على 200 ألف صوت فتخصم منها 60 ألف صوت بالنسبة للدائرة التي تمثل فيها المرأة بـ 30 بالمائة و تقدر بـ 70 ألف صوت بالنسبة للدائرة التي تمثل فيها المرأة بـ 35 بالمائة و تقدر بـ 80 ألف صوت بالنسبة للدائرة التي تمثل فيها المرأة بـ 40 بالمائة و تقدر بـ 100 ألف صوت بالنسبة للدائرة التي تمثل فيها المرأة بـ 50 بالمائة.و في الأخير يتم جمع عدد الأصوات التي استخرجت بعنوان الأصوات التي تمثل حصة المرأة و تقسم على عدد المقاعد المخصصة للمرأة في كل دائرة إنتخابية للحصول على المعامل الانتخابي لكل مقعد.و تحصل القائمة على مقعد واحد كلما بلغت المعامل الانتخابي و لكن في حدود المقاعد المخصصة للمرأة و يحتفظ بباقي الأصوات ثم ترتب لتطبيق قاعدة الباقي الأقوى في حالة بقاء مقاعد لم توزع في إطار المعامل الانتخابي . و بخصوص ضبط قائمة الرجال الفائزين فتكون بحساب عدد الأصوات المتبقية على عدد المقاعد المخصصة للرجال في الدائرة الانتخابية للحصول على المعامل الانتخابي.و تحصل القائمة على مقعد واحد كلما بلغت المعامل الانتخابي في حدود المقاعد المخصصة للرجال و يحتفظ بباقي الأصوات ثم ترتب لتطبيق قاعدة الباقي الأقوى في حالة بقاء مقاعد لم توزع في إطار المعامل الانتخابي.

مثال:الدوائر التي لها 5 مقاعد و تظم الولايات التالية :أدار ،بشار،تامنغست ،سعيدة ،البيض ،إيلزي ،الطارف،تندوف،تيسيمسيلت ،خنشلة ،النعامة،عين تيموشنت و غرداية.

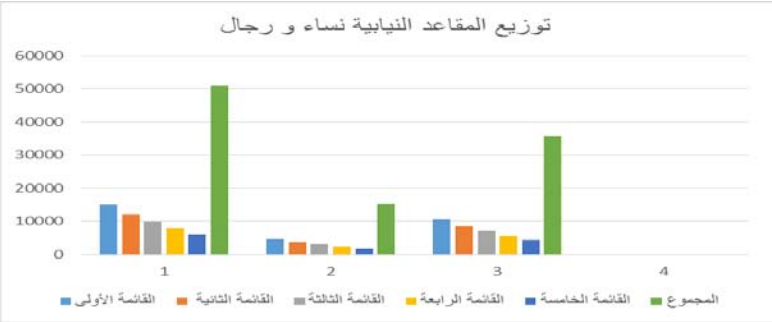
جدول رقم 1 – نسبة تمثيل المرأة 30 % يعادل مقعدين و تبقى للرجال 3 مقاعد

القوائم الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة المنزوعة	عدد أصوات النساء	الباقي
القائمة الأولى	15000	%30	4500	10500
القائمة الثانية	12000	%30	3600	8400
القائمة الثالثة	10000	%30	3000	7000
القائمة الرابعة	8000	%30	2400	5600
القائمة الخامسة	6000	%30	1800	4200
المجموع	51000	%30	15300	35700

جدول من إعداد الباحث

المعامل الانتخابي بالنسبة للمرأة حاصل قسمة = 2/15300 = 7650

المعامل الانتخابي بالنسبة للرجال حاصل قسمة : = 35700 /3 = 11900



شكل من إعداد الباحث

مثال الدائرات التي لها 12 مقعد و تظم الولايات التالية :بجاية تلمسان ،قسنطينة ،المسيلة

جدول رقم 2 – نسبة تمثيل المرأة 30 % يعادل 4 مقاعد و تبقى للرجال 8 مقاعد

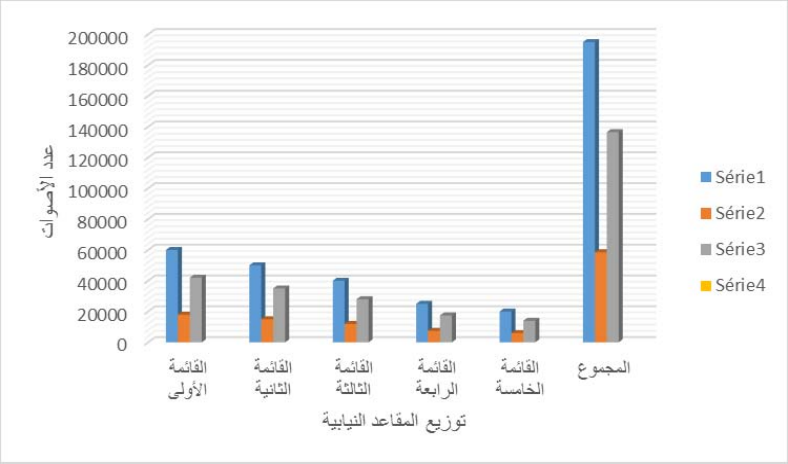
القوائم الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة المنزوعة	عدد أصوات النساء	الباقي
القائمة الأولى	60000	%30	18000	42000
القائمة الثانية	50000	%30	15000	35000
القائمة الثالثة	40000	%30	12000	28000
القائمة الرابعة	25000	%30	7500	17500
القائمة الخامسة	20000	%30	6000	14000
المجموع	195000	%30	58500	136500

جدول من إعداد الباحث

المعامل الانتخابي بالنسبة للمرأة حاصل قسمة : =58500/4= 14625

المعامل الانتخابي بالنسبة للرجال حاصل قسمة : =136500 /8 = 17062.5

شكل رقم 2 :توزيع عدد المقاعد



شكل من إعداد الباحث

و تفسرا لهذه المعطيات ،تعد حساب المقاعد المخصصة للمرأة بسيطة للغاية و ذلك بإتباع عدد القوائم و كذا عدد المقاعد المخصصة بكل دائرة سواء بلغت المعامل الانتخابي أم لم تبلغه ففي هذه الحالة يتم اللجوء إلى قاعدة الباقي الأقوى سواء بالنسبة للرجال أم النساء .كما تتصل كل قائمة على مقاعدها بطرقتين المعمل الانتخابي و الباقي القوى إذا ما تجاوزت المعامل الانتخابي بأعداد تسمح لها بوجود فائض ففي حالة دائرة إنتخابية لها 12 مقعد فإن نسبة تمثيل المرأة يساوي 30 بالمائة و هو ما يعادل 4 مقاعد للنساء و تبقى 8 مقاعد مخصصة للرجال.و يحسب المعامل الانتخابي للمرأة بقسمة مجموع 30 بالمائة عن كل قائمة على العدد الإجمالي للقوائم و سيكون في حالة وجود خمسة قوائم مساويا لـ 14625 فإذا حصلت القائمة الأولى على 60 ألف صوت تقدر فيها نسبة النساء 18000 صوت و هي بالتالي بلغت المعامل الانتخابي و القائمة الثانية إذا حصلت على 50 ألف صوت فتقدر نسبة النساء 15000 صوت كذلك بلغت المعامل الانتخابي و القائمة الثالثة إذا حصلت على 40 ألف صوت فتقدر نسبة النساء 12000 صوت فهي لم تبلغ المعامل الانتخابي و القائمة الرابعة إذا حصلت على 25 ألف صوت فتقدر نسبة النساء 7500 صوت لم تبلغ كذلك المعامل الانتخابي و القائمة الخامسة إذا حصلت على 20 ألف صوت فتقدر نسبة النساء 6000 صوت أي لم تبلغ المعامل الانتخابي .

و عليه تكون نتائج توزيع المقاعد الأربعة المخصصة للمرأة كالآتي:

المقعد الأول للقائمة الأولى بالمعامل الانتخابي و بقي لها 3375 صوت المقعد الثاني للقائمة الثانية و بقي لها 375 صوت و المقعد الثالث للقائمة الثالثة بالباقي الأقوى و المقعد الرابع للقائمة الرابعة بالباقي القوى .و توزع المقاعد الثمانية بالنسبة للرجال وفقا للمعامل الانتخابي 17062.5 صوت و تحصل القائمة الأولى على مقعدين لتكرار المعامل الانتخابي مرتين و يبقى لها 7875 صوت و القائمة الثانية تحصل كذلك على مقعدين لتكرار المعامل الانتخابي مرتين و يبقى لها 875 صوت أما القائمة الثالثة تحصل على مقعد واحد لتكرار المعامل الانتخابي مرة واحدة و يبقى لها 10937.5 صوت أما القائمة الرابعة تحصل على مقعد واحد كذلك لتكرار المعامل الانتخابي مرة واحدة و يبقى لها 437.5 صوت .و عليه توزع المقاعد الثمانية الخاصة بالرجال وفقا للقاعدة التالية : القائمة الأولى : مقعدان بالمعامل الانتخابي – القائمة الثانية : مقعدان بالمعامل الانتخابي –القائمة الثالثة :مقعد واحد بالمعامل الانتخابي زائد مقعد واحد بالباقي الأقوى –القائمة الرابعة : مقعد واحد بالمعامل الانتخابي –القائمة الخامسة :مقعد واحد بالباقي الأقوى و يحسب المعامل الانتخابي للمرأة بقسمة مجموع 30 بالمائة عن كل قائمة على العدد الإجمالي للقوائم و سيكون في حالة وجود خمسة قوائم مساويا 7650 فإذا حصلت القائمة الأولى على 15 ألف صوت تقدر فيها نسبة النساء بـ 4500 صوت و القائمة الثانية إذا حصلت على 12 ألف صوت فتقدر نسبة النساء بـ 3600 صوت و القائمة الثالثة إذا حصلت على 10 ألاف صوت فتقدر نسبة النساء بـ 3000 صوت و القائمة الرابعة إذا حصلت على 8 ألاف صوت فتقدر نسبة النساء بـ 2400 صوت و القائمة الخامسة إذا حصلت على 6 ألاف صوت فتقدر نسبة النساء بـ 1800 صوت . و عليه تكون نتائج توزيع المقاعد المخصصة للنساء بناء على قاعدة الباقي الأقوى بما أن جميع القوائم لم تبلغ المعامل الانتخابي المقدر بـ 7650 و عليه يتم التوزيع بالنسبة للمقعدين المخصصين للمرأة على النحو التالي :المقعد الأول : يخصص للقائمة الأولى بالباقي الأقوى 4500 المقعد الثاني : يخصص للقائمة الثانية بالباقي القوى 3600 فيما يخص القوائم الثلاثة المتبقية لم تحصل كل منهم على أي مقعد في البرلمان و عليه يكون توزيع مقاعد الرجال المقدرة بثلاثة مقاعد على النحو التاليّ المقعد الأول : يخصص للقائمة الأولى بالباقي القوى 10500 المقعد الثاني : يخصص للقائمة الثانية بالباقي الأقوى 8400 المقعد الثالث :يخصص للقائمة الثالثة بالباقي القوى 7000 و من خلال تطبيق هذا النظام الانتخابي أسفرت انتخابات المجلس الشعبي الوطني الذي جرى يوم 10 ماي 2012 على النتائج التالية:

جدول رقم 3 – نتائج الانتخابات الرسمية للمجلس الشعبي الوطني

الأحزاب السياسية و القوائم الحرة	عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني	عدد مقاعد الرجال	عدد مقاعد النساء	عدد أصوات المعتمدة حسب توزيع المقاعد
المجموع	462	319	143	2698600

جدول من إعداد الباحث

و لتدقيق أكثر نأخذ 6 أحزاب سياسية التي حصلت على أغلبية المقاعد و التي تعتبر الأقوى في الساحة السياسية لمعرفة عدد مقاعد النساء.

جدول رقم 4 – نتائج الأحزاب القوية بعدد المقاعد

الرقم	الأحزاب السياسية	عدد مقاعد الرجال	عدد مقاعد النساء	عدد أصوات المعتمدة حسب توزيع المقاعد
01	حزب جبهة التحرير الوطني	153	68	1293871
02	التجمع الوطني الديمقراطي	47	23	402481
03	تكتل الجزائر الخضراء	33	14	298636
04	جبهة القوى الاشتراكية	14	7	97370
05	أحرار	14	5	104191
06	حزب العمال	9	8	119108
المج		270	125	2315657
	باقي الأحزاب	49	18	382943

جدول من إعداد الباحث

و تفسيرا لهذه المعطيات يتبين أن خمسة أحزاب سياسية و قائمة الأحرار حصلت على أغلبية المقاعد سواء من النساء أو الرجال و ذلك بـ 395 مقعد و الباقي تقاسمته بقية الأحزاب حيث تقدر بـ 67 مقعد منها 18 للنساء

خاتمة

من خلال هذه الدراسة وصلنا إلى نتيجة مفادها أن طبيعة الخصائص هي التي تؤثر على أهداف و اختيار لأدوات و آليات التسويق ،فالجهة التي تحتل مركزا متميزا في بناء السلطة السياسية القائمة لابد و أن تختلف تماما في توجهها التسويقي عن الجهات التي تحتل مواقع اقل في بناء هذه السلطة.هذه الخصائص (المنتج السياسي،التبادل السياسي ،البيئة السياسية،المستهلك السياسي المستهدف، طبيعة النظام الانتخابي) هي التي تميز السلع المادية الملموسة عن السلع السياسية

كالديمقراطية ،حقوق الانسان ،حزب سياسي ،شخصية سياسية ،سياسة الضرائب ،التعليم ، الصحة،قوانين النظام الانتخابي... إلخ.و هنا نستطيع التركيز على بعض المعايير التي تساعد على الكشف عن طبيعة هذه الخصائص و بالتالي تأثيرها على التسويق الإنتخابي منها الابتكار في النظام الانتخابي و الذي يتيح للقوى السياسية المشاركة في الانتخابات و التنافس فيما بينها للحصول على أصوات الناخبين من أجل تشكيل البرلمان و الحكومة،و من ثم فهذا النظام الانتخابي يسمح بتداول السلطة من خلال نتائج صناديق الاقتراع ،وقد يكون هذا النظام الانتخابي معيقا للقوى السياسية المشاركة أو الفوز في الانتخابات عندما تستعمل السلطة القائمة الحيل و المراوغة في تسويق نظام انتخابي غير ديمقراطي.

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1) أرمان و مشال متلار : تاريخ نظريات الاتصال سنة 2005 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية
2) برهان غليون : الديمقراطية المفروضة و الديمقراطية المختارة ، الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية ، المستقبل العربي 2003 العدد 289
3) البيومي عادل " دور القنوات الفضائية العربية في زيادة المشاركة الجماهيرية – دراسة تطبيقية في ضوء مفهوم الحق في الإتصال" جامعة القاهرة.
4) جمال علي زهران : الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشروق الدولية القاهرة سنة 2005
5) الحداد عماد : أساليب الدعاية التسويقية الناجحة سنة 2006 دار الفاروق للنشر و التوزيع
6) حسن توفيق إبراهيم : الولايات المتحدة الأمريكية و قضية الديمقراطية في الوطن العربي ،كراسات إستراتيجية العدد 130 سنة 2003
7) حسني محمد نصر : مقدمة في الاتصال الجماهيري ، المداخل و الوسائط ، 2001 الكويت مكتبة الفلاح
8) راسم محمد الجمال و خيرت معوض عياد " التسويق السياسي و الإعلام الإصلاح السياسي في مصر" الدار المصرية اللبنانية 2005 الطبعة الأولى.
9) رأفت نبيل " شبكات الإتصال " 2007.
10) ربحي مصطفى عليان و إيمان فاضل السامرائي "تسويق المعلومات " دار صفاء للنشر و التوزيع 2004 عمان.
11) ردمان الدناني عبد الملك : تطوير تكنولوجيا الاتصال و عولمة المعلومات سنة 2005 المكتب الجامعي الحديث
12) صفوت العالم : الاتصال السياسي و الدعاية الانتخابية ، دار النهضة العربية القاهرة سنة 2005
13) الصميدعي محمود جاسم " مدخل في التسويق السياسي" مجلة الإدارة و الإقتصاد –الجامعة المستنصرة . العدد 20- 23-26 - 1997
14) عبد السلام أبو قحف " التسويق السياسي في فن البيع – التفاوض " دار الجامعة الجديدة 2003.
15) عياد خيرت " دور الإتصال في التنمية السياسية " دراسة ميدانية مقارنة – رسالة ماجستير.

16) محمد كمال : الديمقراطية على الأجندة الأمريكية ، مجلة الديمقراطية العدد 13 سنة 2004
17) محمود جاسم الصميدي " التسويق السياسي" دار زهران للنشر و التوزيع 2000.
18) مصطفى أبو بكر " مدخل إستراتيجي تطبيق في إدارة التسويق في المؤسسات المعاصرة" دار الجامعة الجديدة 2004.
19) معتز سلامة : الإصلاح السياسي للسياسات الأمريكية و الاستجابات العربية ، كراسات إستراتيجية العدد 153 سنة 2005
20) مي العبد الله سنو : التلفزيون و قضايا الاتصال في عالم متغير سنة 2006 دار النهضة العربية

المراجع باللغة الأجنبية

1) BRECHON PIERRE,2005 « Les partis politiques français » la documentation française, paris .
2) BRUCE I.1999 « The mass marketing of politics : democracy an age of manufactured images » NEWMAN .
3) CLAUDE ANDREANI JEAN,2006 « Le marketeur : fondements et nouveautés du marketing » 2 edition, Pearson éducation .
4) COTTERET, JEAN-MARIE « gouverner c'est parfaite, réflexions sur la communication politique » p.u.f paris 1991.
5) DAVID .D , QUINTRIC .JM et SCHROEDER « Le marketing politique PUF ,1986.
6) ESCARPIT,R « Théorie générale de l'information et de la communication »hachette 1991.
7) GARRAUD P. « Profession : homme politique » l'harmattan 1989.
8) GRIGSBY J, « Catching up to political administrations : public relations quarterly » fall 1996.
9) JULIAN, N,1992 « Foundations of démocracy, on respecting politicians, current n° 347, 1992.
10) KOTLER PHILIPPE : Marketing management , paris Pearson éducation 2006 .
11) LASSALE J.P,1991 « La démocratie américaine : anatomie d'un marché politique,colin
12) MAAREK, Philippe2001 « Communication et Marketing de l'homme Politique » Litec.
13) MARIE Lora,2006 « Marketing Politique : Mode d'Emploi » Groupe Studyrama.
14) MARREK PHILIPPE,1992 « Communication et marketing de l'homme politique » édition litec
15) MARTIN PIERRE,2000 « Comprendre les évolutions électorales : la théorie des réalignements revisitée » Amer paris
16) MARTIN VIRGINIE,2003 « Marketing commercial, marketing politique : jeux de correspondance entre les deux mondes » école de management .
17) NEWMAN B, « communication of politics » haworth presse, 2003.

SOURCE INTERNET

1) www.marketingpower.com
2) www.ifes.org new technologies of modernization in electoral administration
3) www.publiccampaign.org public campaign
4) www.transparency.org transparency international
5) www.elections.ca financement des campagnes
6) www.ss.ca.gov partis politiques et candidats
7) www.betercampaigns.org organisations non gouvernementales
8) www.civnet.org élection

أساليب القيادة الادارية لمديري المصارف التجارية وفقاً لنظرية Rensis Likert

"دراسة ميدانية على عينة من مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي "

د. محمد أحمد اليمني

جامعة عمر المختار ليبيا

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اساليب القيادة الادارية الاكثر شيوعاً لمديري فروع المصارف التجارية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي وفقاً لنظرية **Rensis Likert**، وقد بلغت عينة الدراسة (87) مديراً ، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، فقد قام الباحث بتطوير استبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، حيث تم التأكد من مصداقيتها و معامل الثبات لها ، وبعد توزيعها تم استرجاع (78) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، ولتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS)، حيث تم التوصل إلى وجود النمطين القياديين (التسلطي النفعي والتشاوري) بالمصارف قيد الدراسة، إلاّ أن النمط القيادي المسيطر والأكثر شيوعاً في هذه المصارف هو النمط القيادي التسلطي النفعي . واخيراً اوصت الدراسة التوسع في ممارسة النمطين القياديين التشاوري والمشارك الجماعي لما يؤديا من رفع في مستوى الاداء وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية للمديرين تستهدف تنمية قدراتهم في التعامل مع مرؤوسيهم لتحفيزهم وإشراكهم في صنع القرار وطرح الأفكار ومناقشتها ، والعمل بروح الفريق لتحقيق أهداف المصارف قيد الدراسة.

كلمات مفتاحية: اساليب ، القيادة الادارية، نظرية رنسيس ليكرت، المصارف التجارية ليبيا

Abstract:

This study aimed to identify the most common administrative leadership styles for managers of commercial banks' branches operating in the cities of Tripoli and Benghazi, according to the theory of Likert Rensis. The study sample has reached (87) manager, and to achieve the objectives of the study, the study followed descriptive analytical method. The researcher developed a questionnaire based on some previous studies, which they were sure of their validity and reliability coefficient, and after the distribution of the questionnaire (78) form were retrieved for valid statistical analysis, and the analysis of the study data was done by computer and the use of statistical program software service contained in the (SPSS), of The results reached can be summarized as follows: as the study followed descriptive analytical method, where the basic data collection for the study by questionnaire , and after distribution of the study sample was retrieved (78) are valid for statistical analysis, and analysis of the study data form was used by computer and the use of statistical program of software contained service (SPSS), the study revealed the existence of two leadership styles (Autocratic Benevolent and Participative) in banks under study, but the dominant leadership style and the most common in these

banks is Autocratic Benevolent. Finally, the study recommended the expansion of the practice two styles Participative and Democratic to lead to the raise of the level of performance and through the development of training programs for managers aimed at developing their ability to deal with their subordinates to motivate them and involve them in decision-making and presenting ideas and discussing, as well as teamwork to achieve banks targets under study.
Keywords: Styles, Administrative Leadership, Rensis Likert Theory, Commercial Banks, Libya.

1. مقدمة :

إنّ القيادة عمليةٍ مستمرة تستند إلى مفاهيم و أساليب علمية تهدف إلي تحقيق نتائج محددة باستخدام الموارد المتاحة للمنظمة على درجة من الكفاءة والفعالية في ظل الظروف الموضوعية المتاحة ، كما أن تحقيق التنظيم لأهدافه بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية لا يأتي إلا بوجود قوى عاملة وملتزمة ومخلصة لأهداف التنظيم ، ومقتنعة بالسياسات الإدارية ، ومتعاونة وواثقة في قيادتها الإدارية وراضية وآمنة على مستقبلها الوظيفي . ومن ثم يقع على عاتق المديرين والرؤساء مهمة توحيد اتجاهات الأفراد نحو المنظمة .

والقيادة على اختلاف ميادينها ومجال ممارستها هي في محصلتها فن إنساني بحاجة إلى مراجعة دائمة من أجل تقديمها في صورتها الأكثر قبولاً وهو ما يستدعي ممارسة كثير من التدريب والذي يصبح بدوره شرطاً موضوعياً لإنجاز مهمة قيادية ناجحة واتخاذ قرار إداري سليم ، ويمكن القول بأن القيادة هي جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض وأنها مفتاح الإدارة وأن أهمية مكانتها ودورها نابع من كونها تقوم بدور أساسي يشمل كل جوانب العملية الإدارية .

تعتبر القيادة من أهم الوظائف الإدارية التي يمارسها المدير وذلك لأن الخطة بعد أن يتم وضعها تنتقل إلى حيز التنفيذ وتتناولها العقول والأيدي والآلات لتنجزها حسب الأهداف المقررة والمراحل المحددة ، ويقود المدير في ذلك مجموعة من الأفراد يوجههم ويرشدهم ويدربهم وينسق أعمالهم ويوفق بين مجهوداتهم ويستثير دوافعهم وطموحهم ويحفزهم على التعاون والتنافس ويقوّم نتائج أعمالهم فيكافئ المجتهدين ويرشد المقصرين إلى كيفية علاج أخطائهم ، إنها ليس بالمهمة اليسيرة ، إنها تتطلب من المدير جهدا ووقتا ومهارات ، حتى يستطيع أن يقود جماعته نحو الهدف المنشود بالكفاءة والفعالية اللازمة.

ويعُد النمط القيادي الأهم في نجاح أو فشل المنظمات لما للقائد من دور فعّال في التأثير على سلوك العاملين، عليه اهتم كثير من الباحثين والدارسين في حقل الإدارة، حيث تعددت هذه الأنماط بتعدد هؤلاء المفكرين، وتعدد النظريات القيادية التي حاولت تفسير حقيقة القيادة

وأنماطها . تأسيساً على ما تقدم فإن معرفة أنماط القيادة الإدارية تعتبر من الأهمية بمكان لأفراد التنظيم ، فهي توضح أي الأنماط قادر على تحقيق أهداف التنمية الإدارية (اللوزي ، 2002 : 125)

2. مشكلة الدراسة :

تعتبر القيادة الإدارية المحرك الأساس لفعّالية أي تنظيم ، وذلك لأن القائد هو من يستطيع تسخير وحشد الطاقات الموجودة لتحقيق الأهداف المطلوبة ، ولا يتأتى ذلك بالضرورة عن طريق المركز الوظيفي أو درجة السلطة التي يتمتع بها المدير ، إنما لا بد من توافر القدر ة والمهارات القيادية القادرة على دفع التابعين نحو تحقيق الأهداف المنوطة بهم ، كما أن القياد ة شأنها شأن الإدارة نفسها ليست موهبة فقط أو فناً مجرداً ، بل تستند إلى قواعد ومبادئ أساسية يجب على المدير أن يستند إليها حتى يصل لوضع قيادي يمكنه من التأثير في الآخرين وتغيير سلوكهم الإداري بالشكل المرغوب فيه (القريوتي ، 2003 ،194) .

فلا يكفي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة من اجل الحصول على الأعمال منجزة عن طريق الآخرين، بل لابد إلى جانبها كلها من أن يكون الرئيس الإداري قادراً في الحصول على تعاون الآخرين معه ، وهذا هو محور القيادة، لهذا فإن القيادة تشكل وظيفة أساسية إلى جانب الوظائف الإدارية الأخرى ، وأن فقدانها سوف يُضْعِف من قيمة هذه الوظائف ويجعلها قاصرة عن أداء مهامها بكفاءة وفعّالية.

حيث إن السلوك القيادي يؤثر بدرجة كبيرة في الكفاءة التنظيمية ككل من خلال تأثيره على أدائهم كما ونوعاً، والنمط القيادي الذي يمارسه المدير في إشرافه على مرؤوسي هيؤثر بدرجة كبيرة على قبولهم له كقائد ودرجة قبولهم لتوجيهاته الخاصة بالعمل، ومن هنا فنجاح أي منظمة يتوقف على نوعية النمط القيادي الذي يُمارس في إدارة هذه المنظمات، وبالتالي لا يمكن تجاهل وإغفال النمط القيادي المتبع في أي منظمة باعتباره أحد أهم المتغيرات التنظيمية التي قد يكون له التأثير على مستوى ممارسة إداء المنطمات ، وهذا ما ركزت عليه هذه الدراسة.

وعليه فقد أوصت بعض الدراسات السابقة بإجراء المزيد من الدراسات حول القيادة الإدارية وانماطها، حيث أشارت دراسة العمامي (2006) في توصياتها إلى ضرورة إجراء دراسة حول اساليب القيادة الادارية في مجتمعات اخرى، ونظراً لأهمية موضوع النمط القيادي كما تحدثنا آنفاً ، فإن الباحث شعوراً منه بأهمية الدراسة سوف يقوم بدراسة اساليب القيادة الادارية وفقاً لنظرية رنسيس ليكرت لمديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي.

وبناءً على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :

- ما هو النمط القيادي السائد والاكثر شيوعاً في المصارف التجارية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي؟.

3. فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صِيغَت فرضيات الدراسة على النحو الأتي :

فرضية متعلقة بمدى ممارسة النمط القيادي التسلطي الاستغلالي :

الفرضية الصفرية H0 : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التسلطي الاستغلالي.

الفرضية البديلة H1 : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التسلطي الاستغلالي.

فرضية متعلقة بمدى ممارسة النمط القيادي التسلطي النفعي :

الفرضية الصفرية H0 : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التسلطي النفعي.

الفرضية البديلة H1 : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التسلطي النفعي.

فرضية متعلقة بمدى ممارسة النمط القيادي التشاوري :

الفرضية الصفرية H0 : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التشاوري.

الفرضية البديلة H1 : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي التشاوري.

فرضية متعلقة بمدى ممارسة النمط القيادي المُشارك الجماعي :

الفرضية الصفرية H0 : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي المشارك الجماعي.

الفرضية البديلة H1 : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي النمط القيادي المشارك الجماعي.

4. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الهام الذي تلعبه القيادة في عملية التوجيه الإداري بالمصارف التجارية ، والتي يكسبها أهمية عالية لاستثمار الموارد البشرية والمهارات المحلية، للسعي نحو مستوى مرتفع من النضج القيادي من خلال قادة تتوفر لديهم مرونة عالية في التعامل مع مرؤوسيهم تبعاً لاختلافاتهم الفردية، وان تتوفر فيهم الرغبة في التغيير والتطلع إلى قيادة من نوع جديد، شعارها الثقة والاحترام المتبادل بين القادة ومرؤوسيهم .
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومجال العلوم الإدارية بصفة خاصة.
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع، وذلك من خلال ما ستوفرهذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل اساسي إلى التعرف على النمط القيادي السائد في المصارف التجارية العاملة بمدينتي طرابلس بنغازي ، كذلك تقديم بعض التوصيات التي يؤمل اتباعها لتعزيز وتدعيم النمط القيادي المشارك الجماعي ودوره في تحسين الاداء .

6. حدود الدراسة Study Confiners :

- اقتصرت هذه الدراسة على فروع المصارف التجارية الليبي ة المتواجدة بمدينتي طرابلس وبنغازي ولتي يناهز عمرها ع ن عشرة سنوات.
- أن هذه الدراسة لا تهدف إلى المقارنة بين الفروع داخل المدينة الواحدة أو بين المدينتين.
- تعبر هذه الدراسة عن موقف مديري المصارف التجارية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي خلال فترة توزيع صحيفة الاستبيان خلال خريف 2009 -2010.
- لم تتناول الدراسة الحالية كافة أنماط القيادة الإدارية وإنما تناولت أنماط القيادة طبقاً Rensis Likert ، وذلك لأن نجد أن كلا من مدخلي بليك و موتون Blacke and Mouton وريدن Reddin ذاتا مدخل وصفي ، ويعوزها التطبيق العملي أو الميداني ، وعلى العكس من ذلك نجد Rensis Likert يقدم نموذجه الشهير بـ " الأنماط الجديدة في الإدارة ,New Patterns of Management مستنداً في ذلك إلى أبحاث ميدانية فعّلية(Likert,1961) .

7. التعريفات الإجرائية :

استخدمت لأغراض الدراسة التعريفات الإجرائية الآتية :

1.7 الاسلوب : يُشير الاسلوب بشكل عامٍ إلى " كناية عن منهج متسق ومنظم ينطوي على أعمال المرء وأفكاره ونزعاته واتجاهاته ، بحيث يمكن اتخاذه أساساً للقيام بتوقعات وتحليلات تنبؤية تتعلق بسلوك الشخص والاحتمالات التي يمكن أن يتجه فيها هذا السلوك ."(لسان العرب ،2000 :417)

2.7 الاسلوب القيادي Leadership Styles :

عرّف **السلمي** الاسلوب القيادي هو "نشاط إنساني منظم يهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة من خلال تجميع وتوحيد كافة الموارد المتاحة ووضعها موضع الاستغلال المثمر" (زروق ، 1977 ،320)، أما البياع فقد عرفه " ذلك النمط او الاسلوب الذي ينتهجه القائد للتأثير في سلكك الجماعة والعاملين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة " (البياع ،1984 :136).

في حين عرفه **المحاسنة** بأنه " سلوك القائد المتكرر الذ ي على سمة القائد في قدرته وتأثيره على المرؤوسين" (المحاسنة ، 2006 : 282). وعرفه كل من **Anderson & Donald** " بأنه البعد الرئيسي الذي يبين تصرفات وسلوكيات القادة وقدرتهم على استغلا ل الفرص الموجودة " (منصورة ، 2007). وعرفه **زيارة** بأنه " مجموعة من السمات والصفات والخصائص المتحدة والمحددة لطريقة عمل المدير وتعامله مع مرؤوسيه " (زيارة ، 2004 : 283).

ويقصد به الباحث اجرائياً بالنمط القيادي هو أسلوب القيادة المتبع والطريقة التي يتعامل بها المدير مع المرؤوسين والكيفية التي يتم بها أتخاذ القرارات في المؤسسة المصرفية ، وتم قياس متغير النمط القيادي بواسطة استبيان لجمع البيانات اللازم ة عن ذلك المتغير وهو مكون من(20) عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أعدتها الشيخي(2003) المعتمدة على أداة القياس التي أعدها سلامة (1995) اعتماداً على مقياس رنسيس ليكرت Rensis Likert في أنماط القيادة مع الإشارة إلى ميزات وخصائص كل نمط كما يلي :

النمط القيادي التسلطي الاستغلالي Exploitive Autocratic ويتصف بما يلي :

أ. يقوم المديرون باتخاذ القرارات.

ب. لا تثق الإدارة في المرؤوسين .

ج. جميع الصلاحيات تتركز لدى الإدارة.

د. يتم حفز العاملين بالخوف والإكراه.

النمط القيادي التسلطي النفعي Benevolent Autocratic ويتصف بما يلي :

أ. يقوم المديرون باتخاذ القرارات.

ب. يكون للمرؤوسين بعض الحرية في الطريقة التي يؤدون بها أعمالهم طالما أنهم يؤدونها وفقاً للإجراءات والطرق المحددة من قبل رؤسائهم.

ج. يبقى درجة الثقة بين الإدارة والمرؤوسين على درجة منخفضة .

د. يتصف هذا النمط بدرجة مركزية كبيرة ولكن بدرجة أقل من النمط التسلطي الاستغلالي.

النمط القيادي التشاوري Participative ويتصف بما يلي :

أ. يقوم المديرون بالتشاور مع مرؤوسيهم قبل تحديد الأهداف المراد تحقيقها .

ب. تكون لدى المرؤوسين درجة معقولة من الحرية في اتخاذ القرارات وفي الكيفية التي يؤدون أعمالهم بها.

ج. تعتمد الإدارة بدرجة كبيرة على تقديم المكآفات والحوافز للإفراد لحثهم على العمل ، وذلك بدلاً من تهديدهم عن طريق العقاب .

د. يسود المصرف جو من الثقة الكبيرة بين الإدارة والعاملين، بما يجعل هؤلاء العاملين يناقشون بدرجة معقولة من الحرية القضايا بعملهم مع الإدارة .

هـ. يسمح هذا النموذج بتحقيق الاتصال الصاعد لكن أراء المرؤوسين غير ملزمة للإدارة.

النمط المشارك الجماعي Democratic ويتصف بما يلي :

أ. يعتمد أسلوب التعاون والتشاور والعمل الجماعي .

ب. يتم التركيز على المشاركة المجموعة ككل في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات .

ج. لا تتركز عملية اتخاذ القرار في يد المديرين في المصرف بل تصبح موزعة على مختلف أجزاء المصرف في شكل لامركزي.

د. تصبح في ظل هذا النمط سلطة الخبرة أو المعرفة هي المسيطر بدلاً من السلطة الرسمي

3.7 **القيادة الادارية** : كما عرفها **رنسيس ليكرت** على أنها " قدرة الفرد على التأثير على شخص أو جماعة وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وحفزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة" (Rensis,1961 :3).

8. الدراسات السابقة :

يُعد موضوع القيادة الادارية من الموضوعات التي نالت أهتمام الباحثين والدارسين عال حدٍ سواء ، وظهرت عدة دراسات تؤكد على ضرورة الاهتمام لأنماط القيادية ، وتأسيساً على ما تقدم يُعرض الباحث هذه الدراسات وفق تاريخ نشرها من الأقدم فالأحدث.

هدفت **دراسة سلامة (1995)** إلى التعرف على اثر القيم الثقافية للأفراد والمنظمات على النمط القيادي، وخلُصت الدراسة إلى أن القيم الثقافية للأفراد والقيم الثقافية للمنظمات تتفاوت في درجات تفسيرها في سلوك المتغير التابع والمتمثل في الأنماط القيادية (النمط القيادي التسلطي النفعي، النمط القيادي التشاوري، النمط القيادي الجماعي المشارك) ،كما بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية للأفراد والنمط القيادي التسلطي الاستغلالي و النمط القيادي التشاوري ، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية للأفراد والنمط القيادي التسلطي النفعي والنمط القيادي التشاوري ، أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية للمنظمات و النمط القيادي التشاوري و النمط القيادي الجماعي المشارك ، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الثقافية للمنظمات و النمط القيادي التسلطي الاستغلالي و النمط القيادي التسلطي النفعي.

كما قام الباحثان **اللوزي والطراونة** (1996) بإجراء دراستهما الميدانية في محافظات الجنوب في الأردن عن أنماط الإدارة في الأجهزة الحكومية ، حيث جاءت لتشخيص نمط الإدارة الأكثر استخداماً في الدوائر الحكومية سعياً لتعزيز جهود التطوير الإداري الذي تعتبره الدراسة جزءً رئيسياً من جهود التنمية الإدارية والتي تشكل بدورها إحدى المسارات الهامة للتنمية الشاملة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- يجمع النمط الإداري المستخدم بين ملامح النمط الإداري التقليدي والأنماط الإدارية الحديثة.
- تبين وجود علاقة بين نمط الإدارة التقليدي والدرجة الوظيفية للمدير حيث أن المديرين الذين يحملون الدرجات العالية يميلون إلى استخدام النمط التقليدي.

وأجرى **الأغبري (1998)** دراسة هدفت إلى التعرف على طبيعة الأنماط القيادية السائدة (وفقاً لنظرية هيرسي وبلانشرد Hersey & Blanchard) لدى عينة ووكلاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية الذين شاركوا في الدورة التربوية الثالثة والرابعة التي نظمتها كلية المعلمين بالإحساء خلال الفصل الدراسي الأول والثاني من عام 1995 والتي بلغت 88 مديراً ووكيل ، وخلصت الدراسة إلى شيوع النمط

المشارك لدى عينة ووكلاء المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية يليه النمط التفويضي ثم النمط التسويقي وأخيراً نمط الآمر.

كما قام **Bare-Old Ham** (**2000**) بالدراسة سعت إلى التعرف على أثر الأنماط القيادية لدى مديري المدارس الحكومية في ولاية كنتاكي، على الرضا الوظيفي للمعلمين ، وتكون مجتمع الدراسة من المعلمين في المدارس الحكومية في ولاية كنتاكي وعددهم 40 ألفاً، وتم اختيار عينة مكونة من 519 معلماً بطريقة عشوائية من 250 مدرسة متوسطة، و250 مدرسة ثانوية، وبواقع معلم من كل مدرسة ، وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين نمط القيادة لمدير المدرسة ، ومستوى الرضا الوظيفي للمعلمين ، كما اظهرت النتائج وجود علاقة بين معرفة مدير المدرسة بالعمل ومستوى الرضا الوظيفي للمعلمين .

أيضاً هدفت **دراسة الشيخي** (**2003**) إلى تحقيق الأغراض التالية :

- التعرف على النمط القيادي السائد في الشركات قيد الدراسة.
- التعرف على مدى إمكانية التنبؤ بالتغير في السلوك النمط القيادي للمدير من خلال تحديد وتحليل القيم الثقافية.

وانحصر مجتمع الدراسة بالمديرين في المستويات الإدارية الثلاثة (الإدارة العليا . الإدارة الوسطى ، الإدارة التنفيذية المباشرة) في الشركات الصناعية العاملة بمدينة بنغازي، وقد تم تحديده بعدد 203 مديراً ، وأخذت عينة عشوائية بالطريقة العشوائية الطبقية النسبية ، وبلغ حجمها 132مديراً . وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ترتيب الأنماط القيادية السائدة في الشركات ترتيباً تنازلياً وفقاً لسيادتها في الشركات قيد الدراسة وجاءت كما يلي :
  1. النمط القيادي التسلطي الاستغلالي.
  2. النمط القيادي الجماعي المشارك.
  3. النمط القيادي التشاوري .
  4. النمط القيادي التسلطي النفعي .
- تتفاوت القيم الثقافية للمنظمات في درجات تفسيرها للتغير في سلوك الأنماط القيادية ، حيث تتمتع القيم الثقافية للمنظمات بقدرة تفسيرية أكبر للتغير في سلوك النمط القيادي الجماعي المشارك ثم يليه النمط القيادي التشاوري ثم النمط القيادي التسلطي النفعي وأخيراً النمط التسلطي الاستغلالي.

كما أجرى **الفرجاني** (**2008**) دراسة هـ دفت إلى التعرف على أي الأنماط القيادية السائدة والأكثر شيوعاً في أمانات القطاعات النوعية بشعبية بنغازي . وأسفر عن هذه الدراسة النتائج التالية :

- أن مستوي الولاء التنظيمي لدى العاملين بالأمانات قيد الدراسة مرتفع ، حيث بلغ 3.50 وهو أعلى من المتوسط الافتراضي لمقياس الدراسة والبالغ 3.
- أن النمط القيادي السائد والأكثر شيوعاً في الأمانات قيد الدراسة هو النمط الأوتوقراطي .

أما **خلف** (**2010**) قام بدراسة تهدف الى التعرف على طبيعة العلاقة بين القيادة التحويلية والابداع الاداري لرؤوساء الاقسام الاكاديميين في الجامعة الاسلامية ، وخلصت الدراسة ان هناك ممارسة عالية لسمات وخصائص القيادة التحويلية ، كما بينت الدراسة ان مستوى الابداع الاداري كان مرتفعاً ، أيضاً كشفت الدراسة وجود علاقة بين القيادة التحويلية والابداع الاداري . ومن خلال استعراض الدراسات السابقة – والتي أجريت في بيئات مختلفة – تبين أنها تتفق مع بعضها البعض على تأكيد دور وأهمية انماط القيادة في استمرار المنظمات وبقائها ، كما أن الدراسات التي تناولت انماط القيادة في البيئة الليبية لم تزال دون مستوى الطموح، كما أن هذه الدراسات لم تتعرض تحديداً لدراسة اساليب القيادة وفقاً لنظرية رنسيس ليكرت لمديري فروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينتي بنغازي وطرابلس على حد علم الباحث، وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف ، وإضافة جديدة لما سبق عرضه .

9. الدراسة الميدانية

1.9 منهج الدراسة:

- انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، فالمنهج الوصفي التحليلي يهتم بتوضيح واقع الظاهرة من خلال اشتقاق أصوله من الخطوات العلمية الدقيقة التي تبذل فيها المحاولات للإجابة على الفروق بين أفراد العينة وفقاً لبعض المتغيرات والتعبير عنها كمياً وصولاً لفهم الظاهرة وما تتطلبه من إجراءات للتعامل معها .

2.9 مجتمع وعينة الدراسة :

تكوّن مجتمع الدراسة Study Population من جميع مديري فروع المصارف التجارية الليبية ، ويرجع السبب في اختيار الباحث لمديري تلك الفروع ، لأنهم يلعبون دوراً بارزاً من خلال موقعهم كحلقة وصل بين تنسيق الأنشطة المتعلقة بالعاملين وتحديد ما يجب تقديمه من خدمات بالفرع وراسمي السياسات والخطط الإدارية والتنظيمية في الإدارة العُليا Top Management فهم يؤدون دوراً قيادياً في عمليات التنظيم المختلفة مما جعل دورهم يُعد من أصعب الأدوار وأعقده في أداء التنظيم ، أما عينة الدراسة Study Sample فقد اقتصرت على مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينتي طرابلس وبنغازي فقط والتي يناهز عمرها المصرفي عن عشرة سنوات كعينة قصدية، ونظراً لصغر حجم عينة الدراسة التي بلغت بـ (87) مديراً عليه قام الباحث بدراستها بالكامل ، لضمان نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم ، وقد توزعت عينة الدراسة على النحو التالي والموضح بالجدول (1) .

ونظراً لتعدد المصارف التجارية في ليبيا وانتشار رقعتها الجغرافية ، وحيث إنه من الصعوبة بمكان أن يتم تطبيق الدراسة الميداني ة على جميع هذه المصارف لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وجهد كبير، لذلك رأى الباحث أن تجرى هذه الدراسة على مديري فروع المصارف التجارية الليبية* والتي يناهز عمرها ع ن عشرة سنوات بمدينتي طرابل س وبنغازي ، ولذلك لأن مدينتي طرابلس وبنغازي تعتبران من أهم المراكز الأساسية للنشاط التجاري والصناعي ، ويتركز بهما عدد مناسب من فروع المصارف التجارية مقارنةً بالمدن الليبية الأخرى، إضافة إلى أهمية الدور الذي تؤديه المصارف التجارية في دعم وتطوير الاقتصاد الليبي من ناحية ، وما تتميز به هذه المصارف من حجم كبير نسبياً ، والتي لها فترة طويلة** في مزاولة العمل المصرفي وانتشار خدماتها من ناحية أخرى، الأمر الذي قد يؤثر في ممارسة النمط القيادي لدى مديري هذه المصارف، عليه اقتصرت الدراسة على هذه المصارف لضمان نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم.

---

* حصل الباحث على أسماء هذه الفروع من خلال مواقع المصارف قيد الدراسة على شبكة المعلومات العالمية (**الانترنيت**) ، أيضاً من خلل الاتصال الشخصي بمصرف ليبيا المركزي ، وكذلك عن طريق المقابلات الشخصية مع بعض مديري هذه المصارف.

** تم حذف المصارف التجارية التالية من الدراسة الحالية ، وذلك نظراً لحداثة نشأتها ، حيث لم تتجاوز هذه المصارف العشر سنوات ، فمثلاً (مصرف الأمان تم افتتاحه عام 2003 ، في حين تم افتتاح مصرف الوفاء عام 2004، بينما أُفتتح مصرف السراي للاستثمار والتنمية عام 2007 ، ومصرف الواحة عام 2006 ، بينما مصرف الإجماع تم افتتاحه عام 2003)، إضافةً بأنها تمتلك فرع واحد فقط متمثل بالمركز الرئيسي لها في مدينة طرابلس ولا يوجد بها أي فرع داخل مدينة بنغازي، باستثناء مصرفيّ الأمان والإجماع واللذا ن يمتلكا فروعاً لهما داخل المدينتين قيد الدراسة ولكنهما لم يتجاوزا العشر سنوات .

جدول (1) عينة الدراسة

المصارف التجاريـــــــة		عدد الفروع بمدينة بنغازي	عدد الفروع بمدينة طرابلس	الإجمالـــي
مصرف التجاري الوطني		**4**	**9**	**13**
مصرف الوحدة		**13**	**11**	**24**
مصرف الجمهورية *	مصرف الجمهورية	**8**	**13**	**21**
	مصرف الأمة	**2**	**7**	**9**
مصرف الصحاري		**4**	**8**	**12**
مصرف التجارة والتنمية		**1**	**2**	**3**
مصرف المتوسط		**1**	**1**	**2**
مصرف المؤسسة الأهلية		**1**	**2**	**3**
الإجمالـــــــي		**34**	**53**	**87**

3.9 توزيع استمارة الاستبيان :

لقد تم تحديد عينة الدراسة بـ(87) مديراً ، وقام الباحث بتوزيع استمارة الاستبيان على المشاركين بمساعدة بعض الزملاء الباحثين، واستغرقت عملية توزيع الاستمارات وجمعها فترة

* تم دمج مصرف الأمة في مصرف الجمهورية بموجب قرار رقم 74 بتاريخ 7/ 12 /2007 الصادر من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ، وأصبح يُطلق عليه مصرف الجمهورية .

امتدت إلى ستة أسابي ع وذلك للحصول على نسبة ردود مرتفعة، ولمنح الفرصة للمشاركين للإدلاء ببيانات يمكن الاعتماد عليها .

وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة (78) استمارة من أصل (87) استمارة، أي ما يُمثل نسبة (92%) من الاستبيانات الموزعة، وكان عدد الاستمارات غير المستلمة (9) ، حيث أن هناك عدداً من المديرين لم يجيبوا على استمارة الاستبيان نتيجة لسفرهم في مهمات رسمية ، كما أن هناك عدداً من المديرين رفضوا الإجابة على استمارة الاستبيان بدون إبداء أي أسباب ، وقد تم استبعاد (7) استمارات لوجود كثير من الأسئلة الهامة غير مُجاب عليها، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (71) استباناً، وتُشكل ما نسبته 82% ، وهى نسبة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة من الاستبيانا ت الموزعة، وتعتبر نسبة مقبولة إحصائياً في مجال الدراسات والأبحاث العلمية. **وقد توزيعت عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية على النحو التالي : جدول (2)خصائص عينة الدراسة**

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	الذكور	71	%100
	اناث		–
	المجموع	**71**	**%100**
العمر	أقل من 35 سنة	–	–
	من 35 سنة إلى 40 سنة	6	%8.5
	من 41 سنة إلى 45 سنة	30	%42.3
	من 46 سنة إلى 50 سنة	27	%38
	من 51 سنة فأكثر	8	%11.3
	المجموع	**71**	**%100**
المؤهل العلمي	ثانوي أو ما يعادله	–	–
	دبلوم عالي	15	%21.1
	بكالوريوس	49	%69
	ماجستير	7	%9.9
	دكتوراه	–	–
	المجموع	**71**	**%100**
مدة	من سنة إلى 5 سنوات	–	–

الخدمة	من 6 إلى 10 سنوات	10	%14.1
	من 11 إلى 15 سنة	18	%25.4
	من 16 سنة إلى 20 سنة	20	%28.2
	أكثر من 20 سنة	23	%32.4
	المجموع	**71**	**%100**

يلاحظ من الجدول اعلاه أن :

- عينة الدراسة هي عينة ذكورية ، بحيث كان النوع الغالب فيها هم من الذكور والذين بلغ عددهم (71) مديراً، أي بنسبة (100%)، وقد تعزي هذه النسبة إلى طبيعة عمل هذا المستوى الإداري ، وطبيعة المصارف التجارية التي تتطلب من بعض المديرين التواجد يومياً ولساعات طوال ، حيث تشتمل نشاطاتها على وظائف لا تناس ب طبيعة المرأة ، وقد يكون السبب نتيجة العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع والتي ترى أن وظيفة المرأة يجب أن تتركز في مجالات كالأمومة والرعاية الاجتماعية وتفضيلها للتوجه إلى مجالات أخرى مثل التدريس وما شابه ذلك ، أيضاً قد يعزى إلى النظرة الأبوية الذكورية التي ترى في الرجل الأقدر والأجدر والأولى في شغل الوظائف المتاحة .
- غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم مابين (41 سنة – 50 سنة)، حيث بلغت النسبة (80.3%)، مع ملاحظة أيضاً، أن ما نسبتـه (11.3%) منهم سيحالوا إلى التقاعد خلال الأعوام القادمة ، الأمر الذي يتطلب تمحيصاً جيداً لنوعية هؤلاء المديرين ، ومدى جاهزية الإدارة في تبنى سياسة الإحلال المطلوب.
- وجود أرتفاع في المستوى العلمي لإفراد العينة، حيث بلغت نسبة من يحملون مؤهلات جامعية حوالي (69%)، ونسبة من يعملو ن مؤهلات عُليا (9.9%)، ونظراً لأن أغلب المشاركين يحملون مؤهلات جامعية، فإن هذا سيؤثر على مصداقي ة المعلومات التي تم جمعها، وفهم لطبيعة الدراسة وأهميتها.
- أرتفاع عدد سنوات الخدمة للمديرين بمجال عملهم في المصارف قيد الدراسة حيث بلغ نسبة من هم أكثر من 10 سنوات إلى 20 فأكثر حوالي (85.9%)، ونستنتج إن مدة الخدمة تعطى دلالة على قدرة المديرين على الإلمام بالجوانب المختلفة للأنشطة التي يقومون بها.

4.9 أداة الدراسة :

تم استخدام الاستبيا نQuestionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلها نظراً لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع قدر ممكن من البيانات، فضلاً عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها . تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين رئيسيين هي:

1.4.9 معلومات عن مالئي الاستبيان Information on Questionnaire Filler

يحتوى الجزء الأول من الاستمارة الاستبيان على بيانات عامة عن مالئي الاستبيان، وهي النوع والعمر والمؤهل العلمي ومدة الخدمة في المصرف ، وفي مجملها تُمثل المتغيرات الديموغرافية .

2.4.9 مقياس النمط القيادي Measuring Leadership Pattern:

ويقصد به أسلوب القيادة المتبع والطريقة التي يتعامل بها المدير مع المرؤوسين والكيفية التي يتم بها أتخاذ القرارات في المؤسسة المصرفية ، وتم قياس متغير النمط القيادي بواسطة استبيان لجمع البيانات اللازمة عن ذلك المتغير وهو مكوّن من 20 عبارة، مستمدة من أداة القياس التي أعدتها الشيخي 2003 اعتماداً على مقياس رنسيس ليكرت Rensis Likert (1961) في أنماط القيادة والموضحة بالجدول (3) والمتمثلة في التالي :

- النمط القيادي التسلطي الاستغلالي Exploitive Autocratic
- النمط القيادي التسلطي النفعي Benevolent Autocratic
- النمط القيادي التشاوري Participative
- النمط المشارك Democratic

جدول (**3**)يوضح المقاييس الرئيسية لمقياس النمط القيادي

اساليب القيادة	أرقام العبارات في الاستبيان
النمط القيادي التسلطي الاستغلالي	**1،2،3**
النمط القيادي التسلطي النفعي	**4،5،6،7**
النمط القيادي التشاوري	**8،9،10،11،12،13**
النمط القيادي الجماعي المشارك	**14،15،16،17،18،19،20**

وقد صِيغت عبارات المقياس بشكل ايجابي ، حيث يعطى للمشارك (**1**)، عندما تكون الإجابة بأنه (غير موافق بشدة)، وفي حين يعطي للمشارك الدرجة(**5**) عندما تكون الإجابة بأنه(موافق بشدة) ، و تقع بين هاتين الدرجتين ثلاث درجات أخرى هي: الدرجة الثانية وتعني أن المشارك (غير موافق) ، والدرجة الثالثة، وتعنى أن المشارك (محايد) ، أما الدرجة الرابعة، فتعني أن المشارك(موافق) .

5.9 ثبات مقياس الدراسة :

يُعتبر مفهوم الثبات من المفاهيم الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم جودة اختبار ما، ويُعرّف الثبات **Reliability** "كمؤشر إلى درجة الدقة أو الضبط في عملية القياس" (ثورانديك، هيجن ،1986 :5) . وللتحقق من ثبات مقياس الدراسة، فقد طبقت معادلة ألفا كرونباخAlpha Cronbach وبتطبيق معادلة Alpha Cronbach ، أعطيت درجة ثبات تدعو إلى الثقة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (4) معاملات ثبات مقاييس الدراسة

مقياس اسلوب القيادي	معامل الثبات
التسلطي الاستغلالي	**0.892**
التسلطي النفعي	**0.862**
التشاوري	**0**.782
الجماعي المشارك	**0.929**
النمط القيادي ككل	**0.929**

6.9 صدق مقياس الدراسة :

وقد تم التأكد من صدق المقياس بناءً على رأى الخبراء والمحكمين، وهو ما يُسمى بالصدق الظاهري Face Validity والذي يُشير إلى أن : ما إذا كانت الأداة المستخدمة حقاً تقيس نفس السلوك المراد قياسه ، أي أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يُشير إلى ارتباطها بالسلوك المراد قياسه (**المنسي،2003 : 116**) ، حيث قاما الباحث بعرض الأداة على عشرة محكمين في مجال إدارة الأعمال وعلم النفس والاحصاء وطلب اليهم تحديد مدى شمولية الأداة لمجالات اساليب القيادة الادارية والصحة العلمية للفقرات ودرجة ارتباط كل فقرة بالمحور الذي أدرج تحته، وإضافة فقرات جديدة أو حذفها أو تعديلها والصحة اللغوية للفقرات وصلاحية المقياس للتطبيق، وبناءً على ملاحظاتهم ومقترحاتهم تم تعديل الأداة فأصبحت تتكون من 20)

(فقرة ، كما تم استخراج صدق البنائي للأداة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الأداة و الدرجة الكلية للمقياس، ونتائج الجدول التالي تبين ذلك:

جدول (5)معاملات الارتباط بيرسون بين محاور اساليب القيادة والدرجة الكلية للمقياس

مقياس اسلوب القيادي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
التسلطي الاستغلالي	**0.59**	**0.000**
التسلطي النفعي	**0.62**	**0.000**
التشاوري	**0.82**	**0.000**
الجماعي المشارك	**0.72**	**0.000**
النمط القيادي ككل	**0.78**	**0.000**

معنوية عند مستوى 1%

كما تم استخراج الصدق الذاتي أو الاحصائى Statistical validity وهي عبارة عن " صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية، ويُقاس الصدق الذاتي بحسب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاختبار" (عوض ، 1999 : 233) . كما نلاحظ من الجدول (6) تتراوح ما بين (0.875) إلى (0.963) ، مما يعطي الثقة في صدق مقياس الدراسة وأنه مُصمم فعّلاً إلى ما يجب قياسه. جدول (6)معاملات ثبات مقاييس الدراسة

مقياس اسلوب القيادي	معامل الصدق
التسلطي الاستغلالي	**0.944**
التسلطي النفعي	**0.928**
التشاوري	**0.884**
الجماعي المشارك	**0.963**
انماط القيادة الادراية ككل	**0.963**

7.9 اختبار التوزيع الطبيعي :

قام الباحث باستخدام اختبار Kolmogorov - Smirnov لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات ، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً ، وتُفضي قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة ***P-value*** أكبر من 5%، والجدول رقم (7) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يشير إلى أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة ***P-value*** أكبر من 5% لكل للابعاد، وعليه يُمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي .

جدول (7) اختبار التوزيع الطبيعي One – Sample Kolmogorov -Smirnov

الترقيم	اساليب القيادة	z -value	P-value
1	النمط التسلطي الاستغلالي	1.334	0.057
2	النمط التسلطي النفعي	1.268	0.080
3	النمط التسلطي التشاوري	1.348	.053
4	النمط التسلطي المشارك الجماعي	0.877	.425

8.9 أساليب تحليل البيانات

قاما الباحث باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة المتحصل عليها من خلال الاستبيان، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم مراجعة وترميز الاستبيانات المجمعة والصالحة لتحليل بناءً على مقياس ليكرت Likert المقاس بخمس درجات، ، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4) ، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5= 0.80) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (**العمر** ، **2002** ، **322**)، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول (**8**)

جدول (8)يوضح طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ودرجة الممارسة

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الممارسة
من **1** إلى أقل **1.80**	غير موافق بشدة	ممارسة ضعيفة جداً
من **1.80** إلى أقل **2.60**	غير موافق	ممارسة ضعيفة
من **2.60** إلى أقل **3.40**	محايد	ممارسة متوسطة
من **3.40** إلى أقل **4.20**	موافق	ممارسة مرتفعة
من **4.20** إلى **5.00**	موافق بشدة	ممارسة مرتفعة جداً

وعلى أساس ذلك الترميز تم الاستعانة بالحاسب الآلي واستخدام برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، وذلك وفقاً لما يلي

- ثبات مقياس الدراسة Reliability لتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبيان ، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها، من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ Alpha Chronbavh .
- صدق مقياس الدراسة والذي لتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من اجله، أو أن المقياس يقيس الظاهرة المراد قياسها .
- معامل ارتباط بيرسون Person لقياس الصدق الداخلي بين محاور اساليب القيادة والدرجة الكلية للمقياس.
- اختبار One – Sample Kolmogorov –Smirnov لتماثل البيانات التوزيع الطبيعي.
- الجداول التكرارية ، وذلك لحصر أعدا د المديرين، ونسبهم المئوية، وفقاً للخصائص العامة لمالئي صحائف الاستبيان.
- مقاييس النزعة المركزية Measures of Central Tendency المتمثلة في المتوسطات الحاسبية The Arithmetic Mean، وذلك لتحديد تركز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة الرئيسية، كذلك تم استخدام مقاييس التشتت Measures Dispersion مثل الانحراف المعياري Standard Deviation، بُغيةِ تحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرا ت الدراسة الرئيسية، والمدى Range للحكم على درجة ممارسة المديرين لأنماط القيادية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي .

- اختبار T للمجموعة الواحدة One-Sample T Test مع فترات الثقة لمتوسط العينة للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة على حدة (أو لكل متغير من متغيرات الدراسة) في عينة الدراسة ككل μ يزيد أو يقل عن قيمة معينة، ومن خصائص اختبار T التي جعلته مناسباً لهذه الدراسة أنه يستخدم في حالة العينات الكبيرة والصغيرة ، وقد تم استخدمه في هذه الدراسة لان تباين المجتمع مجهول (1)؛ ولغرض اختبار، أُعيد صياغة فرضيات الدراسة بشكل إحصائي لتصبح على الكيفية التالية : H0: μ = 3 ، H1: μ ≠3 ؛ وحيث أن μ قيمة محددة يراد اختبارها ، وهي تساوي (3) والتي تمثل درجة محايد كمتوسط نظري ، وتمثل متوسط العينة.

9.9 تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

1.9.9 تحديد النمط السائد في المصارف التجارية قيد الدراسة وفقاً لنظرية Rensis Likert:

تضمنت استمارة الاستبيان عشرون سؤلاً تتعلق بالنمط القيادي لمعرفة آراء مديري المصارف قيد الدراسة عن النمط القيادي السائد والأكثر شيوعاً ، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لإجاباتهم عن تلك الأسئلة ، أمكن التعرف على النمط القيادي السائد في المصارف التجارية قيد الدراسة، إذا ما عُلِمَ بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان يبلغ (**3**)، وتم تقسيم هذه الأنماط إلى :

2.9.9 تحديد رؤية أفراد عينة الدراسة نحو النمط القيادي الاستغلالي التسلطي:

يبين الجدول (9) الأسئلة المتعلقة بمدي ممارسة النمط القيادي الاستغلالي التسلطي , ويتضمن الجدول تحليلاً للإجابات التي تخص قياس مستوي ممارسة المديرين لهذا النمط ، وقد كان المتوسط العام لممارسة أفراد عينة الدراسة للنمط القيادي الاستغلالي التسلطي (3.09), وبانحراف معياري بلغ (0.58) , وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للمقياس البالغ (**3**) يتضح أن ممارسة النمط القيادي الاستغلالي التسلطي من قبل المديرين كانت متوسطة .

تضمنت استمارة الاستبيان ثلاثة أسئلة لمعرفة درجة موافقة المستجوبين حول العبارات التي تعكس نمط القيادي الاستغلالي التسلطي وهي (1،2،3) ، وعند احتساب المتوسطات الحسابية لإجاباتهم على هذه الأسئلة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (9) ، نجد أن متوسطات الإجابة

تتراوح بين (3.02) و(3.14) وباعتماد (3) درجات كمتوسط درجات الموافقة للاستبيان ، نجد أن جميع الأسئلة كانت كمتوسطات الإجابة عليها أكبر من المتوسط وبدرجات متوسطة، ويُظهر الجدول (9) مدى توفر القيادي الاستغلالي التسلطي الذي يتبعه المدرين موضوع الدراسة،وأظهرت استجابات أفراد العينة توفر هذه الخصائص ، حيث بلغ المتوسط العام(**3.09**) لمحور النمط القيادي الاستغلالي التسلطي، وقد جاءت العبارات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

1- " السلطة الرسمية هي السلطة المسيطرة في المصرف " بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري(0.89).

2- " يقوم المديرون باتخاذ كل القرارات في المصرف " بمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (0.87) .

3- " تؤمن الإدارة بالمركزية بدرجة كبيرة " بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري (1.20).

كما يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات محور النمط الديمقراطي بلغ (**3.09**) ، وهو فوق المتوسط بقليل مما يشير نوعاً ما إلى أن مجموع اتجاهات أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النمط القيادي الاستغلالي التسلطي يُمارس في المصارف موضع الدراسة بدرجة متوسطة.

وعند اختبار الفرضية المتعلقة بمدى ممارسة النم ط القيادي الاستغلالي التسلطي والتي تنص على أن :

الفرضية الصفرية **H0** : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي الاستغلالي التسلطي.

الفرضية البديلة **H1** : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي الاستغلالي التسلطي.

يلاحظ من الجدول (10) والذي يوضح مدى ممارسة كل نمط من أنماط وفقاً لنظرية رنسيس ليكرت بالمصارف قيد الدراسة؛ أن قيمة **P-value** تساوي (**0.161**) لنمط القيادي الاستغلالي التسلطي، وهي قيمة اكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (**5%**)، وقيمة **T** المحسوبة

المتحصل عليها من التحليل (**1.416**) وهي أقل من قيمة **T** الجدولية التي قيمتها (**1.668**)عند مستوى دلالة معنوية (**5%**) ، تأسيساً عليه فيتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيلا يمارسون النمط القيادي الاستغلالي التسلطي، **وهذه النتيجة عكس ما أظهرتها دراسة الشيخي 2003 ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سلامة 1995**.

جدول (10)اختبار T-test للكشف عن مدى ممارسة كل نمط من أنماط وفقاً لنظرية رنسيس ليكرت بالمصارف قيد الدراسة

الأنماط القيادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ***T-test***		نتيجة الاختبار
			قيمة **T**	***P-Value***	
التسلطي النفعي	**3.39**	**0.50**	**6.644**	**0.000**	يُمارس
الاستشاري	**3.35**	**0.44**	**6.785**	**0.000**	يُمارس
التسلطي الاستغلالي	**3.09**	**0.58**	**1.416**	**0.161**	لا يُمارس
الجماعي المشارك	**2.97**	**0.38**	**-0.578**	**0.565**	لا يُمارس

3.9.9 تحديد رؤية أفراد عينة الدراسة نحو النمط القيادي التسلطي النفعي:

تضمنت استمارة الاستبيان أربع أسئلة لمعرفة درجة موافقة المستجوبين حول العبارات التي تعكس نمط القيادي التسلطي النفعي وهي (4،5،6، 7)، وعند احتساب المتوسطات الحسابية لإجاباتهم على هذه الأسئلة كما يوضح الجدول رقم (9) ، نجد أن متوسطات الإجابة تتراوح بين 2.94 و 3.74 وباعتماد (3) درجات كمتوسط لمقياس للاستبيان ، نجد أن أغلبية الأسئلة كانت متوسطات الإجابة عليها اكبر من المتوسط ماعدا سؤال واحد كانت متوسطات الإجابة عليها اقل من المتوسط، ويُظهر الجدول (9) مدى توفر النمط القيادي التسلطي النفعي الذي يتبعه المديرين بالمصارف موضوع الدراسة، وأظهرت استجابات أفراد العينة توافر لبعض هذه الخصائص ، حيث بلغ المتوسط العام (**3.39**) لمحور النمط القيادي التسلطي النفعي وبدرجة ممارسة مرتفعة إلى حدٍ ما ، وقد جاءت العبارات مرتبة حسب الأهمية بناءً على المتوسط الحسابي كما يلي:

1- " تبذل الإدارة قصارى جهدها لحث العاملين على بذل جهد أكبر في تأدية أعمالهم " بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري(0.92).

2- " تبلغ الإدارة العليا القرارات للعاملين دون علمهم المسبق مع إقناعهم بها " بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (0.79) .

3- " غالباً ما تعارض الإدارة مبدأ تفويض السلطات " بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (1.00).

4- " لا تُتيح الإدارة للمستويات الدنيا فرصة تقديم الاقتراحا ت " بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري(1.01).

كما يتضح من الجدول (9) أن المتوسط العام لجميع عبارات محور النمط القيادي التسلطي النفعي بلغ (**3.39**) ، مما يُشير إلى أن مجموع اتجاهات أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النمط القيادي التسلطي النفعي هو الأكثر ممارسة في المصارف التجارية قيد الدراسة من قبل مديريها.

وعند اختبار الفرضية المتعلقة بمدى ممارسة النم ط القيادي التسلطي النفعي والتي تنص على أن :

الفرضية الصفرية **H0**:لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي التسلطي النفعي.

الفرضية البديلة **H1** : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي التسلطي النفعي.

جدول (9) اساليب القيادة لمديري المصارف التجارية قيد الدراسة وفقاً لنظرية رنسيس ليكرت

اساليب القيادة	رقم السؤال	الإجابات										المتوسط الحسابي للسؤال	الانحراف المعياري للسؤال	المتوسط الحسابي للنمط	الانحراف المعياري للنمط
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%				
الاستغلالي التسلطي	1	2	2.8	26	36.6	22	31	21	29.6	-	-	3.12	0.87	3.09	0.58
	2	1	1.4	31	43.7	16	22.5	23	32.4	-	-	3.14	0.89		
	3	9	12.7	17	23.9	13	18.3	31	43.7	1	1.4	30.2	1.20		
الاستغلالي النفعي	4	12	16.9	40	56.3	8	11.3	11	15.5	-	-	3.74	0.92	3.39	0.50
	5	10	14.1	35	49.3	21	29.6	5	7	-	-	3.70	0.79		
	6	4	5.6	22	31	11	15.5	34	47.9	-	-	2.94	1.01		
	7	5	7	28	39.4	15	21.1	22	31	1	1.4	3.19	1.00		
الاستشاري	8	13	18.3	22	31	15	21.1	16	22.5	5	7	3.30	1.21	3.35	0.44
	9	12	16.9	27	38	12	16.9	19	26.8	1	1.4	3.42	1.10		
	10	16	22.5	23	32.4	16	22.5	16	22.5	-	-	3.54	1.07		
	11	5	7	28	39.4	10	14.1	28	39.4	-	-	3.14	1.03		
	12	1	1.4	39	54.9	10	14.1	20	28.2	1	1.4	3.26	0.94		
	13	3	4.2	36	50.7	23	32.4	9	12.7	-	-	3.46	0.77		
الجماعي المشارك	14	7	9.9	19	26.8	20	28.2	17	23.9	8	11.3	3.00	1.17	2.97	0.38
	15	2	2.8	29	40.8	11	15.5	21	29.6	8	11.3	2.94	1.13		
	16	3	4.2	27	38	13	18.3	21	29.6	7	9.9	2.97	1.12		
	17	8	11.3	21	29.6	14	19.7	23	21.4	5	7	3.05	1.16		
	18	5	7	23	32.4	9	12.7	32	45.1	2	2.8	2.95	1.08		
	19	7	9.9	20	28.2	13	18.3	24	33.8	7	9.9	2.94	1.19		
	20	5	7	19	26.8	20	28.2	21	29.6	6	8.5	2.94	1.09		

يُلاحظ من الجدول (10) أن قيمة **P-value** تساوي (**0.000**) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (**5%**)، وقيمة **T** المحسوبة المتحصل عليها من التحليل (**6.644**) وهي اكبر من قيمة **T** الجدولية والتي قيمتها (**1.668**)عند مستوى دلالة معنوية (**5%**) ، بناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازييمارسون النمط القيادي التسلطي النفعي، **واتفقت هذه النتيجة مع ما** توصلت إليه دراسة الشيخي 2003 من حيث الممارسة، لكنها اختلفت معها في أن النمط القيادي التسلطي الاستغلالي هو الأكثر شيوعاً وليس النمط القيادي التسلطي النفعي، والذي كما أظهرته الدراسة الحالية، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة مزعل واخرون 1994 في أن غالبية المديرين في منظمات القطاع الصناعي العراقي يميلون إلى أتباع الأسلوب التسلطي في الإدارة ، ودراسة المزروع 1999 والتي بينت أن المديرون في القطاع الحكومي يُمارسون النمط القيادي الأوتوقراطي بدرجة عالية.

كذلك اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الغامدي 2006 في أن الأسلوب القيادي السلبي **1/1** الأكثر شيوعاً لدى ضباط كلية الملك عبد العزيز الحربية من وجهة نظر طلابهم ، أيضاً اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الفرجاني 2008 في أن النمط القيادي السائد والأكثر شيوعاً في الأمانات العامة الليبية هو النمط الأوتوقراطي.

4.9.9 تحديد رؤية أفراد عينة الدراسة نحو النمط القيادي التشاوري:

تضمنت استمارة الاستبيان ست أسئلة لمعرفة درجة موافقة المستجوبين حول العبارات التي تعكس نمط القيادي التشاور ي وهي (8،9،10،11،12،13)، وعند احتساب المتوسطات الحسابية لإجاباتهم على هذه الأسئلة كما يوضح الجدول رقم (9) ، نجد أن متوسطات الإجابة تتراوح بين(3.54)4 و (3.14) وباعتماد (3) درجات كمتوسط لمقياس للاستبيان ، نجد أن كل الأسئلة كانت متوسطات الإجابة عليها اكبر من المتوسط ، ويظهر الجدول (9) مدى توفر النمط القيادي التشاوري الذي يتبعه المديرين بالمصارف قيد الدراسة، وأظهرت استجابات أفراد العينة توافر لهذه الخصائص ، حيث بلغ المتوسط العام (**3.35**) لمحور النمط التشاوري وبدرجة ممارسة مرتفعة إلى حدٍ ما ، وقد جاءت العبارات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

1- " يسود المصرف جو من الثقة الكبيرة بين الإدارة والعاملين " بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري(1.07)، **واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراستا عبد الجواد**

(2003) [1] **ودراسة الصويعي (2005) بأن هناك جو من الثقة المتبادلة والمحبة والاحترام والتعاون تسود بين العاملين في المصارف التجارية الليبية.**

2- " تشجع الإدارة العاملين على تقديم اقتراحاتهم باستمرار فيما يخص العمل " بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.77) ، **واتفقت هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة عبد الجواد (2003) بأن المصارف التجارية مهتمة بتنمية مهارات وقدرات العاملين من خلال تشجعهم على تقديم اقتراحاتهم باستمرار.**

3- " تكون لدى المرؤوسين درجة معقولة من الحرية في اتخاذ القرارات وفي الكيفية التي يؤدون أعمالهم بها " بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (1.10).

4- " يقوم المديرون بالتشاور مع مرؤوسيهم قبل تحديد الأهداف المراد تحقيقها " بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري(1.21).

5- " تحرص الإدارة على استشارة العاملين قبل إصدار القرارات " بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري(0.94).

6- " تتميز إجراءات الاتصال بين المستويات الإدارية بأنها سريعة وفعّالة " بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري(1.03)، **واتفقت هذه النتيجة مع ما آلت إليه دراسة بوخريص (2004) بأن نظم المعلومات لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل الإدارة العُليا بالمصارف التجارية الليبية مما ترتب عليه بطء في الاتصالات بين المستويات الإدارية بشكل سريع وفعّال.**

كما يتبين من الجدول (9) أن المتوسط العام لجميع عبارات محور النمط القيادي التشاوري بلغ (**3.35**) ، مما يُشير إلى أن مجموع اتجاهات أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النمط القيادي التشاوري يُمارس في المصارف التجارية قيد الدراسة وبدرجة ممارسة قريبة جداً من القيادي الاستغلالي النفعي .

وعند اختبار الفرضية المتعلقة بمدى ممارسة النمط القيادي التشاوري والتي تنص على أن الفرضية الصفرية **H0** : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي التشاوري.

الفرضية البديلة **H1** : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي التشاوري.

يتبين من الجدول (**10**) أن قيمة **P-value** تساوي (**0.000**) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية (**5%**)، وقيمة **T** المحسوبة المتحصل عليها من التحليل (**6.785**) وهي اكبر من قيمة **T** الجدولية التي قيمتها (**1.668**)عند مستوى دلالة معنوية (**5%**) ، بناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازييمارسون النمط القيادي التشاوري، **واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سلامة 1995 ودراسة الشيخي 2003 من حيث الممارسة .**

5.9.9 تحديد رؤية أفراد عينة الدراسة نحو النمط القيادي المشارك الجماعي:

تضمنت استمارة الاستبيان سبع أسئلة لمعرفة درجة موافقة المستجوبين حول العبارات التي تعكس نمط القيادي المشارك الجماعي وهي (14،15،16،17،18،19،20)، وعند احتساب المتوسطات الحسابية لإجاباتهم على هذه الأسئلة، الموضحة بالجدول رقم (**9**) ، نجد أن متوسطات الإجابة تتراوح بين(**3.05 و 2.94**) وباعتماد (**3**) درجات كمتوسط لمقياس للاستبيان ، نجد أن اغلب الأسئلة كانت متوسطات الإجابة عليها اقل من المتوسط عدا سؤالين احديهما كان متوسطه فوق المتوسط والآخر على المتوسط تماماً، ويظهر الجدول (**9**) مدى توفر النمط القيادي المشارك الجماعي الذي يتبعه المديرين بالمصارف قيد الدراسة، وأظهرت استجابات أفراد العينة توافر لبعض هذه الخصائص ، حيث بلغ المتوسط العام (**2.97**) لمحور النمط القيادي المشارك الجماعي وبدرجة ممارسة متوسطة ، وقد جاءت العبارات مرتبة حسب الأهمية بناء على المتوسط الحسابي كما يلي:

1- " تؤمن الإدارة بفرق العمل المشتركة على كافة المستويات الإدارية " بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري(1.16).

2- " يتم التركيز على مشاركة المجموعة ككل في تحديد الأهداف واتخاذ القرارات " بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.17)

3- " تتمتع قوة الخبرة والمعرفة بتأثير كبير على عملية اتخاذ القرارات " بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (1.12).

4- " تعقد الإدارة اجتماعات دورية لمناقشة ظروف العمل وبمشاركة كافة المستويات الإدارية " بمتوسط حسابي (2.95) وانحراف معياري(1.08).

5- " تعطي الإدارة حرية كبيرة للعاملين عند ممارستهم لأعمالهم " بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري(1.09).

6- " يكون دور المديرين عبارة عن حلقات وصل بين مختلف المستويات التنظيمية " بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري(1.13).

7- " تكون عملية اتخاذ القرارات موزعة على مختلف أجزاء المصرف لا مركزياً " بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري(1.19).

كما يتبين من الجدول (9) أن المتوسط العام لجميع عبارات محور النمط القيادي المشارك الجماعي بلغ (**2.97**) وهو اقل من متوسط الدراسة، مما يُشير إلى أن مجموع اتجاهات أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على أن النمط القيادي المشارك الجماعي يُمارس في المصارف التجارية قيد الدراسة.

وعند اختبار الفرضية المتعلقة بمدى ممارسة النم ط القيادي المُشارك الجماعي والتي تنص على أن : الفرضية الصفرية **H0** : لا يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي المشارك الجماعي.

الفرضية البديلة **H1** : يُمارس مديرو فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازيالنمط القيادي المشارك الجماعي.

يلاحظ من الجدول (10) أن قيمة **P-value** تساوي(**0.565**) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (**5%**)، وان قيمة **T** المحسوبة تساوي (**0.578**-) وهي أصغر من قيمة **T** الجدولية (**1.668**) عند مستوى دلالة معنوية (**5%**) ، عليه نقبل الفرضيةِ الصفرية والتي تنص على أن مديري فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي لا يمارسون النمط القيادي المشارك الجماعي ، واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الاغبري 1998، ودراسة الشيخي 2006.

مما سبق يتضح أن النمط القيادي التسلطي النفعي هو أكثر الأنماط القيادية شيوعاً وانتشاراً ، ثم يليه النمط القيادي التشاوري ، وجاءت هذه النتيجة متناغمة مع ما أكده بقوله **Duncan** (1991،236) بأن أغلب المؤسسات يسودها النمط القيادي التسلطي النفعي والنمط القيادي التشاوري ، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية أظهرت أن النمطين يسودا بدرجات متقاربة جداً حين مقارنتها مع بعضيهما البعض ، الأمر الذي قد يُعزى إلى:

1 . سيادة النمط القيادي التسلطي النفعي ، قد يُشير إلى أن معظم المصارف قيد الدراسة تأخذ قراراتها من قبل الإدارة دون إشراك العاملين فيها، كذلك أيضاً انه قد يكون للمرؤوسين بعض

الحرية في الطريقة التي يؤدون بها أعمالهم طالما أنهم يؤدونها وفقاً للإجراءات والطرق المحددة من قبل رؤسائهم.

2 . سيادة النمطين بنفس الدرجة إلى حد كبير برغم الاختلاف الجوهري بن النمطين ، قد يكون راجع إلى انه ليس هناك نمط فعّال يسود في كل المصارف وفي كل الأوقات ، بل أن المواقف والظروف هي التي تحدد النمط القيادي الواجب تطبيقه .

3. قد يكون ظهور هذان النمطين في المصارف قيد الدراسة بسبب عوامل أخرى كالاختلاف بين المصارف من حيث أحجامها وخصائص هياكلها التنظيمية وطريقة الاتصال وانسياب وتبادل المعلومات فيها أو أي عوامل أخرى .

بناء على ما تقدم تعددت الأنماط القيادية بتعدد الكّتاب والباحثين ، فمنهم من يعمل على إشراك المرؤوسين في العمل ويفوضهم الصلاحيات لتسيير شئونه ، ومنهم على النقيض من ذلك يتمسك بكافة القرارات لنفسه حيث يتميز أسلوبه بالحزم والصرامة. حيث يجمع أساتذة الإدارة وعلم النفس بصفة عامة على أنه لا توجد صفات قيادية محددة إذا ما التزم بها القائد في كل الأوقات تمكنه من إنجاز هدفه ، وليس هناك نمط مثالي للقيادة يمكن أن يطبق في كل مكان وكل زمان ، وإنما القيادة تعني دوراً معيناً يقوم به القائد في موقف معين يضم نوعاً معيناً من الناس والمشكلات والظروف.

10. نتائج الدراسة :

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضياتها تم التوصل الى وجود النمطين القياديين (التسلطي النفعي و التشاوري) في المصارف قيد الدراسة ، إلا أن النمط القيادي المسيطر والأكثر شيوعاً في هذه المصارف هو النمط القيادي التسلطي النفعي ، حيث حاز على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.39) ، مع ملاحظة أن النمط القيادي التشاوري قد حاز على متوسط حسابي (3.35) وهي نتيجة مقاربة جداً للمتوسط الذي حَظِي به النمط القيادي التسلطي النفعي . وقد يعود السبب في سيطرة النمط القيادي التسلطي النفعي وشيوعه في هذه المصارف إلى طبيعة نظام اتخاذ القرارات المتبع في هذه المصارف لفترة طويلة والمعروف بالمركزية ، الأمر الذي انعكس على النمط القيادي في المصارف قيد الدراسة ، وذلك بإتباع النمط التسلطي النفعي.

11. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة تُقدم مجموعة من التوصيات التي يؤمل إتباعُها ، وهذه التوصيات تتمثل في الآتي:

- التوسع في ممارسة النمطين القياديين التشاوري والمشارك الجماعي لما يؤديا من رفع في مستوى اداء مديري المصارف قيد الدراسة ، واستخدام النمط التسلط ي النفعي في المواقف التي تلزم لذلك، والتقليل من ممارسة النمط القيادي التسلطي الاستغلالي لما يؤدي إلى خفض في مستوى الاداء.
- إعداد برامج تدريبية وورش عمل للمديرين تستهدف تنمية قدراتهم في التعامل مع مرؤوسيهم لتحفيزهم وإشراكهم في صنع القرار وطرح الأفكار ومناقشتها ، والعمل بروح الفريق لتحقيق أهداف المصارف قيد الدراسة .
- يجب على المديرين قيد الدراسة أن لا يفعلوا أشياء يمكن تفويضها لغيرهم ، كما أن عليهم تفويض الصلاحيات الكافية وتمكين العاملين واعطائهم المزيد من حرية في العمل ، الأمر الذي من شأنه يوفر عليهم الوقت و يُساهم في تطوير مرؤوسيهم .
- اظهار مستويات عالية من الاخلاق والفضيلة من قبل قادة المصارف قيد الدراسة ، حيث ان ممارسة الجاذبية القيادية عامل مؤثر في اتجاهات العاملين نحو عملية التطوير.

12. مقترحات بدراسات مستقبلية:

إنّ القيادة الادارية وأنماطها تظل قضِية متعددة الأبعاد ، عليه فإنه بالإمكان اقتراح إجراء الدراسات التالية في هذا المجال:

- دراسة مقارنة مع المنظمات الصناعية للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف في اساليب القيادة الادارية.
- دراسة عن انماط القيادة الادارية وعلاقتها بالثقافة التنظيمي Organizational Culture .
- دراسة عن إنماط القيادة الادارية وعلاقتها بالرضا الوظيفي Job Pleasure .
- دراسة عن إنماط القيادة الادارية وعلاقتها بالسلوك الابتكاري Innovation Behavior.
- دراسة عن اساليب القيادة الادارية وفقاً لنموذج الشبكةالإدارية Managerial Grid Theory لبليك و موتون Blake and Mouton أو نموذج ريدن Reddin ، ومن ثُم مقارنة نتائج الدراستين.

قائمة المراجع : المراجع العربية :

– الاغبري، عبد الصمد قائد (1998) ، " أنماط القيادية السائدة من وجهة نظر عينة من مديري ووكلاء مدارس التعليم العام بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية : دراسة استطلاعية " ، عمان : **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، فصل الشتاء ، العدد (88).

– اللوزي ، موسى (2002) ، **التنمية الإدارية** ، عمان : دار وائل ، الطبعة الثانية .

– بوخريص، السنوسي سليمان (2004) " دراسة تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمصارف التجارية الليبية " ، بنغازي : رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

– البياع ، محمد حسن (1984) ، **القيادة الإدارية في ضوء منهج علمي** ، بغداد : دار وسط .

– خلف ، محمد كريم حسني (2010)، " علاقة القيادة التحويلية بالابداع الاداري لدى رؤوساء الاكاديميين في الجامعة الاسلامية " ، رسالة ماجستير غير منتشورة ، غزة : قسم إدارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية .

– دنكان ، و.جاك (1991) ، **أفكار عظيمة في الإدارة : دروس من مؤسسي ومؤسسات العمل الإداري** ، ترجمة : محمد الحديدي ، القاهرة :الدار الدولية.

– رزق ، أسعد (1977)، **موسوعة علم النفس**، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

– الزيادي ، جمال الدّين (2005) ، **مُعجم ثلاثي موسع لمصطلحات علم الإدارة: عربي . إنجليزي . فرنسي** ، تونس : مركز النشر الجامعي .

– زيارة ، فريد فهمي (2004) ، **المبادئ والأصول للإدارة والأعمال** ، عمان : المؤلف ،الطبعة الرابعة.

– سلامة ، عبد الكريم (1995)، " أثر القيم الثقافية للأفراد على النمط القيادي " ، عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة .

– السلمي ، علي (1988) ، **السلوك التنظيمي** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : مكتبة غريب .

– سويلم ، محمد (1997) ، **الإدارة في القرن الحادي والعشرين** ، القاهرة : دار الهاني .

– الشيخي ، نورية سعد (2003) ،" القيم الثقافية للمنظمات وعلاقتها بالنمط القيادي في الشركات الصناعية العاملة بمدينة بنغازي " ، بنغازي : جامعة قاريونس ، قسم إدارة الأعمال .

– الطراونة ، تحسين ، واللوزي،سليمان (1996)،" أنماط الإدارة في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية في محافظات الجنوب في الأردن"،عمان :جامعة مؤتة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد (11) ، العدد (4) .

– الصويعي ، هند خليفة سالم بركة (2005)، "تكيف لبفرد في المنظمة وعلاقته بالالتزام التنظيمي : دراية ميدانية على العاملين الجدد بفروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي " ، بنغازي : رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

– عبد الجواد، عبد السلام محمد عبد (2003) ، " بعض العوامل المحددة للابتكار وأثرها على السلوك الإداري الابتكاري لدى المديرين : دراسة ميدانية على مديري قطاع المصارف التجارية في ليبيا" ، بنغازي : رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم إدارة الأعمال ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

– عمّار، حسن(1403 ه) " مهام المديرين : أساليب التعرف عليها وفعّاليتها " ، **مجلة الإدارة العامة** ، العدد (37) ، رجب ، ص : 201.

– العمر، بدران (2002) ، "مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الإدارة العامة " ، الرياض : معهد الإدارة العامة ، **مجلة الإدارة العامة** ، المجلد الثاني والأربعون .

– عوض ، عباس محمد (1999) ، **القياس النفسي بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية .

- الفرجاني ، مرعي مخزوم عمر (2008) ، " الولاء التنظيمي وعلاقته بالنمط القيادي : دراسة ميدانية على العاملين في أمانات القطاعات النوعية بشعبية بنغازي" ، ، بنغازي : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ،كلية الاقتصاد ، قسم إدارة الأعمال .
- القريوتي ، محمد قاسم (2003) ، **السلوك التنظيمي : دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة**، عمان : دار وائل ، الطبعة الرابعة .
- كنعان ، نواف (1998) ، **القيادة الإدارية** ، عمان : دار الثقافة ، الطبعة الخامسة.
- المحاسنة ، محمد عبد الرحيم (2006) ، " أثر الأنماط القيادية على الإبداع التنظيمي : دراسة ميدانية على المدراء العاملين في الجامعة الأردنية" ، القاهرة : **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، جامعة القاهرة ،كلية التجارة ، العدد (67) ،ص ص : 281-334.
- **معجم لسان العرب** (2000) ، بيروت : دار الصادر الجزء السابع.
- منسي ، محمود عبد الحليم (2003) ، **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية** ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية .
- منصورة ، ختام إبراهيم (2007) ، " أثر المناخ التنظيمي على العلاقة بين الأنماط القيادية والاستعداد للازمات ومواجهتها : دراسة تطبيقية على المجلس الأعلى للآثار " ، القاهرة : جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة.

المراجع الاجنبية :

- Bare-Old Ham, Karen Marie(2003) ," An Examination of the Perceived Leadership Styles of Kentucky Public School Principals as Determination of Teachers Job Satisfaction" , ***Dissertation Abstracts International*** , West Virginia University.
- Likert, Rensis(1961), ***New Patterns of Management***. New York: McGraw-Hill Book Co..

الشموع اليابانية والسوق المالي القطري

الأستاذة: لميــاء أوضايفية

جامعة باجي مختار عنابة

رئازجلا

ملخص:

التحليل الفني أو الرسوم البيانية هو أسلوب يستخدم الأنماط التاريخية السعرية لأداة مالية معينة من أجل توفير مؤشرات حول السلوك المستقبلي للأسعار. وهو يحتوي على العديد من الأدوات، من بينها الشموع اليابانية. تحاول هذه الورقة البحثية الإشارة إلى دور هذه الأداة في التنبؤ بمستقبل أحد أهم الأسواق العربية، ألا وهو سوق الدوحة للأوراق المالية. النتائج أوضحت أن الشموع اليابانية تمكنت من التنبؤ بمستقبل السوق إلى حد كبير، خاصة في الرسم البياني للشموع الشهرية.

الكلمات المفتاحية: التحليل الفني، الشموع اليابانية، سوق الدوحة للأوراق المالية.

Abstract:

Technical analysis or charting is a technique which uses the patterns of the price history of a financial instrument in order to provide indications on the future behavior of prices. It contains many instruments; one of them is Japanese candlestick. This research paper tries to indicate to role of this instrument in forecasting the future of Doha Stock Market (one of the important Arab financial markets). The results show that the Japanese candlestick can predict the future of the market to a large extent, especially in the monthly candlestick chart.

Keywords: technical analysis, Japanese candlestick, Doha Stock Market.

مقدمـــــــة:

يقوم الأفراد بالاستثمار في سوق الأسهم لتحقيق أرباح. والأرباح تأتي من الاستثمار في الأسهم التي ترتفع أسعارها باستمرار. لهذا يسعون دائما إلى إيجاد طريقة أو أكثر للتنبؤ بمستقبل السوق. لذا ومنذ سنوات عديدة والاقتصاديون يسعون في البحث عن كيفية للتنبؤ بأسعار الأسهم.(1)،إن القبول العام لفرضية السوق الكفء قد أثر بشكل قوي وكبير على تطور النظرية المالية لعدة عقود مضت. لكن ممارسي المالية يسعون دائما للبحث عن استراتيجيات للمتاجرة وأدوات للتنبؤ حتى تمكنهم من تحقيق أرباح في ظل الأسواق المالية. واضعي النظريات المالية يعارضون ممارسي المالية عن طريق تقديم دليل يؤكد عدم إمكانية التنبؤ بسهولة بالأسعار، وبالتالي من الصعب تحقيق مكاسب غير عادية في الأسواق المالية. (2) في ظل المد والجزر بين إمكانية التنبؤ بالسوق من عدمه، توصل ممارسو المالية إلى عدة طرق للتنبؤ بأسعار الأسهم، أشهرها: التحليل الأساسي والتحليل الفني. التحليل الأساسي –الذي يقوم أساسا على معلومات أساسية

عن الشركات المكتتبة وعن السوق- رغم جدواه في التنبؤ بنسبة كبيرة إلى أنه وفي ظل الأسواق الضخمة لا يستطيع أحيانا مساعدة متعاملي الأقاليم الصغيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أنه يحتاج عادة إلى وقت أطول (أسبوع فأكثر)، مما يعرقل اتخاذ المستثمرين لقرارات آنية(2)

أما التحليل الفني -والذي هو موضوع هذا المقال- فإن له تاريخ طويل في الأسواق المالية. فقد بدأ بنظرية داو في أولائل القرن العشرين في سوق الأسهم الأمريكي، وهو يقوم باستخدام الأسعار السابقة للأسهم، الحجم والفائدة المفتوحة (في الأسواق المستقبلية الفائدة المفتوحة هي العدد الإجمالي للصفقات المفتوحة) للتنبؤ بالأسعار المستقبلية للأسهم(3)

مشكلة البحث:

لقد أوضح Pring (2002) الذي يعتبر محلل فني رائد، أن "مذهب التحليل الفني للاستثمار هو أساسا انعكاس لفكرة أن الأسعار تتحرك في اتجاهات والتي تحدد من خلال تغير مواقف المستثمرين اتجاه تشكيلة متنوعة من القوى الاقتصادية، النقدية، السياسية والنفسية. فن التحليل الفني هو فن لتحديد انقلاب الاتجاه في مرحلة مبكرة نسبيا ثم الانطلاق أو ركوب هذا الاتجاه حتى يثبت أن الاتجاه قد انقلب مجددا".(4)

من ناحية أخرى فإن التحليل الفني مناقض لفرضية كفاءة السوق، ففي ظل سوق كفء ،أين تعكس أسعار الأسهم جميع المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالسوق- لا يمكن تحقيق أي مكاسب باستخدام التحليل الفني، إذ لا توجد معلومات يمكن الاستفادة منها. لكنه ونظرا لوجود ثلاث صيغ لكفاءة السوق -الصيغة القوية، الصيغة المتوسطة والصيغة الضعيفة- مما يعني عدم كفاءة السوق المالي بصورة مطلقة يمكن تحقيق بعض المكاسب باستخدام التحليل الفني.

في ظل التضارب حول مدى منفعة التحليل الفني في الأسواق المالية من عدمه، وعلى اعتبار أن الأسواق الناشئة أقل كفاءة مقارنة بالأسواق المتقدمة مما يعطي فرصة للتحليل الفني لإثبات جدواه فيها، هذا يتيح لنا الفرصة للتطرق للتحليل الفني وبالأخص أحد أساليبه والتي هي الشموع اليابانية في أحد أهم الأسواق العربية ألا وهو السوق القطري.

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة مشكلة بحثنا هذا في السؤال الموالي:

هل يمكن للشموع اليابانية كأحد أهم الطرق الفنية التنبؤ بمستقبل السوق القطري؟

ويندرج تحت هذا السؤال سؤالين فرعيين كما يلي:

- ما هي الشموع اليابانية وما هي أهم أنواعها؟
- ما هو أحسن نموذج للشموع اليابانية يمكنه التنبؤ بالسوق بصورة أفضل؟

فرضيات البحث:

من خلال سؤال البحث الأساسي والأسئلة الفرعية يمكن صياغة فرضية البحث الأساسية والفرضيتين الفرعيتين على الشكل الموالي:

الفرضية الأساسية: يمكن للشموع اليابانية التنبؤ بمستقبل السوق إلى حد كبير.

الفرضية الفرعية الأولى: الشموع اليابانية هي أحد أهم أساليب التحليل الفني لها عدة أنواع: نماذج الشموع المتفائلة، نماذج الشموع المتشائمة ونماذج الشموع الحيادية.

الفرضية الفرعية الثانية: أحسن استخدام للشموع اليابانية حتى تقدم أفضل نتائج للتنبؤ هي الفترة المتوسطة (الشهرية والربع سنوية).

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مدى قدرة الشموع اليابانية على التنبؤ باتجاه السوق المالي القطري، ويندرج تحت هذا الهدف عدة أهداف أهمها:

- التعريف بالشموع اليابانية والإلمام بمختلف أشكالها.
- معرفة ما إذا كان للشموع اليابانية دور في التنبؤ باتجاه السوق المالي القطري وإلى أي درجة ممكنة.
- محاولة مساعدة المستثمرين من خلال النتائج المتوصل إليها: الاعتماد على الشموع اليابانية إن كانت جيدة أو ضرورة اللجوء إلى طرق فنية أخرى إذا لم يدعم هذا البحث الفرضية الأساسية.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث الحالي أهميته من حيث كونه يبحث في مدى جدوى أحد أهم الأساليب الفنية ألا وهي الشموع اليابانية، في أحد أهم الأسواق العربية ألا وهو السوق المالي القطري. إذ يعتبر من بين الدراسات القليلة التي اهتمت بالتنبؤ بالسوق المالي على المستوى العربي خصوصا.

I. نظرة تاريخية حول التحليل الفني:

التحليل الفني هو دراسة حركة السوق والتي تشمل السعر وحجم التعاملات باستخدام الرسوم البيانية بغرض توقع الاتجاه المستقبلي للأسعار. إذن اصطلاح التحليل الفني هو اسم رؤية أو فكرة لطريقة أساسية ومهمة جدا للاستثمار. ويهتم بدراسة السعر مع التداول وتكون الأداة الأساسية له هي الخرائط والرسوم البيانية.

جذور التحليل الفني المعاصر انبثقت عن نظرية داو والتي طورت حوالي عام 1887 بواسطة تشارلز داو Charles Dow وقد تم استنباط التحليل الفني إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من نظرية داو. وهذه الجذور تتضمن مبادئ الاتجاه الطبيعي للأسعار وكل المعلومات المعروفة والمؤكدة والانحراف والحجم الذي يعكس تغيرات السعر والدعم والمقاومة ومعدل داو جونز الصناعي المعروف على نطاق واسع هو نتاج هذه العملية. (5)

II. فلسفة التحليل الفني:

هناك ثلاث قواعد أساسية يعتمد عليها التحليل الفني: (3)

1. حركة السوق تحتوي على كافة المتغيرات: يؤمن المحلل الفني أن أي شيء يمكنه أن يؤثر على السعر (سواء اقتصاديا، أو سياسيا أو نفسيا أو أي عنصر آخر) هو في الحقيقة ينعكس تماما على سعر السوق.

2. الأسعار تتحرك في اتجاهات: هناك نتيجة طبيعية أن الأسعار تحرك في اتجاهات وهي أن الاتجاه في حال حركته في اتجاه معين سيستمر أكثر من أنه سيعكس اتجاهه، هذه النتيجة مشتقة من قانون نيوتن الأول للحركة. أي أن الاتجاه سيتمر قائما حتى يرتد عاكسا طريقه. وطريقة التعامل معها هي بالمتاجرة مع الاتجاه حتى تظهر إشارات تنبئ بانعكاسه.

3. التاريخ يعيد نفسه: إذ أن توقع المستقبل مبني على معرفة الماضي. فتحليل حركة الأسعار هو تحليل لحالة العرض والطلب، وتحليل للحالة النفسية للسوق، فهناك أشكال بيانية محددة تظهر على الرسوم البيانية للأسعار تعني حالة معينة للسوق وتعكس اتجاه الأسعار المستقبلي.

وعليه فإن نظرية التحليل الفني تقوم على أربعة أعمدة أساسية هي أن: (5)

- القيمة السوقية تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب.
- العوامل التي تؤثر على قوى العرض والطلب متعددة، منها العقلاني ومنها غير العقلاني.
- الأسعار تتحرك في اتجاهات ومسارات معينة، وهي تميل إلى الاستمرار في نفس اتجاهها وعدم تغييره.
- التغيرات التي تطرأ على موازين قوى العرض والطلب هي نفسها التي تغير من اتجاه الأسعار.

III. أهم مميزات استخدام المؤشرات الفنية في التحليل: (6)

1. المؤشرات الفنية يمكن اختيارها أو تجاهلها على أساس المنطق، العرف والعادة أو بالاعتماد على أداءها في الماضي.

2. المؤشرات الفنية تمدنا بإطار عمل متقن لتنظيم المعلومات المتاحة عن الأداء الفعلي للسوق.

3. المؤشرات الفنية يمكن التعامل معها بأسلوب علمي منتظم.

4. المؤشرات الفنية تقدم للمنظمة الأساس لاتخاذ قرارات مستقبلية على أساس ما حدث في الماضي.

5. المؤشرات الفنية توفر الوقت.

6. المؤشرات الفنية يمكن تصميمها وفقا للثلاث اتجاهات الأكثر شيوعا: اتجاه صعودي، اتجاه نزولي واتجاه أفقي.

7. المؤشرات الفنية يمكن تطبيقها على كل أنواع الأوراق المالية سواء كانت أسهم، عقود مستقبلية، عملات وأي شيء يمكن تداوله في السوق المفتوح.

8. المؤشرات الفنية تتيح لنا اتخاذ القرارات الواضحة والمؤكدة بدون الاعتماد على التخمين وعدم التأكد والارتباك والقلق.

IV. الشموع اليابانية كأحد أهم مؤشرات التحليل الفني:

الشموع اليابانية طريقة قديمة لرصد وتسجيل حركة الأسعار في الأسواق المالية المختلفة. ولقد تفتحت حديثا عيون العالم الغربي على هذه الشموع وكأنها اكتشفت سرا دفينا من أسرار بلاد الشمس المشرقة. ويعود الفضل في اعتماد الشموع اليابانية كأحد أهم الطرق الفنية إلى 'مينوهيسا هوما' أحد كبار تجار الأرز والذي حقق أرباح طائلة في تجارة الأرز. وقد دون هوما ملاحظاته عن فلسفة الأسواق في كتاب نشر له عام 1755م، وهو ما يعد اليوم الأساس الذي بني عليه أسلوب التحليل الفني الياباني للأسواق. (5)

وقد سجل اليابانيون الحركة اليومية للأسعار في شكل رسم بياني يشبه الشمعة. وهي عبارة عن مستطيل له فتيلان علوي وسفلي.

ويستند تفسير الشموع اليابانية في المقام الأول على الأنماط، وفيما يلي شرح أكثر الأنماط شعبية. (7)

1. **الأنماط المتفائلة (الإيجابية أو التصاعدية):**

- **الخط الأبيض الطويل (*Long white line*):** وتحدث عندما تفتح الأسعار قريبة من أدنى مستوى وتغلق عندما مستوى عالي (بحجم كبير) قريبة من أعلى مستوى متداول به خلال الجلسة أو الفترة المقصودة.
- **المطرقة: *Hammer*** وتكون بعد اتجاه فيه هبوط للأسعار. وتتميز المطرقة بجسم صغير (اختلاف صغير بين سعر الافتتاح وسعر الإغلاق)، وظل سفلي طويل يمثل على الأقل ثلاثة أضعاف حجمها (أدنى سعر بعيد جدا عن كل من سعر الافتتاح، الإغلاق وأعلى سعر). يمكن للجسم أن يكون فارغ أو ممتلئ.
- **خط الإختراق: *Piercing line*** نمط سعري عاكس للإتجاه يتكون من شمعتين. الأولى طويلة سوداء، تتبعها شمعة طويلة بيضاء سعر افتتاحها يكون في مستوى أقل من أدنى سعر للشمعة الأولى، وسعر إقفالها في مستوى أعلى من منتصف جسم الشمعة الأولى.
- **الحصار الصاعد: *Bullish engulfing lines*:** نمط سعري عاكس للاتجاه النزولي يتكون من شمعتين: الأولى جسمها أسود صغير نسبيا، تتبعها شمعة جسمها أبيض كبير يبتلع بداخله تماما جسم الشمعة الأولى.
- **نجمة الصباح: *Morning star*** نمط سعري عاكس للإتجاه يتكون من ثلاث شموع: الأولى جسم أسود طويل، والثانية نجمة وهي عبارة عن جسم صغير (أسود أو أبيض) يبتعد عن الشمعة الأولى بحيث لا يتلامس جسماهما، أي أن هناك مسافة بين جسمي الشمعتين. أما الشمعة الثالثة فتكون بيضاء يجيء إقفالها بداخل جسم الشمعة الأولى.
- **نجمة الدوجي الايجابية: *Bullish doji star*** النجمة تشير إلى عكس الاتجاه والدوجي تشير إلى وجود تردد، فظهور نجمة الدوجي الايجابية يعني عكس الاتجاه نحو الصعود بعد وجود فترة تردد غير محسومة.

2. **الأنماط المتشائمة (السلبية):**

- **الخط الأسود الطويل: *Long black (filled-in) line*** ويحدث عندما الأسعار بالقرب من أعلى مستوى في الجلسة، وتغلق (بجم مرتفع) عند مستوى منخفض قريب من أدنى مستوى خلال الجلسة.

- **الرجل المشنوق:** ***Hanging man*** نمط يأخذ شكل المطرقة نفسها، إلا أنه يظهر في اتجاه الأسعار الصاعد، مما يشير إلى أن الأسعار عرضة للسقوط، وأن السوق سيقوم بشنق المشترين.
- **غطاء السحابة المظلمة:** ***Dark cloud cover*** نمط سعري عاكس للاتجاه الصاعد يتكون من شمعتين: الأولى طويلة بيضاء، تتبعها شمعة طويلة سوداء سعر فتحها يكون في مستوى أعلى من أعلى سعر للشمعة الأولى، وسعر إغلاقها في مستوى يقل من مستوى منتصف جسم الشمعة الأولى.
- **الحصار الهابط:** ***Bearish engulfing lines*** نمط سعري عاكس للاتجاه الصاعد، يتكون من شمعتين: الأولى جسمها أبيض صغير نسبيا، تتبعها شمعة جسمها أسود كبير يبتلع بداخله تماما جسم الشمعة الأولى. وهو ما يفسر بقيام الدببة بمحاصرة الثيران.
- **نجمة المساء:** ***Evening star*** نمط سعري عاكس للاتجاه الصاعد يتكون من ثلاث شمعات: الأولى جسم أبيض طويل، والثانية نجمة وهي عبارة عن جسم صغير (أسود أو أبيض) يبتعد عن الشمعة الأولى بحيث لا يتلامس جسماهما، أما الشمعة الثالثة فتكون سوداء يجيء إقفالها بداخل جسم الشمعة الأولى.
- **نجمة دوجي:** ***Doji star*** النجمة هي جسم صغير (أسود أو أبيض) منشق عن جسم الشمعة التي تسبقها بفراغ سعري، أي أن جسمي الشمعتين لا يتداخلان أو يتلامسان. وعندما تأخذ النجمة شكل الدوجي، أي بلا جسم لكون سعر الاقفال هو نفسه سعر الفتح، فإننا نكون أمام الدوجي نجمة. هذا النمط السعري غالبا ما يعكس الاتجاه، إلا أن ذلك يحتاج إلى تعزيز رسالة السوق في الجلسة التالية.
- **النجمة الطائرة:** ***Shooting star*** شكل المطرقة المقلوبة نفسه ولكنه يظهر بعد ارتفاع كبير في الأسعار، وهي تنبئ ببدء هبوط الأسعار. وعادة ما يعمل الظل العلوي، الذي يكون طوله يساوي على الأقل ثلاثة أضعاف طول الجسم، كمستوى مقاومة للأسعار إذا ما عاودت الصعود إليه.

3. الأنماط الحيادية:

- **قمم الغزل:** ***Spinning tops*** وتتكون هذه القمم عندما يكون الفرق بين أدنى وأعلى سعر وبين سعر الافتتاح وسعر الإغلاق صغير نسبيا.

- **الدوجي *Doji*:** دوجي كلمة يابانية تعني الشيء نفسه، وهو ما يطلق على شمعة، يكون فيها سعر الفتح في نفس مستوى سعر الإقفال (حتى وإن وجد فرق فهو ضئيل تصعب رؤيته). والدوجي بمفرده من أهم الأشكال عامة، كما أنه يعتبر جزءا مهما من مكونات الأنماط الشمعية المركبة من أكثر من شمعة. فظهور الدوجي مثلا بعد رحلة صعود طويلة وحادة للأسعار معناه أن السوق قد دخل مرحلة غامضة وأن المتعاملين حائرون، غير متأكدين من إمكانية مواصلة الأسعار لاتجاهها والصعود بها إلى مستويات أعلى. والدوجي هنا دليل على توازن قوة الثيران مع قوة الدببة. والعكس صحيح حال ظهوره عندما يكون اتجاه الأسعار نزوليا، فيعني عدم قدرة البائعين على ضغط الأسعار أكثر من ذلك، وبالتالي ارتفاع احتمالات بدء تقدم الأسعار إلى أعلى.
- **هارامي *Harami (pregnant in English)*** يتكون هذا النمط من شمعتين الأولى عبارة عن جسم كبير نسبيا، والجسم الثاني صغير يجيء بداخل الجسم الأول. وغالبا ما يكونلون جسم الطفل مختلفا عن لون جسم الأم، إلا أن اللون ليست له أهمية في التحليل. فقد يكون أبيض أو أسود.
- **هارامي كروس: *Harami cross*** هرامي يتكون من دوجي في اليوم التالي. ويعتبر هذا النمط إشارة قوية خاصة إذا ما جاء بعد شمعة طويلة بيضاء حالة صعود الأسعار أو سوداء في حالة هبوطها. ويطلق عليه أيضا النمط المميت.

V. الشموع اليابانية وبورصة قطر:

1. تاريخ بورصة قطر:

تأسست سوق الدوحة للأوراق المالية عام 1995 وبدأت ممارسة نشاطاتها بصفة رسمية في مايو 1997. ومع توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين شركة قطر القابضة وبورصة NYSE Euronext، أعيدت تسمية السوق لتأخذ اسم 'بورصة قطر'. وفي سياق مزاولة الأعمال بالتماشي مع أفضل الممارسات الدولية، فقد سعت بورصة قطر إلى توفير فرص استثمارية كبيرة لجميع المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى تعزيز تكافؤ الفرص من حيث الدخول المباشر إلى السوق(7).

ويتمحور الهدف الأساسي للبورصة حول دعم الاقتصاد القطري من خلال تزويد المستثمرين بمنصة يقومون من خلالها بعمليات التداول بنزاهة وكفاءة. كما تقوم البورصة بتطبيق النظم والقوانين الخاصة بالأوراق المالية على أكمل وجه وتعمل على تزويد الجمهور بمعلومات

دورية حول السوق. بالإضافة إلى مساهمتها في ضمان قيام الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها بشكل سليم. وتخضع بورصة قطر لإشراف هيئة قطر للأسواق المالية بصفتها هيئة رقابية تشرف على نشاطات البورصة.

2. البورصة اليوم:

تضم البورصة حاليا 42 شركة مدرجة و11 شركة وساطة.

وقد تمكنت بورصة قطر من الحفاظ على مكانتها كأفضل الأسواق أداء في منطقة الخليج والدول العربية، مع نمو مؤشر البورصة بنسبة 1.12% في عام 2011. أما على الصعيد العالمي، فقد جاءت قطر في المركز الثامن من حيث أداء العائد الإجمالي (بما في ذلك أرباح الأسهم) بنسبة 5.6%. (8)

كما أنه يجب على المستثمر، سواء كان فردا أو شركة، أن يكون لديه حساب دائم لدى بورصة قطر. ويذكر بأن ساعات التداول هي من الأحد إلى الخميس من الساعة 9:00 صباحا حتى 13:15 ظهرا.

3. تحليل بورصة قطر:

في هذه الفقرة سنقوم بتحليل بورصة قطر باستخدام الشموع اليابانية خلال الفترة 2004-2014.

- **التحليل الأسبوعي باستخدام الشموع اليابانية:**

للقيام بالتحليل لابد لنا من شرح دمج الشموع، فعملية الدمج هي مزج عدد من الشموع في شمعة واحدة بغية النظر إلى الصورة العامة للسوق. وهو ما قد يساعد على فهم أفضل لما يجري فيه. ويتكون شكل الشمعة من:

- أعلى سعر للشمعة المدمجة، وهو أعلى سعر بمجموعة الشموع المراد دمجها.
- أدنى سعر للشمعة المدمجة، وهو أدنى سعر بمجموعة الشموع المراد دمجها.
- سعر فتح الشمعة المدمجة، وهو سعر فتح أول شمعة بالمجموعة.
- سعر إقفال الشمعة المدمجة، وهو سعر إقفال آخر شمعة بالمجموعة.

يتضح مما سبق، أن عملية الدمج بسيطة وغير معقدة، فالشمعة الأسبوعية ما هي إلا محصلة شموع كل أيام الأسبوع، والشمعة الشهرية هي محصلة شموع أيام التداول بالشهر كله.

شكل رقم (1): شموع يابانية للأسعار الأسبوعية لمؤشر بورصة قطر



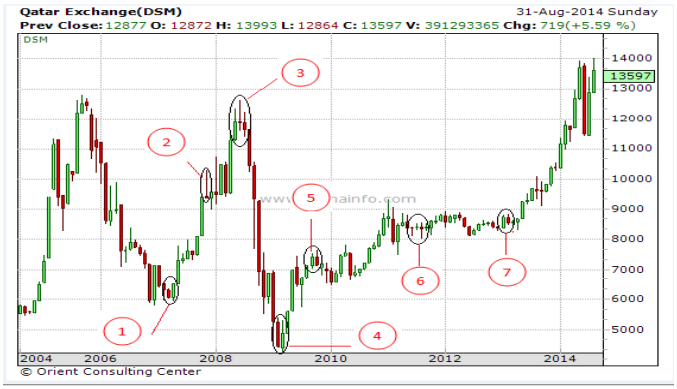
من خلال الرسم البياني الأسبوعي للشموع اليابانية نلاحظ أنه من الصعب القيام بأي تحليل، وذلك راجع لطول فترة الدراسة (من 2004 إلى2014) وإلى قصر الفترة التي تمثلها كل شمعة (أسبوع واحد). الشيء الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو أن اللون الأحمر (الداكن) للشموع يشير إلى اتجاه نزولي واللون الأخضر (الفاتح) للشموع يشير إلى اتجاه صعودي. ربما باستخدام فترات أطول للشمعة سنتمكن من الحصول على نتائج أفضل.

- **التحليل الشهري باستخدام الشموع اليابانية:**

في هذا التحليل نلاحظ أن الشمعة الممثلة للشهر هي تجميع لجميع اليومية لهذا الشهر حيث أن:

- سعر الفتح لهذه الشمعة هو سعر الفتح لليوم الأول في الشهر.
- سعر الإقفال لهذه الشمعة هو سعر الإقفال لليوم الأخير في الشهر.
- الظل العلوي لهذه الشمعة هو أعلى سعر تم تسجيله خلال هذا الشهر والظل السفلي لها هو أدنى سعر تم تسجيله خلال هذا الشهر.

شكل رقم (2): شموع يابانية للأسعار الشهرية لمؤشر بورصة قطر



نلاحظ من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ أن الشمعة الخضراء الطويلة تشير إلى اتجاه تصاعدي، بينما تشير الشمعة الحمراء الطويلة إلى اتجاه تنازلي.

هناك حصار صاعد *Bullish engulfing lines* عند القاع الأول (1 في الشكل)، والذي يعبر عن اتجاه عكسي، وبالفعل انعكس الاتجاه صعودا. إضافة إلى خط الإختراق في القاع الثاني (4 في الشكل) مما يعبر أيضا على اتجاه عكسي.

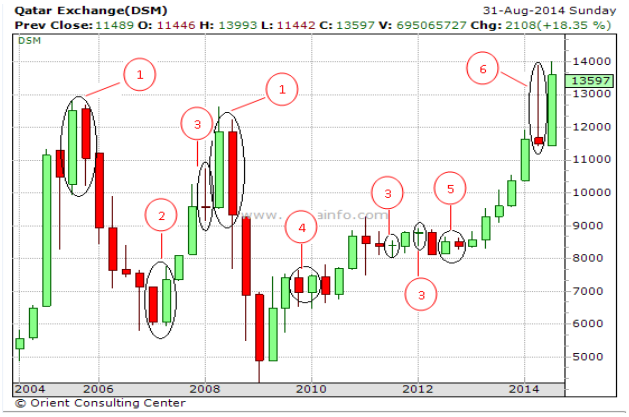
رغم وجود أكثر من نجمة طائرة في الرسم البياني (2 في الشكل) فإنها لا تدل على أي شيء.

شمعة الدوجي في القمة الثانية (3 في الشكل) تشير إلى عكس الاتجاه وبالفعل بدأ الاتجاه في النزول عندها.

في الجزء الأخير من الرسم البياني نلاحظ وجود اتجاه صعودي قوي استمر أكثر من خمس سنوات، إذ بدأ منذ 2009 حتى الآن. خلال هذه الفترة عرف السوق العديد من فترات الاستقرار اتضحت من خلال العديد من الشموع المحايدة مثل قمم الغزل (5 في الشكل)، شمعة الدوجي (6 في الشكل) وهارامي (7 في الشكل)

- **تحليل الشموع اليابانية للأسعار الربع سنوية (فصلية):**

بنفس الطريقة فإن الشمعة الممثلة لأي ربع هي تجميع للشموع الممثلة لثلاثة أشهر متتالية والرسم البياني التالي يوضح ذلك: شكل رقم (3):شموع يابانية للأسعار الربع سنوية لمؤشر بورصة قطر



من الرسم البياني للشموع اليابانية السابق، أهم الأنماط التي توضح اتجاهات السوق هي كما يلي:

غطاء السحابة المظلمة (1 في الشكل) في القمتين يمثل اتجاها هابطا يبدأ من هذه النقطة.

خط الحصار الصاعد (2 في الشكل) في القاع الأول يمثل اتجاه صعودي.

قمم الغزل (4 في الشكل) تمثل نمط محايد إضافة إلى الدوجي (3 في الشكل) وهارامي (5 في الشكل)، مما يدل على استقرار مؤقت أو بالأحرى غموض في السوق.

النجمة الطائرة (6 في الشكل) لا تلعب دورها كنمط من الأنماط النزولية أو الهابطة.

تحليل الشموع اليابانية للأسعار النصف سنوية:

تكون فيه الشمعة ممثلة لستة أشهر متتالية عن طريق دمج الشموع الست الشهرية المتتالية (من 1 جانفي حتى 30 جوان) و(من 1جويلية حتى 31 ديسمبر). والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4):شموع يابانية للأسعار الأسبوعية لمؤشر بورصة قطر

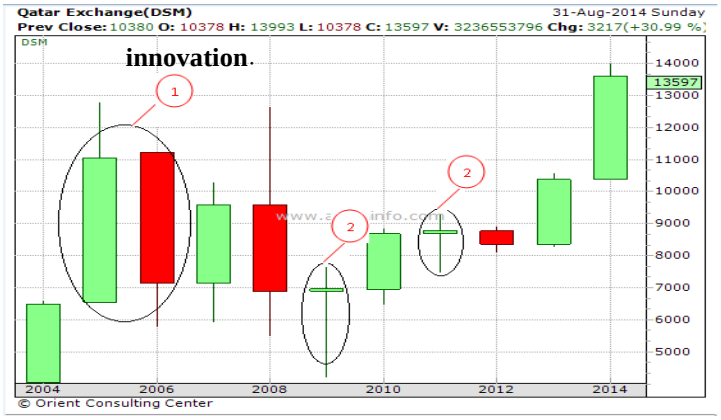


من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أنه لا توجد الكثير من الأنماط الشمعية (كما هو الحال في الرسم البياني الشهري والربع سنوي) وربما يعود ذلك إلى طول الفترة التي تمثلها كل شمعة (6 أشهر).

خط الحصار الهابط (1 في الشكل) يمثل اتجاه هبوطي، في حين أن قمم الغزل (2 في الشكل) تمثل نمط محايد يعبر عن فترة استقرار في السوق.

- **تحليل الشموع اليابانية للأسعار السنوية:**

الشمعة الممثلة لسنة واحدة هي دمج لـ 12 شمعة شهرية خلال هذه السنة. وفقا لفترة الدراسة (11 سنة) فإن الرسم البياني سيتكون من 11 شمعة والتي تجعل الأمر أكثر صعوبة لتحليل الأنماط الشمعية مقارنة بفترات أخرى. الرسم البياني للشموع اليابانية للأسعار السنوية موضح كما يلي: شكل رقم (5): شموع يابانية للأسعار السنوية لمؤشر بورصة قطر



بشكل عام هناك اتجاه صاعد خلال الفترة الممتدة من 2004 حتى 2005 ثم بدأ الاتجاه منعكسا إلى النزول بظهور غطاء السحابة المظلمة (1 في الشكل). سنة 2009 ممثلة بشمعة دوجي (2 في الشكل) والتي تلعب دور نمط عكسي إذ بدأ اتجاه السوق في الصعود في 2010، ثم تأتي شمعة الدوجي الثانية الممثلة لسنة 2011 عاكسة اتجاه السوق نحو النزول والشمعة الحمراء (المملوءة) الممثلة لسنة 2012 خير دليل على ذلك. منذ سنة 2013 حتى 2014 واتجاه السوق في صعود دون أي مؤشرات شمعية.

خاتمة:

تعود جذور الرسوم البيانية اليابانية إلى سوق الأرز منذ عدة عقود مضت. "إذا كان الكل متفاءل حول السوق، كن أحمق وبع الأرز" هي واحدة من النصائح الواردة في بعض المقالات اليابانية التي كتبت خلال الفترة (1755- 1760).

الرسومات اليابانية التقليدية أو ما يعرف بالشموع اليابانية هي أداة جيدة في إظهار مدى قوة وضعف السوق، والذي يلاحظ من خلال لون وحجم الشمعة. باستخدام هذه الشموع اليابانية في بورصة قطر فإننا نلاحظ أنها تقدم تحليل مناسب يتلاءم مع الوضعية الحالية بالنظر إلى اتجاه السوق فيما بعد، والذي نجحت هذه الشموع في التنبؤ به مبكرا. طول فترة الدراسة وقصر الفترة التي تمثلها كل شمعة يمكن أن يعطي نتائج أفضل مقارنة بفترات أخرى (في التحليل الشهري هناك العديد من الأنماط مقارنة بالتحليل السنوي).

وعليه نخلص إلى صحة الفرضية الرئيسية للبحث أي أن الشموع اليابانية قد أفلحت في التنبؤ بمستقبل السوق القطري إلى حد كبير إذ أنه ومن خلال التحليل فإن نسبة كبيرة من النماذج الشمعية قد أدت دورها في الرسومات البيانية. نظريا، ومن تعريفنا للشموع اليابانية وأنواعها نؤكد

صحة الفرضية الفرعية الأولى. ومن خلال التحليل، وجدنا أن أحسن الرسومات البيانية المفسرة لمستقبل السوق كانت الشهرية والربع سنوية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية.

في الأخير، وبالرغم من النتائج المتفائلة حول التحليل باستخدام الشموع اليابانية، فإنه لا ينبغي استخدام هذه الأخيرة كوسيلة منفصلة، إذ أنها ليست سوى أداة من بين العديد من الأدوات الأخرى والتي يجب أن تستخدم كلها جنبا إلى جنب في التحليل الفني.

الهوامش:

(1): Wang, Z. "Prediction of stock market prices using neural network techniques". ***Master Thesis,*** University of Ottawa. 2004.

(2) : Michael, W.C.S. "Technical analysis and market inefficiency: a study of the Hong Kong stock market". ***PHD Thesis***, The Chinese university of Hong Kong. 1997.

(3) : Park, C.H., and Irwin, S.H. "The profitability of technical analysis: A review". ***AgMAS Project Research Report,*** 04. 2004.

(4) : Pring, M. J. Technical Analysis Explained. New York, NY: McGraw-Hill. 2002.

(5): المهيلمي، عبد المجيد. "التحليل الفني للأسواق المالية". البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، جمهورية مصر العربية.2007

(6) : Colby, R.W. 'The Encyclopedia of technical market indicators'. McGraw-Hill, New York. 2003.

(7): S.B. Achelis, "Technical analysis from A to Z''. Book from Equis international, 2003

(8): Qatar Exchange Publications. 2013.

التحكم في المتغيرات البيئية كمدخل لتدويل المؤسسات

الأستاذ بن حمو عبدالله الأستاذ بن زيدان ياسين

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة مستغانم الجزائر

ملخص:

أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن حقيقة الدفاع عن سوق واحدة ببلد واحد أصبح لا يضمن البقاء و الاستمرارية وذلك لشدة المزاحمة بين المؤسسات القائمة فيه، كذلك عدم القدرة على الدفاع عن حصة السوق المعتادة لأن حواجز الدخول تلاشت وبالتالي تطوير المؤسسة واستمرارها يكون من خلال التفكير في تنويع الأسواق و محاولة التواجد في أكثر من سوق في أكثر من بلد. ما يدفع المؤسسة للتفكير في الأسواق الدولية عدة عوامل، حيث تختلف هذه العوامل باختلاف محيط وطبيعة كل مؤسسة، فمنها التجارية و منها المالية بالإضافة إلى العوامل التي تفرزها البيئة و هي عوامل خارجية.

Abstract:

a lot of economic institutions realized in recent years that the fact that the defense of one market one country has become does not guarantee the survival and continuity and that the intensity of competition between existing institutions in it, as well as the inability to defend the usual market share because the entry barriers disappeared and thus the development of the institution and its continuation is through think about the diversification of markets and try presence in more than one market in more than one country. What institution pays to think about several factors international markets, where these factors vary depending on the surroundings and the nature of each institution, the mismatch commercial and financial ones as well as the factors that are secreted by the environment and external factors.

مقدمة:

إنّ ظاهرة التدويل أصبحت اليوم أمراً واقعاً، و مآل منطقي للمنشآت الاقتصادية كوسيلة للدخول إلى الأسواق الدولية، ويرجع ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية هائلة، وتكتلات إقليمية، وبروز متعاظم لدور الشركات المتعددة الجنسيات، وتحرير واسع النطاق للاقتصاد و التجارة الدولية. وإذا كانت هذه الظاهرة توفر للمستثمرين اليوم فرصاً أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الأجنبية، و مردودية أرفع عمّا إذا كان نطاق الأعمال يقتصر عل النطاق المحلي؛ فإنها تضع أمام المؤسسات المحلية بكل أحجامها مجموعة من التحديات، يتعين التجند لرفعها والتخلص منها.

وبغرض تدويل نشاطها، فانه يتوجب على كل مؤسسة تريد نقل نشاط أعمالها ليشمل الأسواق الدولية أن تقوم بمجموعة من الدراسات و البحوث، و ذلك انطلاقا من السوق المحلي (

المتغيرات البيئية للدولة الأم) وصولا الى السوق الأجنبي (المتغيرات البيئية للدولة المضيفة)، لتقف عند أهم الفرص التي يوفرها المحيط الدي تعيش فيه و الذي تستهدف الانتقال عليه، و كذلك أن تضع يدها على مختلف المعوقات و الصعوبات التي تواجهها حاليا و مستقبلا.

انطلاقا من الأبعاد السالفة الذكر وهذا التصور الأخير فإننا **نتساءل وفق الإشكالية التالية:**

هل التحكم في المتغيرات البيئية يضمن للمؤسسة الاقتصادية النجاح في عملية تدويل نشاطها؟

وضمن الإطار العام لهذه الإشكالية نطرح جملة **التساؤلات الفرعية** التالية:

- هل عملية تدويل المؤسسات الاقتصادية أصبح ضرورة حتمية، أم يمكن اعتبارها نشاط اختياري؟.
- هل نجاح المؤسسات الاقتصادية بالخارج يفترض بالضرورة نجاحها بالأسواق المحلية؟.

فرضيات الدراسة:

- ان نجاح المؤسسات الاقتصادية بالأسواق الدولية تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات، و التحكم في متغيرات البيئة التي تعيش فيها هذه المؤسسة هي أحد أهم هذه المتغيرات.
- أصبحت عملية التدويل ضرورة حتمية تفرض نفسها على أي المؤسسة الاقتصادية تريد البقاء، و ذلك نظرا لعدة أسباب من بينها عدم كفاية الأسواق المحلية و الاستفادة من الاقتصاديات السلمية و تلاشي الحدود الجغرافية في ظل الاتفاقيات الدولية...الخ.
- يعتبر نجاح المؤسسات بالأسواق المحلية مفتاح نجاحها بالأسواق الدولية.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب التالية:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من: تدويل المؤسسات، المتغيرات البيئية للدولة الأم و للدولة المضيفة، استراتيجيات الدخول إلى الأسواق الدولية.
- حداثة الموضوع و مختلف عناصره، بحيث سوف يتم الجمع بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن و دراسة مدى تأثير كل عنصر على الآخر.
- يعد هذا البحث مساهمة لجلب انتباه مسيري المؤسسات الاقتصادية في الجزائر و في الوطن العربي لضرورة التفكير في الأنشطة الدولية و اكتساب فلسفة و ثقافة للعمل على الصعيد الدولي.

أهداف الدراسة: يهدف البحث عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة، وبالتالي التعرف على حقيقة إمكانية انتقال أنشطة المؤسسات إلى الأسواق العالمية عن طريق التحكم في المتغيرات البيئية.

- معرفة مقومات وعوائق عملية تدويل المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: تدويل المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التدويل.

هناك خلط في المعنى حول المقصود بمصطلح الكونية أو العولم ة «Globalisation»، ومصطلح التدويل «Internationalisation»، فبعض المؤلفين يرون أنّ العولمة أو الكونية تعني ممارسة الأعمال دولياً عن طريق التصدير، و الاستثمار الأجنبي، أو الاتفاقيات التعاقدية؛ و البعض الآخر يستخدم مصطلح العولمة أو الكونية محل التدويل. و مهما اختلفت هذه الآراء و الخلفيات، إلا أننا نرى أنها تتفق في نقطة معينة و المتمثلة في ممارسة نشاط الشركة خارج الحدود الوطنية. ولتوضيح هذا الخلط في المفاهيم، ندرج التعاريف التالية:

-تعرف الكونية أو العولمة بأنها:" مرحلة في تطور استراتيجية، و هيكل و ثقافة المنشأة، بحيث تبدأ في تخصيص الموارد، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف العالمية التي ترغب في تحقيقها للوصول إلى السوق المستهدف بأعلى جودة و أقل تكلفة"[1].

-أما تدويل المؤسسة فيعرف على أنه: " عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بإنجاز تمهين (learning) تدريجي مع الأسواق الأجنبية، و من هذا يتبين بأن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو صدفة أو بطريقة غير مدروسة، بل لابد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافيا و نفسيا من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء[2].

و نشير أن مفهوم البعد أي المسافة (Distance) يلعب دور المحرك لعملية التدويل، و هو يتضمن ثلاثة حالات عن المسافة بين المصدر و عميله في الخارج.

أ- البعد الجغرافي: يمكن ترجمته إلى تكاليف نقل السلعة.

ب- البعد المؤسساتي: و نقصد به الاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل كل دولة. و يمكن أن تتضمن: الحواجز الجغرافية، الاختلافات في الإجراءات القانونية و المعايير، الاختلافات المالية (السياسات المالية، نسب الفوائد، تذبذبات أسعار الصرف بالنسبة للعملات المحلية...).

ج- البعد الثقافي و البسيكولوجي: الذي ينتج عنه عدم المرونة المحلية اتجاه المصدرين الذين يدخلون السوق و التفضيلات الخاصة بالأسواق المتقاربة ثقافيا و التي تقاس عادة على أساس:

الاختلافات في التطور الاقتصادي، الاختلافات في كثافة المعاملات التجارية بين البلدين، و الاختلافات الخاصة باللغة و التربية و الأفكار السائدة.[3]

المطلب الثاني: العوامل التي تدفع المؤسسة إلى التدويل.

1- العوامل التجارية :تتمثل العوامل التجارية في عوامل داخلية بالمؤسسة تدفع بها للبحث عن الأسواق الخارجية و ذلك لأسباب تجارية بحتة و منها :

1-1 تشبع السوق المحلية : يحدث في كثير من الأحيان أن يتم تشبع السوق لمنتج ما أو لخدمة ما نتيجة كثرة المنتجين و المستوردين مما يدفع بالمؤسسة بالتفكير إلى خلق سوق في الأسواق الأجنبية لها مما يسمح لها من جهة بتطور المؤسسة من خلال زيادة المبيعات و من جهة أخرى تعويض الحصص المفقودة في السوق المحلي أو التي سيتم فقدها مع مرور الوقت.

1-2 ركود السوق المحلية: أحيانا و لبعض الصناعات أو الخدمات تشهد السوق المحلية ركودا على المنتوج أو الخدمة مما يجعل الطلب يتدهور و لكن العكس يحدث في الأسواق الأجنبية الأخرى مما يدفع بالمؤسسة إلى البحث في إمكانية الاستفادة من تلك الأسواق عوض انتظار إعادة انتعاش السوق المحلية.

1-3 موسمية السوق المحلية: بعض المنتجات و الخدمات يكون الطلب عليها موسميا مما يجبر المؤسسة على البحث عن أسواق دولية لتعديل التذبذبات الموسمية.

1-4 محدودية حجم السوق المحلية : تصل المؤسسة إلى تغطية سوقها المحلي تغطية تامة و هذا يجعلها تنظر إلى السوق الدولية كفرصتها الوحيدة لنمو المؤسسة.

1-5 تخصص المؤسسة : تخصص المؤسسة معناه اختيار قسم من السوق و هذا ما يجعلها معرضة لهجمات المنافسة عند دخول أي منافس جديد للصناعة التي تخصصت فيها، و كذلك بحكم تخصصها قد يكون سوقها المحلي محدودا مما يدفع بها للتفكير في التدويل و البقاء في ميدان تخصصها.

1-6 تمديد دورة حياة المنتوج دوليا : من المتعارف عليه أن المنتوج يمر في حياته بأربعة مراحل رئيسية و كل مرحلة تتطلب استراتيجية معنية، كذلك بالنسبة لتدويل المؤسسة يتبع هذه المراحل، ففي مرحلة التقديم المؤسسة المبتكرة و التي تستحوذ على التقدم التكنولوجي الناتج عن المجهودات المسخرة للبحث و التطور حيث يبدأ التصدير من البلد الذي تم به الابتكار، و في مرحلة النضج يتم الانتقال إلى الإنتاج بالخارج، و في المرحلة الموالية و هي التدهور تبدأ الإنتاج

في الدول التي بها محفزات كانخفاض اليد العاملة و الضرائب ثم إعادة التصدير إلى البلد الأصل. و حسب Nathalie و زميله فإن هذا يناسب كثيرا المنتجات التي تتطلب تكنولوجيا عالية.[4]

2- العوامل المالية :

تمثل العوامل المالية التي تدفع بالمؤسسة في التفكير في اقتحام الأسواق الدولية في تخفيض تكاليف الإنتاج و البحث عن غلة الحجم بالإضافة إلى إهتلاك استثمارات البحث و التطوير.

2-1 البحث عن غلة الحجم : سعر التكلفة للوحدة لأي مؤسسة ينخفض من خلال زيادة الإنتاج، و هذا ما يجعل المؤسسة تفكير في السوق الدولية لأن هذه الأخيرة تعطي لها فرصة زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة، و بالتالي يسمح للمؤسسة بإعطاء أسعار تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية .

2-2 استرجاع الاستثمارات: أحيانا البقاء في السوق المحلية يكون غير كاف لكي تكون استثمارات المؤسسة ذات مردوديةٍ خاصة بالنسبة لاستثمارات البحث و التطور، وهذا حسب BORONAD [5] وزملاءه لبعض النشاطات التي تتطلب استثمارات كبيرة بالنسبة للآلات الصناعية و البحث و التطور، مما يحتم على المؤسسة التفكير في السوق الدولية لاسترجاع بسرعة ما تم استثماره من خلال توسيع مبيعاتها إلى الأسواق الدولية .

2-3 تخفيض تكاليف الإنتاج: بالانتقال إلى السوق الدولية يكون الهدف من تدويل المؤسسة تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنح للمستثمرين في البلدان المستقبلة للاستثمارات بالإضافة إلى اليد العاملة المنخفضة التكلفة.

2-4 تخفيض الخطر من خلال التدويل: تدويل النشاطات التسويقية يسمح بتخفيض الأخطار الرئيسية من خلال تواجد عرض المؤسسة بأكثر من بلد مما يسمح بتوزيع الخطر السياسي و القانوني و المالي، و ذلك عن طريق تواجد جغرافي مدروس في عدة بلدان مختلفة.[6]

3- عوامل بيئية:

تدويل المؤسسة يمكن أن يكون أحيانا دون اتخاذ قرار استراتيجي مدروس مسبقا بل يكون استغلالا لفرص عارضة في البيئة، ومن بين هذه الفرص يمكن ذكر :

3-1 طلب تلقائي: هناك الكثير من المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها تبدأ التعامل مع السوق الدولية صدفة وقد يكون هذا من خلال لقاء مع ممثل لمؤسسة أجنبية أو المشاركة في تظاهرة اقتصادية مما يسمح للمؤسسة باكتشاف أنه يوجد طلب على سلعها أو خدماتها في

الخارج. لذلك حسب CORINNE هذه العملية تحث المؤسسة على إتباع طريقة أكثر عقلانية للحصول على زبائن في الخارج و تجعلها تفكر في اقتحام الأسواق الدولية[7].

2-3 تغير المحيط الدولي: تطور التجارة العالمية مع انخفاض الحواجز الناتجة عن التطور الحاصل في الاتفاقيات العالمية كاتفاقيات GATT و المنظمة العالمية للتجارة، فمواصلة هذا التطور و فتح العديد من القطاعات كانت حكرا على القطاع العام في عدة دول كالنقل الجوي، الاتصالات، و البنوك. و هذا ما نلاحظه في الجزائر بدخول عدة شركات في قطاعي الاتصالات كالوطنية و أوراسكوم تيليكوم و البنوك كالبنوك العربية و الفرنسية مثل بنك باريس الوطني BNP. استمرار مثل هذا التطور سوف يؤدي إلى فتح السوق الجزائرية في مجالات أخرى كالكهرباء و التعليم و الصحة مما يشجع المؤسسات الأجنبية على اقتحام السوق الجزائرية .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن تطور طرق الاتصال مما سهل الاتصال بين الأسواق الدولية خاصة عن طريق شبكة Internet. كذلك التكتلات بين التجمعات الاقتصادية التي تسمح بالتبادل الحر والتي قد تظهر مستقبلا بين الدول العربية مما سيشجع الكثير من المؤسسات خاصة في التفكير في التدويل.[8]

3-3 رغبة المسيرين في تدويل المؤسسة : أحيانا تكون لسلوك المسيرين بالمؤسسة أثر كبير على قرار التدويل خاصة من ناحية مدى تحفز المسير الرئيسي للمؤسسة على اقتحام السوق الدولية، و هذا يتوقف بدوره على مدى خبرته في التصدير و تحمل المخاطر و القدرة على الابتكار و التجديد. لكن طموحات و تحفز المسيرين حسب CROUE يتطلب كذلك توفر الإمكانيات المادية لغزو أي سوق دولية [9]. يلعب تحفيز المسير و بحثه على سوق دولية و عدم اكتفاءه بالسوق المحلية دور كبير في تدويل المؤسسة وهذا ما يجب أن يتوفر في كل مسير لأن الإرادة خاصة في ظل وجود الإمكانيات يمكن أن تؤدي بالمؤسسة إلى الاستحواذ على حصة في السوق الدولية .

المطلب الثالث: مخاطر تدويل المؤسسة.

1- المخاطر التجارية: تتمثل مصادر المخاطر التجارية أساسا في مثلا عدم دفع الزبون لمشترياته، و يختلف خطر عدم الدفع حسب القطاعات و كذلك حسب المنطقة. فخطر عد م الدفع مرتفع بدول أمريكا اللاتينية و بعض دول صحراء إفريقيا و في أوربا الشرقية [10]. و للحد من خطر عدم الدفع يجب على المؤسسة المصدرة أن تتبع المرحل التالية[11] :

- أن تتحرى عن الزبون خاصة عندما يكون زبون جديد.

- القيام بالتأمين لتحويل خطر قرض التصدير إلى شركات التأمين العمومية مثل شركة تأمين الصادرات CAGEX في الجزائر.
- تغطية الخطر من خلال اختيار وسيلة الدفع التي تؤدي إلى ذلك مثل مستند القرض Crédit Documentaire

2- خطر عدم التقدير الجيد للتكاليف :

هناك الكثير من المؤسسات تقع أحيانا في مأزق نتيجة عدم قدرتها على تقدير التكاليف الحقيقة لعملية التصدير، و يعود هذا في الكثير من الأحيان إلى عدم القدرة على جمع معلومات مؤكدة لأنه يصعب في كثير من الأحيان جمع المعلومات من البيئة الدولية و مراقبتها. وقد ينشأ خطر التكلفة من[12] :

- وجود تكاليف غير ظاهرة لدخول السوق الدولية .
- تقدير سيئ لمصاريف النقل و الترويج.

و تختلف الأخطار حسب طريقة التوغل إلى السوق الدولية، و للحد من هذه الأخطار يستحسن عدم التسرع في اتخاذ قرار الدخول و الاعتماد على مصادر متعددة للحصول على المعلومات، بالنسبة للأسواق القريبة يرى Fontgalland بأنه يستحسن السفر إليها و البقاء بها لعدة أيام و مقابلة أشخاص مؤهلين. و هذا سيعطي فكرة جيدة للمسيرين حول الحواجز الممكنة من جهة و الفرص الموجودة من جهة أخرى[13].

المبحث الثاني: بيئة المؤسسة.

المطلب الأول:

البيئة الداخلية. يقصد بالعوامل البيئية الداخلية إمكانات وظروف المنظمة التي تؤثر في القرارات التسويقية وخاصة ما يتعلق منها بالأهداف والاستراتيجيات والخطط التسويقية وغيرها من القرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي الذي تقدمه المنظمة للسوق، وتتميز هذه العوامل بأنها تخضع لسيطرة الإدارة إلى حد بعيد[14].

للحديث عن البيئة الداخلية فإن الأمر يتطلب تناول العديد من العوامل التي تمثل بمجملها النشاط الداخلي للمنظمة والتي تتعلق بشكل رئيسي بالمزيج التسويقي: الأهداف التنظيمية، المصادر المالية، المهارات الإدارية، نقاط القوة و نقاط الضعف في المنظمة، وعموما الأنشطة والوظائف الأخرى غير التسويقية في المنظمة[15].

- يمكن تقسيم عوامل البيئة الداخلية إلى:

1- العوامل غير التسويقية[16].

1-1 الإمكانيات المالية: يقصد بها قيمة الاستثمارات التي يمكن للإدارة توفيرها لاستغلالها في تحقيق أهدافها، ولا شك أن الإمكانيات المالية الكبيرة تعطي الإدارة مرونة في تقدير استراتيجيتها التسويقية، لذا فإن أي استراتيجية يجب أن تأخذ في اعتبارها هذا المتغير وتحاول أن تتكيف معه.

1-2 الإمكانيات البشرية: يعتبر هذا المتغير من العوامل الرئيسية التي تؤثر في القرارات التسويقية، فلا نستطيع على سبيل المثال أن نقرر التعامل مع قطاع من المستهلكين إذا لم تتوفر لدينا العمالة التي يمكنها تقديم المنتج أو الخدمة التي تتناسب مع رغبات هذا القطاع (تدريب وتأهيل رجال البيع).

1-3 الإمكانيات التكنولوجية : تؤثر الإمكانيات التكنولوجي ة المتوفرة لدى المنظمة على استراتيجيتها التسويقية لأن المنظمة التي لا تتوفر لديها إمكانيات تكنولوجي ة متقدمة لا يكون لديها مرونة كبيرة في اختيار قطاعات المستهلكين، خاصة تلك التي تطلب منتجات متقدمة أو لها مواصفات خاصة، كما تؤثر الإمكانيات التكنولوجي ة في تحديد مواصفات المنتج ونوعيته مما ينعكس أثره على بقية متغيرات المزيج التسويقي لهذا يجب على إدارة التسويق أن تكون على تنسيق دائم مع إدارة البحث والتطوير.

1-4 الإنتاج[17]: على الرغم من أنه يمكن السيطرة عليه إلا أنه يؤثر على أوضاع المؤسسة فحجم الإنتاج ونوعيته هو الذي يحدد نجاح أو عدم نجاح المؤسسات داخل السوق، فالإنتاج الجيد هو الذي يساعد المؤسسة على توسيع حصتها داخل السوق وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين.

1-5 مركز المنظمة في المجتمع [18]: لا يكفي أن تتوافر لدى المنظمة الإمكانيات المالية والبشرية والفنية بل لابد أن تكون المنظمة مقبولة في المجتمع الذي توجد فيه سواء من العمال الذين يعملون فيها، أو العملاء وبقية عناصر النظام التسويقي من موردين ووسطاء وغيرها بالإضافة إلى مؤسسات النشر والإعلان وكذا الحكومة والمؤسسات الأخرى في المجتمع.

كما يمكن إضافة الثقافة التنظيمية والهيكل التنظيمي كعوامل مهمة في البيئة. ومنه فإن الاتجاهات الإيجابية التي تتمتع بها المنظمة في البيئة التي تتواجد فيها تعتبر أحد عناصر قوتها حيث يمكنها التقدم بنجاح في السوق.

2- العوامل التسويقية:

وتتمثل في المزيج التسويقي الذي يعرف على أنه مجموعة من الأدوات التسويقية التي تستخدمها المنظمة من أجل استمرارية تحقيق أهدافها التسويقية في السوق المستهدف [19] وهي

المنتج، السعر، الاتصال، التوزيع، والتي تعتبر متغيرات يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المنظمة لإنجاز وتحقيق أهدافها الخاصة والمرتبطة مع البيئة التسويقية الديناميكية أين يمثل المستهلك أو السوق المستهدف المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه كافة الأنشطة التسويقية للمنظمة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن عناصر المزيج التسويقي تتمثل في:

2-1 المنتج: يتضمن جميع الخطط التي تعدّها المنظمة تجاه المنتج الذي تتعامل به، والتطورات التي يمكن إجراؤها عليه لغرض أن يأخذ موقعه التنافسي المناسب في السوق أي أن المنظمة لا تكتفي بطرح المنتج في السوق فقط بل تعمل على إدخال منتجات جديدة وإجراء تطويرات ملائمة حسب ما يتطلبه السوق.

2-2 السعر: وضع السياسة السعرية المناسبة وبما يتوافق مع ظروف السوق والقوة الشرائية للمستهلك، آخذين بعين الاعتبار الخصومات والمساحات التي يمكن تقديمها للوسطاء الآخرين ضمن المنافذ التوزيعية.

2-3 الاتصال: هي تلك الوسائل الرئيسية المستخدمة في الاتصال والإخبار عن المنتجات التي تتعامل بها المنظمة سواء كان عن طريق الإعلان، البيع الشخصي، العلاقات العامة، ترويج المبيعات...الخ.

2-4 التوزيع: يتمثل في النشاط المتعلق باختيار المنفذ التوزيعي المناسب لإيصال السلع والخدمات لجمهور المستهلكين والمستعملين وبما يحقق لها السيطرة الكافية على حركة انسيابية للسلع، وهنا لابد من القول بأن المنظمة لا تعتمد على منفذ واحد للتوزيع، بل يمكن أن يتم التوزيع عبر أكثر من منفذ وبوقت واحد وعبر أكثر من منفذ وبوقت واحد عبر سيطرتها المباشرة على تلك المنافذ أو دون ذلك وهذا يتحدد حسب المنتج والبيئة التي تتعامل معها المنظمة[20]

3- تشخيص التصدير:

3-1 الجودة: يجب تشخيص الجودة من خلال الوقوف على تسيير الجودة و تخفيض الأخطاء إلى ما يسمى بالرفض المطلق للخطأ بالمنتج بإتباع نظام الجودة. و يجب أيضا ضمان الجودة عن طريق الحصول على شهادة ال ISO و الذي أصبح من شروط أغلب الأسواق العالمية، لأنه حتى و إن كان المنتوج جيد و بأسعار معقولة فمن دون الحصول على شهادة ال ISO يصعب قبوله في الأسواق الأجنبية، و كذلك مراعاة المقاييس و المواصفات الدولية للإنتاج.

3-2 التشخيص المالي:

عند القيام بالتشخيص المالي للمؤسسة يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات و هي:

●القدرة على الاستثمار لأن عملية التصدير تحتاج إلى أموال قد تستعمل لتكييف آلات الإنتاج، لفتح قنوات التوزيع في السوق الأجنبية أو الترويج للمنتج المراد تصديره للسوق الدولي المستهدف.

●الحاجة إلى رأس المال العامل و ذلك لأن عملية التصدير تحتاج إلى وقت إبتداءا من تخزين المنتج إلى وقت الحصول على قيمة المبيعات، لأن المؤسسة ليس بإمكانها الحصول على مقابل ما تم بيعه بسرعة لأنه بالعكس سينتظر لمدة أطول و قد تقصر حسب الاتفاق مع المشتري من خلال ما تسمح به المؤسسة لأجل الدفع، و بالتالي آجال الدفع التي تسمح بها المؤسسة لمشتريها يتوقف على قدرة الخزينة على ذلك.

3-3 تشخيص الموارد البشرية: خلال عملية التشخيص يتم التأكد من أن الموارد البشرية الحالية بإمكانها تنفيذ المهام المطلوبة و كذلك التأكد من أن الهيكل التنظيمي لمصلحة التصدير قادر على ذلك أو يجب تعديله بما يتطلبه تنفيذ المهام.[21]

3 4 كفاءات التسويق و اللوجيستيك: في هذه الحالة يتم تشخيص العناصر التالية: وضعية المؤسسة في سوقها المحلي و تجاه السوق الخارجي / وضعية المؤسسة مقارنة بالمنافسين الرئيسيين / الإستراتيجيات التجارية المعتمدة / صورة المؤسسة /شبكات البيع المعتمدة / نظام التوزيع المادي المعتمد / سياسة الاتصال المعتمدة /خصائص نظام المعلومات التسويق / الميزانيات المخصصة لعمليات التغليف، التخزين، النقل...الخ.[22]

المطلب الثاني: البيئة الخارجية:

- البيئة الخارجية هي كل العناصر الموجودة خارج المؤسسة والتي لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها[23].
- هي البيئة التي تعتبر خارجة عن سيطرة المؤسسة وإدارة التسويق فيها ولا يمكن التحكم بها ويطلق عليها البعض البيئة البعيدة لأنها خارجة عن إرادة المؤسسة ولا تستطيع التحكم بمختلف عواملها[24].

تنقسم البيئة الخارجية إلى:

1- البيئة الخارجية الجزئية (Microenvironnement):

●العوامل المرتبطة بشدة مع المنظمة والتي تؤثر على قدرتها في خدمة الزبائن[25].

●هي تلك البيئة التي تحيط بالمؤسسة وتؤثر على خدماتها لعملائها وتتكون هذه البيئة من المؤسسات التسويقية وغير التسويقية التي تلعب دورا مهما في العلاقة مع المؤسسة[26].

- هي الإطار الجزئي الذي ينطوي على العناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسسة[27].

يمكن تلخيص عناصر هذه البيئة كما يلي:

1-1 المنافسون[28]: تعتبر البيئة التنافسية المحرك الرئيسي للتوجهات الاستراتيجية التسويقية للمنظمة، فكل منظمة تواجه عددا كبيرا من المنافسين، وحتى تتغلب المؤسسة على منافسيها فإن عليها أن تقدم سلعا أو خدمات تشبع حاجات ورغبات المستهلكين بشكل أفضل من المنافسين.

والمنافسة قد تأتي من ثلاثة مصادر هي:

- المنافسون في نفس الصناعة (نفس السلعة) - المنافسون في السلع البديلة. - المنافسون في مختلف الصناعات.

2-1 الموردون: هم من يقومون بتقديم مقومات الإنتاج الأساسية للمنظمة مثل المواد الأولية، الآلات، قطع الغيار للآلات، معدات الإنتاج...[29]

تقوم إدارة التسويق بالاتفاق مع إدارة المشتريات باختيار المورد الملائم في ضوء عدة اعتبارات منها :

- جودة المواد والسرعة في توريدها. - شروط البيع والتسليم والتسديد والخصم.
- الضمانات و الكفالات و السمعة التجارية. - القدرة الإنتاجية.

وبالتالي فإن عدم اختيار المورد المناسب سيؤثر على الخطط التسويقية [30].

3-1 الوسطاء[30]: يعرفون بأنهم تجار الجملة والتجزئة، مؤسسات التوزيع المادي، وكالات الخدمات التسويقية والمؤسسات المالية التي تساعد المنظمة في ترويج، بيع وتوزيع سلعها وخدماتها للزبائن النهائيين، من خلال توفير قنوات التوزيع، شركات التخزين، شركات النقل، وكالات الدعاية والإعلان، الشركات الاستشارية، البنوك وشركات التسليف والتأمين.

4-1 الزبائن: توجد عدة أنواع من أسواق الزبائن أهمها: السوق الاستهلاكية، سوق المنتجين، سوق الوسطاء، سوق المؤسسات، سوق المؤسسات الحكومية، السوق الدولية، كل نوع من هذه الأسواق له صفات معينة يجب على المنظمة دراستها ومعرفتها جيّدا نظرا لكون الزبون من أهم العوامل المؤثرة في القرارات التسويقية بصفة خاصة والاستراتيجية بصفة عامة[32]

5-1 الجماهير[33]: تتعامل المنظمة بصورة عامة مع مجاميع مختلفة من الجمهور لهم اهتمام بشكل مباشر أو غير مباشر مع المنظمة، ولهم أيضا تأثير في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتصنف الجماهير في مجموعات هي:

الجمهور المالي، الجمهور الإعلامي، الجمهور الحكومي، منظمات حماية المستهلك، عامة الجمهور (المواطنون)

2- البيئة الخارجية الكلية (Macro environnement):

تتطور المؤسسة مع مورديها، وسطائها، زبائنها، منافسيها، وجمهورها ضمن السياق الكلي للمجتمع، هياكل هذا المجتمع لها تأثير عميق على المؤسسة، وهي عوامل غير قابلة للتحكم وبالتالي على المؤسسة أن تتأقلم معها، ويمكننا تقسيم هذه القوى إلى ستة عناصر أساسية: الديمغرافيا، الاقتصاد، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا السياسة والقانون، الثقافة والاجتماع[34].

ففي التسويق الدولي هناك بيئتين خارجيتين، بيئة خارجية محلية (بيئة الدولة الأم)، و بيئة خارجية دولية (بيئة الدولة المضيفة)، و فيما يلي سوف نركز على أهم القوى البيئية الدولية المؤثرة على سلوك المؤسسة للعمل في الأسواق الدولية.

2-1 المحيط الديمغرافي: الديمغرافيا أو السكان هم المستهلكون الأساسيون في المجتمع و هم الذين يشكلون السوق بحد ذاته، و إذا كان عدد السكان عاليا فإن من شأن ذلك أن ينعكس على نوعية الأسواق و عددها، ضف إلى ذلك أن الاستهلاك أو الطلب على العديد من السلع و بكميات متباينة يرتبط أساسا بالسكان و عددهم.

و يلاحظ أن الطلب على السلع المختلفة يرتبط أساسا بعدد الأفراد في المجتمع الواحد، و إن كان ذلك يتعلق بطبيعة المجتمع و مقوماته الاقتصادية و الثقافية و الصحية مثلا، فسلع عديدة قد يزداد الطلب عليها في مجتمع دون آخر تبعا لمقومات ذلك المجتمع، فالطلب على السلع الضرورية كالأدوية قد يكون بكميات لتفشي بعض الأمراض في مجتمع ما، كذلك الحال بالنسبة لسلع و منتجات أخرى: غذائية أو خدمية أو ثقافية فإن لطبيعة المجتمع أثر واضح على سوق هده المنتجات، كذلك نسبة المتعلمين وغير ذلك من المقومات الأخرى.[35]

2-2 المحيط الاقتصادي: من الضروري دراسة اقتصاد كل دولة حتى يمكن تحديد الأسواق التي يتم التصدير إليها، إذ أن هناك خاصيتين اقتصاديتين تعكس درجة جاذبية الدولة كسوق تصدير وهما:

أ- هيكل الصناعة: إذ يؤثر هيكل صناعة الدولة على احتياجات الدولة من السلع و الخدمات المختلفة و مستويات دخول الأفراد بها و العمالة و غيره، و يمكن التمييز بين أربعة أنواع لهيكل الصناعة:

الاقتصاديات البدائية، الاقتصاديات المصدرة للمواد الخام، الاقتصاديات المتجه للتصدير، الاقتصاديات الصناعية.[37]

ب– توزيع الدخل: و يتأثر توزيع الدخل في دولة ما بهيكل الصناعة بها بالنظام السياسي للدولة، و يمكن التمييز بين الدول بواسطة خمسة نماذج لتوزيع الدخل كما يلي:

انخفاض متوسط دخل الأسرة في الدولة ككل /معظم الأسر ذات متوسط دخل منخفض.

انخفاض كبير في متوسط دخل الأسرة/ ارتفاع كبير في متوسط دخل الأسرة، أي انقسام المجتمع لأسر ذات دخل منخفض جدا و أسر ذات دخل مرتفع جدا./أسر ذات دخل منخفض، أسر ذات دخل متوسط، أسر ذات دخل مرتفع. /غالبية الأسر ذات دخل متوسط و بواسطة معرفة كيفية توزيع الدخل في الدول المختلفة يمكن معرفة الأسواق المناسبة للأنواع المختلفة من المنتجات.[38]

2–3 المحيط السياسي والقانوني[39]:

أ– المحيط السياسي: يتضمن الظروف السياسية السائدة داخل السوق المحلي في البلد الأجنبي و التي يكون لها تأثير على الشركة عندما تقرر الدخول إلى هذه السوق سواء من حيث عملياتها أو أهدافها.

عندما تقرر الشركة الدخول إلى الأسواق الخارجية، لابد من تقييم و تحليل الوضع السياسي لهذه الأسواق من النواحي التالية:

أ–1 الاستقرار السياسي داخل البلد المستهدف: بشكل عام يواجه المصدر العديد المخاطر السياسية مثل التأميم و المصادرة و الانقلابات كما حصل في سيراليون عام 1998، و في الباكستان عام 1999 و استلام حكومة عسكرية، و كذلك الإغلاق الفوري و غير المتوقع للسوق بسبب الحروب و الثروات...الخ.

أ–2 نوع النظام القائم في البلد المستهدف: يلعب نوع النظام السياسي القائم في الدول المستهدفة دورا في تسهيل أو إعاقة دخول الأجانب و مشاركتهم في النشاط الاقتصادي للبلد. فالأنظمة الشيوعية و الاشتراكية في كل من روسيا و كوبا و غيرها كانت تعرقل الاستيراد من خلال البيروقراطية و المركزية الشديدة و تتدخل لجان الشراء الحكومية في عمليات الاستيراد. كما أن النظرة المعادية من قبل الشعب للأنظمة القائمة في بعض الدول تعيق دخول الشركات و الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الأسواق كما هو الحال في عدم قدرة الشركات الأمريكية الدخول إلى إيران أو كوبا.

أ–3 طبيعة العلاقة بين الدولة الأم للشركة و الدولة المضيفة : إن العلاقات الاقتصادية و السياسية الطبية بين بعض الدول تسهل عمليات التبادل التجاري فيما بينها، والعكس صحيح.

ب– المحيط القانوني : تتمثل في مجموعة القوانين و الأنظمة الحاكمة للسوق المحلية في البلد المضيف و التي لها تأثير مباشر في عمل المنظمات المحلية و الأجنبية. فقد تكون هذه القوانين معوقة للاستثمار و الاستيراد الأجنبي، و قد تكون مشجعة له، و تنظم العلاقات الجيدة بين الشركة و البلد المضيف. لذلك يجب على المؤسسة المصدر دراسة قوانين البلد المستهدف من ناحية فرض الضرائب على الأرباح أو على الاستثمارات الأجنبية و إمكانية التملك للشركات من قبل الأجانب و تحويل الأرباح و الإيرادات إلى بلد الشركة الأم و إمكانية التعامل بالنقد الأجنبي. و بسبب هذه القوانين قد تجد الشركة نفسها غير قادرة على دخول بعض الأسواق أو الاستثمار في أسواق تعمل بها.

2–4 المحيط الثقافي الاجتماعي: إن التعامل مع الأسواق الدولية يتطلب التفاعل مع بيئات ثقافية مختلفة (اتجاهات، قيم، عادات و تقاليد...)، و هذا ما يفرض على المسيرين دراسة خصائص مختلف الثقافات و تفهمها بطريقة جيدة تسمح لهم بترشيد عملية اتخاذ القرار.

تؤثر هذه الثقافات على طلبات و احتياجات و أذواق المستهلكين من دولة لأخرى و من إقليم لآخر داخل نفس الدولة، و منه يتحتم على رجل التسويق دراسة البيئة الثقافية من أجل تحديد المنتجات و المزيج التسويقي الملائم للأسواق التي يرغب بالعمل بها.[40]

أ– مكونات الثقافة (أبعادها): تتعدد أبعاد الثقافة و لكن سوف نركز على بعضها فيما يلي:

أ–1اللغة: و تعبر عن أكثر مكونات الثقافة وضوحا و تعبيرا عن طبيعة المجتمع، و يمكن القول بأن معرفة لغة البلد الذي تتعامل معه المؤسسة ضروري لأن:

- اللغة هي مرآة المجتمع و مفتاح فهم ثقافة ذلك المجتمع.
- بعض البلدان تتميز بوجود أكثر من لغة واحدة، مما يعني اختلافات سياسية و ثقافية و اجتماعية.
- من ناحية الاتصال و الإشهار يفرض على المؤسسة ضرورة معرفة لغات متعددة، لأنها أمام مجتمع مختلف (العملاء، الموردون، المنظمات الحكومية...).

أ–2 الإحساس بالجمال: و يقصد به تذوق ذلك المجتمع للفنون المتعددة من الموسيقى و الرسم و الرقص و الفولكلور و الدراما و المعمار، خاصة الإحساس بالألوان و الأشكال، و تصميم المنتجات و المحلات، و التي تختلف من ثقافة لأخرى، بالإضافة إلى التعليم، حيث يساعد هذا الأخير المؤسسة على:

+ معرفة درجة وعي المستهلك و درجة التطور الاقتصادي للدولة.

+ إمكانية توفير الكوادر الفنية المطلوبة.

+ معرفة الذوق العام و الأنماط الاستهلاكية و نوعية المنتجات المرغوبة.

+ التعرف على الوسائل الترويجية المناسبة للمجتمع و نوعية الرسالة الإشهارية.

+ قد يتطلب الأمر تعديلات في المنتجات المعقدة أو التي تحتاج إلى إرشادات مكتوبة تماشيا مع المستوى التعليمي للبلد.[41]

2-5 المحيط التكنولوجي[42]:

يرتبط النمو الاقتصادي العالمي بصفة وثيقة بعدد وطبيعة التكنولوجيا ت الأساسية المكتشفة، لذا يجب على المؤسسة الاطلاع على كل ما هو جديد في هذا المحيط والذي قد يعتبر فرصة ومصدرا للتطور أو العكس، ومن أهم العوامل في هذا المحيط:

- سرعة التقدم العلمي. - الإبداع بلا حدود. - التنظيم المتزايد للبحث.

من بين أهم العناصر التي يجب على المؤسسة ترقبها في مجال التكنولوجيا نذكر: التكنولوجيا التي يستخدمها المنافسون، طرق الحصول عليها، المؤسسات الرائدة في استخدامها، الاستثمارات المطلوبة للحصول عليها، التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج و التسويق و التخزين و التدريب و المستخدمة في أنتاج السلع و الخدمات البديلة و معدل التغير التكنولوجي في الصناعة.[43]

2-6 المحيط الطبيعي (الموارد الطبيعية)[44]:

تتألف البيئة الطبيعية من الموارد الطبيعية والتي يهتم خبراء التسويق بتحليلها، والموارد الطبيعية بدورها معرضة أيضا للتأثير من جانب العمل التسويقي.

أصبح الناس يفكرون ويهتمون أكثر بوضع البيئة الطبيعية كما أصبحوا قلقين من إنتهاك طبقة الأوزون، لذا يجب على خبراء التسويق أن يعرفوا أربعة اتجاهات أساسية في تغيير البيئة الطبيعية وهي:

- العجز في المواد الخام (ندرة أو نفاذ المواد الأولية). - زيادة أسعار الطاقة.
- التنظيم الحكومي لاستخدام المصادر الطبيعية. - تلوث البيئة.

3- أهداف و نتائج تحليل بيئة المؤسسة:

3-1 أهداف تحليل بيئة المؤسسة:

3-1-1 أهداف تحليل بيئة المؤسسة الداخلية:[45]

تتمثل الأهداف من دراسة المحيط الداخلي للمؤسسة من خلال النقاط التالية:

- المساهمة في تقييم القدرات و الإمكانات المادية و البشرية و المعنوية المتاحة للمؤسسة.
- إيضاح موقف المؤسسة بالنسبة لغيرها من المؤسسات في الصناعة.
- بيان و تحديد نقاط القوة و تعزيزها للاستفادة منها و البحث عن طرق تدعيمها مستقبلا، و ذلك يساعد على القضاء على المعوقات البيئية أو اغتنام الفرص الموجودة بالبيئة.
- ضرورة الترابط بين التحليل الداخلي (نقاط القوة و الضعف)، و التحليل الخارجي (الفرص و المخاطر)، فإنه لا فائدة من الوقوف على المخاطر البيئية دون الوقوف على النقاط التي تمثل قوة المؤسسة أو ضعفها، لأن هذه الأخيرة تمثل الوسيلة التي تقود لانتهاز الفرص التسويقية و تجنب المخاطر أو تحجيمها[46].

3-1-2 أهداف تحليل بيئة المؤسسة الخارجية:[47]

تساعد هذه الدراسة المؤسسة على تحديد العناصر التالية:

- **الموارد المتاحة** : تجعل المؤسسة على دراية بالموارد المتاحة (مواد أولية، رأس المال، التكنولوجيا، الأفراد...) و كيفية الاستفادة منها و متى يمكن للمؤسسة أن تحقق الاستفادة.
- **النطاق و المجال المتاح أمام المؤسسة:** تساعد المؤسسة على تحديد نطاق السوق و مجال المعاملات المتاح أمامها (السلع، طرق التوزيع، شروط الدفع و أساليبه، التشريعات القانونية...).
- **أنماط القيم و العادات و التقاليد و أشمال السلوك سواءا الإنتاجي أو الاستهلاكي أو التنافسي:** يعني التعرف على خصائص الجمهور المتعامل مع المؤسسة، مما يساعدها على تحديد خصائص المنتجات...

بصفة مختصرة يمكن القول بأن تحليل و تقييم البيئة الخارجية للمؤسسة يحقق أمرين أساسيين:

أولا : تحديد الفرص التي يمكن للمؤسسة اقتناصها (استغلالها).

ثانيا : تحديد المخاطر و المعوقات التي يجب على المؤسسة تجنبها أو تحجيمها أو علاجها[48].

3-2 نتائج تحليل بيئة المؤسسة:

3-2-1 نتائج تحليل بيئة المؤسسة الداخلية: إن قيام المؤسسة بالتعرف على بيئتها الداخلية (بعبارة أخرى تقييم إمكاناتها الداخلية)، يهدف إلى استخلاص نقاط القوة و نقاط الضعف التي تتميز بها المؤسسة.

3-2-1-1 نقاط القوة: هي المزايا و الإمكانات التي تتمتع بها المؤسسة بالمقارنة بما يتمتع به المنافسون[49]، أو أنها عبارة عن موارد و قدرات محورية تمثل مجالات التمكن و سمات إيجابية متاحة للمؤسسة، فتبحث عن الفرص التي يمكن اقتناصها و الاستفادة منها بتوظيف هذه القوة.

3-2-1-2 نقاط الضعف : هي مجالات للقصور في موارد المؤسسة و/أو مهارات مديريها، تؤثر سلبا على أدائها و تفوت عليها اقتناص فرص، و يتطلب الأمر تصحيحها و تقويمها لتقليل آثارها السلبية[50].

3-2-2 نتائج تحليل بيئة المؤسسة الخارجية: إن من أهم النتائج التي تتوصل إليها المؤسسة من خلال تحليلها لمختلف مكونات البيئة الخارجية، هي استخلاص الفرص و التهديدات الموجودة في السوق.

3-2-2-1 الفرص : الفرصة بالنسبة للمؤسسة، تعتبر كعامل خارجي يؤثر بالإيجاب على نشاط المؤسسة أو مردوديته ا[51]. أي أن الفرصة التسويقية هي مجال يمكن أن تتمتع فيه المؤسسة بمركز تنافسي في السوق يجعلها متميزة عن منافسيها و تزيد من قوة جذبها للزبائن و قدرتها على تقديم ما يحتاجونه من منتجات، أو بعبارة أخرى القدرة على كشف ما يفتقده الزبائن و تقديم منتج جديد يحتاجونه و لا يتواجد في السوق أو يتواجد و لكن بمستوى أقل مما يتوقعه الزبائن.

3-2-2-2 التهديدات: التهديد بالنسبة للمؤسسة هو عبارة عن مشكل يفرزه تغيرات على مستوى المحيط الخارجي في غير صالح المؤسسة، أو عدم استقرار على مستوى هذا المحيط و الذي في غياب رد فعل تسويقي قد يؤدي بالمؤسسة إلى تزعزع مكانتها بالسوق[52].

3-3 تحليل SWOT : في الأخير نشير إلى أنه هناك ارتباط و تكامل بين البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة، حيث حتى تستطيع المؤسسة أن تحدد مدى وجود فرصة، و ما إذا كانت تستطيع اقتناص الفرصة التسويقية و الاستفادة منها، يتطلب الأمر فحصا لكافة العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر، إيجابا أو سلبا على مستقبل عمليات المؤسسة. إن القيام بتحليل المحيط الداخلي للمؤسسة للوقف عند نقاط قوة و نقاط ضعف الخاصة بها، و تحليل المحيط الخارجي للوقوف عند الفرص و التهديدات التي يفرزها هذا المحيط يطلق عليه اسم "تحليل SWOT".

لدخول السوق الدولية، يجب أن لا تكون نقاط ضعف المؤسسة في عناصر النجاح في السوق، لأن فرص نجاحها تتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحكمها في عناصر النجاح هذه.

الخاتمة:

تهتم المؤسسة بتحليل و تقييم كافة العوامل الداخلية بهدف التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف لكل عامل من العوامل الداخلية، بما يساعد بالاستعانة بنتائج تحليل البيئة الخارجية على اتخاذ القرارات السليمة و اختيار الاستراتيجيات المناسبة لها. و عليه فإن تحليل البيئة الداخلية

للمؤسسة يمثل خطوة هامة و ضرورية في اختيار الاستراتيجيات المناسبة، هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن دراسة و تقييم البيئة الخارجية تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، لأن نجاحها متوقف على التكيف معها و الاستفادة من اتجاهاتها و درجة تأثيرها على المؤسسة. و يعني تقييم البيئة الخارجية رصد ما يحدث فيها من تغيرات إيجابية، أي فرص يمكن استغلالها لصالح المؤسسة، و رصد التغيرات السلبية التي تشكل تهديدا على هذه الأخيرة.

يهدف تحليل المنافسة و تشخيص التصدير و تحليل البيئة الخارجية الدولية للمؤسسة إلى الوقوف عند كفاءات المؤسسة في السوق الدولية و مقارنة إمكانياتها المتوفرة أو التي يمكن توفيرها مع متطلبات السوق الدولية، وهذا لتحديد ما مدى تنافسية المؤسسة في الأسواق الدولية، وهذا بتحديد ما الذي يمكن الاعتماد عليه كميزة تنافسية في السوق الأجنبي المستهدف بعد تحديد عناصر النجاح.

إثر قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نجملها في النقاط التالية:

- تواجه المؤسسات الاقتصادية عدة مخاطر عند إقدامها على تدويل نشاطها، منها مخاطر تجارية و مخاطر سوء التقدير الجيد للتكاليف.
- يوجد عدة أسباب تدفع بالمؤسسات إلى تدويل نشاطها، منها التجارية و المالية و البيئية.
- لابد على أي مؤسسة كانت عند تفكيرها في تدويل نشاطها، أن تحدد نقاط قوتها و نقاط ضعفها، و أن تدرس المحيط الخارجي المحلي للوقوف عند الفرص و التهديدات التي قد تكون مساعدة أو معوقة لعملية تدويلها، و بطبيعة الحال دراسة المحيط الخارجي الدولي لمعرفة الفرص و التهديدات التي يوفرها هذا المحيط. و لدخول السوق الدولية، يجب أن لا تكون نقاط ضعف المؤسسة في عناصر النجاح في السوق، لأن فرص نجاحها تتوقف بدرجة كبيرة على مدى تحكمها في عناصر النجاح هذه، و هي تعتبر العلاقة التي تربط المحيط الداخلي بالمحيط الخارجي.
- لابد على المؤسسات الاقتصادية أن تستغل الاتفاقات التي تبرمها الدولة الأم مع المنظمات الدولية و الدول الأجنبية و تستفيد منها عند اتخاذها القرار بتدويل نشاطها، و ذلك نظرا للامتيازات و الفرص التي توفرها هذه الاتفاقات.
- إن نجاح المؤسسات بالأسواق المحلية لا يعتبر كمعيار لنجاحها بالأسواق الدولية، و ذلك راجع لعدة أسباب منها تباين في مكونات المحيط المحلي مقارنة بالمحيط الدول (و يعني ذلك تغير في سلوك المستهلكين، درجة المنافسة، تغير في المتغيرات القانونية و السياسية...)، كذلك معيار نجاح هذا النوع من المؤسسات يتغير بين المحيط المحلي و المحيط الدولي...الخ. و منه يمكن اعتبار

النجاح بالأسواق المحلية الانطلاقة للنجاح بالأسواق الدولية، و لكن لا يمكن اعتبار هذا النجاح على المستوى المحلي معيار للنجاح على المستوى الدولي.

الاقتراحات و التوصيات:

- يجب أن تلعب الدولة دورا أكثر فاعلية ، وذلك بإنجاز دراسات قطاعية من أجل توجيه الاستثمارات وجعل دراسات الجدوى الخاصة بالمؤسسات المنش أة أكثر فاعلية ، وإنشاء بنوك للمعلومات الاقتصادية تمكن هذه المؤسسات من استهداف القطاعات التي تتميز بالربحية و تزودها في نفس الوقت بالمعلومات الضرورية و المهمة حول الأسواق الدولية. و بالتالي وبتوفير المحيط الملائم يمكن للمؤسسات أن تساهم بفعالية أكبر في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المحلي و الدولي.
- لابد من أن يكون هنالك تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات والوزارة الوصية لتأهيل هذه الأخيرة للقدرة على النجاح و المنافسة في الأسواق الدولية.
- حتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي بالنجاح يجب وضع الخطة التنموية في إطار تحكم جيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثّلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتجات.
- لابد من توطيد العلاقة بين منشأة العمل الصناعي وهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي باعتبار هذه الأخيرة مصادر هامة لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.
- إنّ برنامج التأهيل والترقية يعتمد بالأساس على الإدارة باعتبارها العقل المدبّر للاقتصاد الوطني، إذ يجب إسناد مصيرها إلى الكفاءات العلمية العالية المتخصصة التي تؤمن بالتغيير وتعمل على تحقيقه وتنظر إلى الحاضر بأعين المستقبل وتعد له بالتخطيط المدروس.

قائمة المراجع:

1. عمرو خيرالدين،(1996)، التسويق الدولي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 217.
2. Pasco Berho,(2000), Marketing international, 3 édition, Dunod, Paris, P30.
3. داني الكبير أمعاشو، (2009)، التسويق الدولي، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، ص 17-18.
4. Nathalie, prime et jean Claude Usunier ,(2004), Marketing International , Développent des marchés et Management Multiculturel, Vuibert, 2e Edition. Paris, p51.
5. Valerie Boronad et autres,(2001), Commerce International Marketing et Négociation, BREAL, Paris, p15.
6. لعلاوي عمر،(2007)، تشخيص التصدير بالمؤسس ة و تحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد استراتيجية غزو الأسواق الدولية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، تونس، ص151.
7. Corinne Pasco-Berto,(2002), Marketing International, Dunod, Paris 4 Edition, p 51.

8. لعلاوي عمر،(2007)، تشخيص التصدير بالمؤسس ة و تحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد استراتيجية غزو الأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص152

9. Charle Croue,(2003), Marketing International, DE Boeck, 4e Edition, Bruxelles, P.135.

10. Barrelier .A et autres,(2002), Exporter pratique du commerce international, les Editions Foucher, p125.

11. لعلاوي عمر، (2007)، تشخيص التصدير بالمؤسس ة و تحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد استراتيجية غزو الأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص153

12. Corinne Pasco-Berho,(2002), Marketing International , op cité , p 31.

13. Fontgallant. E,(2005), Intelligence des Marches et développement International, Hermes Science, Paris, p79.

14. أحمد جبر،(2007)، إدارة التسويق، المكتبة المصرية، مصر، ص .38

15. ثامر البكري،(2006)، التسويق : أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص46.

16. أحمد جبر،(2007)، إدارة التسويق، نفس المرجع، ص38-39.

17. عبد الجبار منديل،(2002)، أسس التسويق الحديث، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة الأردن، ص 33-34 .

18. أحمد جبر،(2007)، إدارة التسويق، نفس المرجع، ص 39.

19. فهد سليم الخطيب،(2000)، محمد سليمان عواد، مبادئ التسويق، دار الفكر، الأردن، ص 05.

20. ثامر البكري،(2006)، التسويق : أسس ومفاهيم معاصرة، نفس المرجع ، ص 48-49.

21. لعلاوي عمر،(2007)، تشخيص التصدير بالمؤسس ة و تحليل البيئة الخارجية ودورهما في تحديد إستراتيجية غزو الأسواق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

22. Corinne P-B, Hélène Le S-B,(2007), Marketing International, Dunod, Paris, p69.

23. عبد الجبار منديل،(2002)، أسس التسويق الحديث، نفس المرجع ، ص 30.

24. زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، (2009)، مبادئ التسويق، دار صفاء، الأردن، ص35.

25. فيليب كوتلر وآخرون، ترجمة مازن نفاع،(2002)، التسويق، دار علاء الدين ، الطبعة الأولى، سوريا، ص15.

26. عبد الجبار منديل،(2002)، أسس التسويق الحديث، نفس المرجع، ص31.

27. عبد الرزاق بن حبيب،(2006)، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 37.

28. زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام،(2009)، مبادئ التسويق، دار صفاء، الأردن، ص45-46.

29. عبد السلام أبو قحف،(2005)، مبادئ التسويق، الدار الجامعية، مصر، ص97.

30. زياد محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، نفس المرجع ، ص44.

31. نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، (2003)، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد، الأردن، ص57-58 .

32. فيليب كوتلر وآخرون، ترجمة مازن نفاع،(2002)، التسويق، نفس المرجع، ص20-21 .

33. نظام سويدان، شفيق إبراهيم،(2003)، التسويق مفاهيم معاصرة، نفس المرجع، ص59.

34. P . KOTLER , B.DUBOIS ,(2000), Marketing Management, publi Union, 10em édition, paris, p 173.

35. أبي سعيد الديوه جي، تيسير محمد العجارمة، (2000)، التسويق الدولي، الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 36.

36. أبي سعيد الديوه جي، تيسير محمد العجارمة، (2000)، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص38-40، بتصرف.

37. عصام الدين أمين أبو علفة،(2003)، التسويق الدولي، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 128-130.

38. عصام الدين أمين أبو علفة،(2003)، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص130.

39. عبد الرزاق بن حبيب،(2006)، اقتصاد و تسيير المؤسسة، نفس المرجع، ص37-39.

40. غول فرحات،(2008)، التسويق الدولي: مفاهيم و أسس نجاح بالأسواق العالمية، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 61 بتصرف.

41. غول فرحات،(2008)، التسويق الدولي: مفاهيم و أسس نجاح بالأسواق العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 63.62

42. P . KOTLER , B.DUBOIS ,(2000).

43. محمد أحمد عوض،(2001)، الإدارة الاستراتيجية: الأصول و الأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 105.

44. فيليب كوتلر وآخرون،(2006)، ترجمه مازن نفاع، نفس المرجع ، ص39-41 .

45. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،(1999)، الإدارة الاستراتيجية، مجموعة النيل العربية، مصر، ص131.

46. غول فرحات،(2008)، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

47. محمد أحمد عوض،(2001)، الإدارة الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

48. غول فرحات،(2008)، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

49. محمد أحمد عوض،(2001)، الإدارة الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

50. غول فرحات،(2008)، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص52، بتصرف.

51. Philip KOTLER et autres,(2006), Marketing Management, Pearson Education, 12 édition, France, P61.

52. Philip KOTLER et autres,(2006), Marketing Management, Op. Cité, P62.

The Review publishes studies and research in the following fields:economics and administration sciences

A guide for contributors

1-An article submitted for publication should be written in Arabic or English or Frensh .it should not exceed 20 pages in length ,inclusive of figures ,drawing ,table ,appendixes ,and references.
2- The contributor must state in writing that the article submitted was not published befor and is not under consideration by any review.
3-The Review reserves the right to omit , summarize ,rewrite any sentences in the submitted article that do not suit its house style .
1- Upon the publication of his/her contribution, the writer receives a copy of the review in which the contribution is published.
2- Contributions should be tybed on one side of paper .simple spaced and with 4,5cm(one;inch)margins;it should be in Microsoft word (doc) format and traditional Arabi with 14pt font for Arabic and 12pt times new romain for English;French.
3- Two abstracts, one in Arabic and another in English ,are required, each should not exceed 150words .
4- Contributions should follow the appropriate methodology used in their individual fields.they should also follow one of the following citation and documentation styles;the MLA style or the Chicago style in the humanities(MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing ;The Chicago Manual of Style),the APA Style in the Social Sciences (the Publication Manual of the American psychological Association)

- **All correspondence related to the review should be addressed to :**

remah@remahtraining.com **or** khalidk_51@hotmail.com
tel : 00962795156512 or 00962799424774

Web Site :www.remahtraining.com

Data baseSite EcoLink http// www.mandumah.com

Scopus http://www.scopus.com

CONSULTATIVE BOARD

Prof Francoi Bono		**French**
Prof Jean piere Detrie		**French**
Prof Wiliam antonie		**USA**
Prof Philip Jamas		**USA**
Prof OKIL Mohamed Said	**King fehad university**	**KSA**
Prof Abedelhamid manaa elsayeh	**snaa university**	**YEMEN**
Prof Mahmod elouadi	**Zarka university**	**JORDAN**
Prof Abedrazzak chahada	**Zaytouna university**	**JORDAN**
Prof Abedsalem abou kohf	**alexandrie university**	**EGYPT**
Prof Ramadan charah	**kawait university**	**KAWAIT**
Prof madi Belgacem	**anaba university**	**AlGERIA**
Prof Haidar Abbas	**Damascus university**	**SIREYA**
Prof Farid kourtel	**skikda university**	**ALGERIA**
Prof Kamel Rezig	**blida university**	**ALGERIA**
Prof Ramez TANBOR	**jinan university**	**LIBAN**
Prof Dreman Souliamane	**maossal university**	**IRAK**
Prof Ahmed zakaria saim		**Jordan**
Prof Belarabie Abedelhafid		**UAE**

REMAH

Review for Research and Studies

A Refereed Review

Published by

Center For Research and Human Resources Developments Remah-Amman – Jordan

No: **16** Decembre2015

ISSN : 2392-5418